



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

مقاطعة إسرائيل من الداخل: رفض الخدمة العسكرية نموذجاً

ميرا مكرم جميل قمصية

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1439 هـ - 2018 م

مقاطعة إسرائيل من الداخل: رفض الخدمة العسكرية نموذجاً

إعداد:
ميرا مكرم جميل قمصية

بكالوريوس: إدارة أعمال من جامعة ميشيغان/ آن آربر (الولايات المتحدة)

المشرف: أ.د. أوري ديفيس

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
الدراسات الإسرائيلية من معهد الدراسات الإقليمية في
كلية الدراسات العليا / جامعة القدس

1439هـ - 2018 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج الدراسات الإسرائيلية

إجازة الرسالة

مقاطعة إسرائيل من الداخل: رفض الخدمة العسكرية نموذجاً

إسم الطالبة: ميرا مكرم جميل قمصية

الرقم الجامعي: 21112717

المشرف: أ.د. أوري ديفيس

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2018/8/1م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوافقهم:

التوقيع: د. أوري ديفيس

1 (رئيس لجنة المناقشة: د. أوري ديفيس

التوقيع: د. عوض منصور

2 (ممتحناً داخلياً: د. عوض منصور

التوقيع: د. أحمد أبودية

3 (ممتحناً خارجياً: د. أحمد أبودية

القدس - فلسطين

1439 هـ - 2018 م

إقرار

أقر أنا معدة الرسالة، بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

الاسم: ميرا مكرم جميل قمصية

التوقيع:

التاريخ: 2018/8/1

شكر وتقدير

إلى صرحٍ تعليميٍ احتضنني وعلمني وأمهاني،

جامعة القدس الحبيبة

إلى مَنْ لم يفتر إيمانه بي،

مشرف رسالتي ومعلمي د. أوري

إلى أساتذتي ومعلمي وزملائي وزميلاتي

سررت بكم وتعلمت منكم

إلى من أضاء فكري بأفكاره،

أبي الحبيب،

ومن وقفت الى جانبي في كل خطوة من هذه الرحلة الطويلة،
بالدعاء والتشجيع،

أمي الحبيبة،

ومن ذكرّنتني بأنني أستطيع، حينما غفّلت،

أختي ديماء

وأخوأي الحبيبان،

رامي وليث

وإلى كل الزملاء الذين ساهموا ولو قليلاً بالفكر والرأي في هذه الرسالة

تعجز الكلمات عن شكركم

الملخص

تناولت هذه الدراسة حالتين تتشققان عن الإجماع في الساحة الإسرائيلية، أولاهما الحركات الإسرائيلية المعارضة والمناهضة لسياسات دولتها من الداخل، بما فيها حركة "قاطع! مساندة من الداخل لنداء حركة ال BDS الفلسطينية"، والتي باتت تُعرف بال BDS الإسرائيلية؛ أما الثانية فكانت ظاهرة رفض الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي للأسباب المختلفة من دينية وإثنية وغيرها، بما فيها الأسباب الضميرية الأخلاقية- السياسية. وبحث في العلاقة بينهما، وبعضاً من ردود الأفعال الرسمية والشعبية تجاههما، كما نظرت في مدى تأثيرهما على سياسات الدولة.

كان من أهم مبررات الدراسة قلة الدراسات الأكاديمية باللغة العربية التي تبحث في ظاهرة المقاطعة من الداخل لإسرائيل، وكذلك رفض الخدمة العسكرية فيها، إضافة للعلاقة بينهما وردود الأفعال عليهما. أما أهدافها فتمثلت في توضيح مفاهيم المقاطعة ورفض الخدمة العسكرية في إسرائيل، ودراسة الأسباب التي تجعل مواطني دولة يطالبون العالم بمعاقبقتها بالمقاطعة، ودراسة بعض أشكال مناهضة الحركات المختلفة لسياسات دولتهم. إضافة للتعرف على الأسباب التي تدفع جنود هذه الدولة أو المقبلين على التجنّد فيها لرفض الخدمة، خصوصاً في دولة يُعتبر الجيش فيها كالبقرة المقدسة، لأنها "وُلدت في الحرب"، والجيش فيها هو فرن الصهر المفترض الذي يكون الجزء الأساسي من الهوية الإسرائيلية، بحيث يكون رفض الخدمة أمراً غير مستوعب. كما تهدف الدراسة لبحث تقاطع دوافع مقاطعة الدولة ورفض الخدمة العسكرية فيها.

وكانت الحدود الزمانية للدراسة تشمل الفترة منذ قيام إسرائيل عام 1948م حتى الوقت الحاضر 2018م، حتى يتسنى تتبّع المراحل المختلفة لظاهرتي المقاطعة من الداخل ورفض الخدمة العسكرية، وأسبابهما ونتائجهما. أما الحدود المكانية للدراسة فهي دولة إسرائيل وأرض فلسطين التاريخية.

استخدمت الباحثة المنهج التاريخي لتتبع الظاهرتين من حيث النشأة والتطور، وكيفية تدرّج تعامل الدولة مع كل منهما، وتدرج ردود الأفعال المجتمعية تجاههما؛ والمنهج العلمي الذي أتاح تحليل مضمون المعلومات التي تمت دراستها للتوصل للنتائج.

وكان من أهم النتائج في الدراسة، إيجاد أن العلاقة تبادلية بين الحركات المعارضة ورفض الخدمة العسكرية للأسباب الضميرية السياسية، تؤثران ببعضهما البعض، ويمكن اعتبارهما وجهان لعملة واحدة، لأن منبعهما واحد وهو رفض الاحتلال واللاديموقراطية في ممارسات إسرائيل.

Boycotting Israel from Within: Military Service Refusal as an Example

Prepared By: Mira Makram Qumsieh

Supervisor: prof. Uri Davis

Abstract:

This study dealt with two phenomena that represent dissension from the mainstream in the Israeli arena, the first is Israeli movements which oppose and fight against state policies from within, including the movement “BOYCOTT! Supporting the Palestinian BDS call from within”, which came to be known as the Israeli BDS. The second is the phenomenon of refusing military service in the Israeli army, for various reasons, including religious, ethnic, and conscientious moral- political reasons. It examined the relationship between them, and some of the official (from the state, the military) and popular reactions to them, as well as the extent to which they influenced State policies.

Among the most important reasons for the study was the lack of academic studies (in Arabic), that deals with the phenomenon of boycotting Israel from within, as well as the rejection of military service there, in addition to the relationship between them and reactions to them.

The study’s objectives were to examine the concepts of boycott and the rejection of military service in Israel, and to study the reasons that prompt citizens of a country to call on the world to punish their own state by boycott, as well as some of the forms which dissenting movements use to resist state- policies. In addition, to find the reasons that push soldiers or upcoming recruits of this state to refuse service, especially when considering the fact, that it’s a state where the army is considered a sacred cow, because the country is seen to have been “born out of war”, and the fact that the army is the supposed melting

pot, that creates the core aspect of the Israeli identity, rendering the concept of military refusal incomprehensible. The study also aims to examine possible crossing of motives between state- boycott and military service refusal.

The temporal boundaries of the study include the period from the establishment of Israel in 1948 until the present time 2018, in order to facilitate tracing of the different stages of both

phenomena: boycott from within and refusing military service, as well as their causes and consequences.

The spatial boundaries of the study are the State of Israel, and the historic land of Palestine.

The researcher used the historical method to trace the two phenomena in terms of origin and development, and the modality by which the state dealt with each of them, and the progression of societal reactions towards them; the scientific method was also used which allowed analysis of the content of the information studied in order to reach the results.

Among the important findings in the study is the linkage between the dissenting movements and the moral-political refusal to serve in the military, indicating that the relationship between them is intertwined, they influence one another, and can be considered as two sides of a single coin, because their source is the same: rejection of occupation and non-democratic practices by the Israeli state.

فهرس المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
أ	الإقرار.....
ب	الشكر والعرفان.....
ج	الملخص باللغة العربية.....
د	الملخص باللغة الإنجليزية (Abstract).....
الفصل الأول: خلفية الدراسة	
1
1	مقدمة.....
4	مشكلة الدراسة.....
4	مبررات الدراسة.....
4	أهداف الدراسة.....
5	أسئلة الدراسة.....
5	فرضيات الدراسة.....
5	حدود الدراسة.....
6	أهمية الدراسة.....
6	منهجية الدراسة.....
6	إجراءات الدراسة.....
7	معيقات الدراسة.....
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
8
8	المبحث الأول: الإطار النظري.....
8	المطلب الأول: الإستعمار.....
14	المطلب الثاني: الصهيونية.....
19	المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....

21 الفصل الثالث: مقاطعة إسرائيل
21 المبحث الأول: نشأة وأسباب مقاطعة إسرائيل في العالم العربي
24 المبحث الثاني: نشأة وأسباب مقاطعة إسرائيل في العالم أجمع
 المبحث الثالث: حركة المقاطعة وسحب الإستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل
24 (BDS)
27 المطلب الأول: المقاطعة الاقتصادية
27 الفرع الأول: مقاطعة المنتجات الإسرائيلية
29 الفرع الثاني: مقاطعة الشركات العالمية المتواطئة مع السياسات الإسرائيلية
30 الفرع الثالث: سحب الإستثمارات من إسرائيل
31 المطلب الثاني: المقاطعة الأكاديمية والثقافية
36 المبحث الرابع: دراسة خمس نماذج من حركات المقاطعة الإسرائيلية من الداخل
36 المطلب الأول: الدوافع والتوجهات
36 المطلب الثاني: أشكال المقاطعة الإسرائيلية من الداخل
 الفرع الأول: التحالف (تحالف النساء من أجل السلام) (Coalition of Women for
36 Peace)
38 الفرع الثاني: من المستفيد من الاحتلال (Who Profits?)
39 الفرع الثالث: لا سلطويون ضد الجدار (Anarchists Against The wall)
39 الفرع الرابع: حاخامين من أجل حقوق الإنسان (Rabbis for Human Rights)
41 الفرع الخامس: قاطع! مساندة من الداخل لنداء حركة ال BDS الفلسطينية
 (BOYCOTT! Supporting the Palestinian BDS call from within)
45 المطلب الثالث: ردود الفعل على حركات المقاطعة الإسرائيلية من الداخل
45 الفرع الأول: رد الفعل الإسرائيلي الرسمي على المقاطعة من الداخل
48 الفرع الثاني: التشريعات الإسرائيلية المناهضة لمقاطعة إسرائيل من الداخل
53 الفصل الرابع: رفض الخدمة العسكرية في إسرائيل
53 المبحث الأول: الخدمة العسكرية في إسرائيل
56 المبحث الثاني: أهمية الجيش في المجتمع الإسرائيلي
61 المبحث الثالث: أسباب رفض الخدمة العسكرية
61 المطلب الأول: الأسباب الدينية

67المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية
74المطلب الثالث: الأسباب الإثنية
81المطلب الرابع: الأسباب الضميرية
81الفرع الأول: الموقف اللاعنفي
87الفرع الثاني: المواقف الأخلاقية والسياسية (الرفض الإنتقائي)
97الفرع الثالث: نماذج من رفض الخدمة العسكرية لأسباب ضميرية إنتقائية في إسرائيل
106المبحث الرابع: ردود الفعل على رفض الخدمة العسكرية
106المطلب الأول: نماذج من ردود الفعل الرسمية
109المطلب الثاني: نماذج من ردود الفعل المجتمعية
111 الفصل الخامس: الاستنتاجات
113المراجع باللغة العربية
119المراجع باللغة الإنجليزية

الفصل الأول: خلفية الدراسة

مقدمة

تصاعدت الدعوات المطالبة فلسطينياً وعالمياً بمقاطعة إسرائيل، بسبب سياساتها الأمنية والعسكرية تجاه الفلسطينيين خلال حروبها معهم وبسبب ما تتهم به من سياسات عنصرية تجاه عدد من مكوناتها الداخلية، واتجاهها لتكون دولة دينية قائمة على طبقة عرقية ودينية، خلافاً لما تدعيه من إرسائها لأسس العدل والمساواة كأساس لنظام الحكم فيها.

تمثلت دعوات المقاطعة في أشكال مختلفة لعل أبرزها على المستوى العالمي، هي الدعوة لمقاطعتها ثقافياً واقتصادياً، والتي تبلورت بدورها الى عدة نماذج وتفاوتت في أساليب تطبيقها. بعض الجهات والدول والأفراد وخاصة معظم الدول العربية في مرحلة ما قبل اتفاقيات السلام، إتجهت للمقاطعة الاقتصادية الكلية لكافة المنتجات الاسرائيلية، ولمنع التبادل التجاري معها ورفض فكرة قبول الإستثمار الإسرائيلي أو الإستثمار الإقتصادي داخل إسرائيل.

حتى الدول العربية التي تربطها سياسياً علاقات طبيعية مع إسرائيل، بحكم استحقاقات معاهدات السلام أو غيرها من الاستحقاقات الدولية، حافظت ولو بشكل رسمي على مقاطعة منتجات واستثمارات المستوطنات الاسرائيلية، بصفتها منتجات لكيانات غير شرعية تمثل خرقاً للقانون الدولي.

دعوات المقاطعة لإسرائيل لم تقتصر على جيرانها العرب، بل امتدت حتى الى المجتمعات المدنية الاخرى في الدول الغربية، التي تُعتبر حليفة قوية لإسرائيل كالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ، وتبلورت هذه الدعوات في أشكال مختلفة ايضاً مثل المقاطعة الأكاديمية والإقتصادية وحتى السياحية.

جهود المقاطعة في هذه الدول قام بها ناشطون ومنظمات داعية للسلام، إحتجاجاً على خرق إسرائيل المستمر لمواثيق حقوق الانسان في تعاملها مع الفلسطينيين، وفي خرقها للقانون الدولي خلال حروبها معهم.

غير أن المقاطعة من الداخل الآتية من قلب المجتمع الإسرائيلي نفسه، عززت المقاطعة العالمية، بعد أن انبثقت هذه الدعوات من مكوناتٍ و جهاتٍ داخلية، لم تقتصر على المكون العربي في إسرائيل أو ما يعرف بعرب ال 48 .

المقاطعة من الداخل تبلورت في شكلين رئيسيين تندرج تحتها أنواع وتشعبات مختلفة وهما: المقاطعة الاقتصادية ورفض الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي ، المتهم الأبرز في خرق القوانين الدولية . وبرغم أن رفض الخدمة العسكرية في إسرائيل له أسباب وأهداف مختلفة، غير متعلقة بفكرة المقاطعة بحد ذاتها، إلا أن طبيعة الخدمة في الجيش الإسرائيلي وممارسات الجيش، ساهمت في اهتزاز نظرة عدد ممن تُفرض عليهم الخدمة فيه، ودفعت لتبني رفض الخدمة فيه في بعض الاوقات، كتعبير عن موقف أخلاقي رافض لسياسات الدولة بشكل عام. ولكن ما هو غير مؤكد أو معروف بالضرورة، هو ما مدى تأثير ممارسات هذا الجيش على تحفيز المقاطعة من الداخل.

فرضت إسرائيل الخدمة العسكرية الإجبارية في الجيش الإسرائيلي منذ نشأتها عام 1948م ، وهي الدولة الوحيدة في العالم التي مازالت تفرضها على النساء، وعلى الرغم من وجود قوانين تسمح بالإعفاء من الخدمة العسكرية في حالات معينة، مثل الماضي الجنائي، والأسباب الطبية سواء الجسدية منها أو النفسية، والدراسة في المدارس الدينية، إلا أنها لا تشمل الأسباب الأخلاقية أو الضميرية للجميع.

وقد ظهر رفض الخدمة العسكرية في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، حيث وكمثال: وجّه سبعةٌ وعشرون شاباً على وشك التجنيد عام 1980، رسالةً أعلنوا فيها رفضهم الخدمة في المناطق المحتلة إذا تجندوا. لكن الظاهرة تفاقمت بعد حرب لبنان الأولى كما بعد الإنتفاضة الفلسطينية الأولى. وتشير الدراسات المختلفة على محدوديتها، أن الظاهرة آخذةٌ في الإزدياد، حتى وصلت نسبة المتملصين من الخدمة العسكرية الى 25% عام 2007م، وهي نسبة ربما قضت مضاجع السياسيين والعسكريين في إسرائيل.

وعلى الرغم من أن إسرائيل ليست الوحيدة في العالم التي إختبرت رفض الخدمة، إلا أن كونها دولة ولدت في الحرب، وإعتبرت حسب نظريتها الأمنية أن "وجودها" مهدد بالخطر دوماً من جيرانها، يُعتبر الأمر ملفتاً للإنتباه بشكل خاص هنا.

تتعامل المؤسسة العسكرية مع هذه الظاهرة بطرق مختلفة، لكن همها الأول هو التعقيم عليها خصوصاً إعلامياً، حتى لا تُناقش مجتمعياً، ومن هذا المنطلق يتم التعامل مع رافضي الخدمة بآليات مختلفة، لكن الكثير منهم تعرّضوا وما زالوا يتعرضون حتى للسجن، فتراتٍ طول أو تقصر. ويخفي الجيش الإسرائيلي معلوماتٍ حول خيار الحصول على رفض لأسباب ضميرية، وهناك معلومات قليلة عمّا يُعرف "بلجنة الضمير"، التي سأطرق إليها في سياق هذا البحث، وهي لجنة يمثل أمامها البعض من راغبي رفض الخدمة لأسباب ضميرية، وعن عملها، تحديداً لمحاولة الحد من هذه الظاهرة.

تتعدد الأسباب الأيدلوجية وراء رفض المجندين أوالمقبلين على التجنيد للخدمة العسكرية، فمنهم من يرى نفسه لا عنفياً ولا يقبل حلّ أي مشكلة بطريقة عنفية، أو يحمل سلاحاً، ومنهم من يرفض بسبب عدم ملاءمته للخدمة من الناحية النفسية، أو كمنط حياة للجيش (إرتداء الزي الموحد، الإنصياع لأوامر شخص آخر.. الخ). كما أن هناك أسباباً دينية وإثنية، بمعنى أن بعض الإسرائيليين من أصول إثيوبية ومزراحية يرون في الجيش مؤسسة عنصرية لا تجب خدمتها. هناك أيضاً الأسباب الإقتصادية البحتة.

بالنسبة لأسباب الأيدلوجية والأخلاقية فهناك الكلي منها والجزئي: الكلي بمعنى أن الشخص لا عنفي تماماً يرفض الخدمة العسكرية في أي جيش كان من حيث المبدأ، وهؤلاء يخضعهم الجيش لإستجواب مفصّل لمعرفة إن كانوا حقاً كذلك. أما رافضو الخدمة العسكرية بشكل جزئي لأسباب ضميرية، فهم من يرفضون أن يخدموا فيما يسمونها "المناطق" أي المناطق الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967م ، لرفضهم المشاركة في قمع شعب آخر، والمشاركة في جرائم حرب.

من الواضح أيضاً أن الهجومين اللذين شنتهما إسرائيل على قطاع غزة في عامي 2008م و2014م ، أفرزا تزاوجاً ما بين رفض الخدمة العسكرية لأسباب أيدلوجية (سياسية وأخلاقية)، وبين دعوات المقاطعة من الداخل، حيث التقى التوجهان عند نقطة مفصلية، وهي اهتزاز الثقة بالمباديء الأخلاقية لمؤسسة الحكم، ودوافع ومبررات المؤسسة العسكرية لشن هذه الحروب.

ردة الفعل الإسرائيلية الرسمية جاءت عصبية وانفعالية في معظم الحالات، على كلٍ من رفض الخدمة العسكرية ودعوات المقاطعة من الداخل، فعلى سبيل المثال دعا وزير الخارجية الإسرائيلي افيغدور لبيرمان، الى مقاطعة المنتجات والمحال التجارية العربية في اسرائيل، وهي دعوة زادت من قناعة ناشطي المقاطعة بتبني مؤسسة الحكم للنظرة العنصرية تجاه مكوناتها المعارضة لسياساتها.

مشكلة الدراسة

مقاطعة اسرائيل من الداخل جاءت إستجابة لنداء المجتمع المدني الفلسطيني لمقاطعة اسرائيل وسحب الإستثمارات منها وفرض العقوبات عليها الذي أصبح معروفا باسم BDS ، وأيضاً استجابة لدعوات المقاطعة العالمية لإسرائيل، بسبب ممارستها الامنية والعسكرية في صراعها مع الفلسطينيين، وبسبب خرقها للقوانين الدولية وسياستها الداخلية المبنية على التمييز والعنصرية، وقد تبلورت هذه المقاطعة في أشكال عديدة لعل من أبرزها على المستوى الداخلي، المقاطعة الإقتصادية ورفض الخدمة العسكرية للأسباب المختلفة.

بناء عليه تتحدد المشكلة البحثية بالسؤال التالي: "هل أثرت دعوات المقاطعة الفلسطينية والعالمية لإسرائيل وخاصة دعوة BDS على تحفيز دعوات مقاطعة إسرائيل من الداخل بكافة أشكالها بما فيها رفض الخدمة العسكرية؟"

مبررات الدراسة

1. وجود عدد قليل من الدراسات باللغة العربية التي تبحث في ظاهرة رفض الخدمة العسكرية في الجيش الاسرائيلي، ووجود عدد قليل من الدراسات التي تبحث في ظاهرة المقاطعة من الداخل.
2. وجود عدد قليل من الدراسات التي تبحث في ربط رفض الخدمة العسكرية لأسباب ايدولوجية مع ظاهرة المقاطعة من الداخل للأسباب ذاتها.
3. عدم توفر دراسات أكاديمية باللغة العربية تدرس ردة الفعل الرسمية الاسرائيلية ونماذج من ردة فعل المجتمع الاسرائيلي على رفض الخدمة العسكرية، كتعبير عن المقاطعة الداخلية لمؤسسات الحكومة الاسرائيلية ومعارضة سياساتها.

أهداف الدراسة

1. توضيح مفهوم مقاطعة إسرائيل من الداخل والفئات المشاركة فيها.
2. دراسة أسباب ودوافع دعوات مقاطعة اسرائيل من الداخل.
3. دراسة بعض أشكال مقاطعة إسرائيل من الداخل.
4. توضيح ظاهرة رفض الخدمة الإجبارية في الجيش الإسرائيلي.

5. دراسة الاسباب الإثنية، والدينية، والإقتصادية، والضميرية لرفض الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي.

6. دراسة تقاطع دوافع رفض الخدمة العسكرية في ضوء مفهوم مقاطعة إسرائيل من الداخل.

أسئلة الدراسة

1. ما الذي يدفع أي شريحة من شرائح المجتمع الإسرائيلي لمقاطعة إسرائيل من الداخل بأي شكل كان؟

2. ما هي كيفيات التقاطع بين رفض الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي ودعم مقاطعة إسرائيل من الداخل؟

3. هل من علاقة بالضرورة بين رفض الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي وبين مقاطعة إسرائيل من الداخل؟

فرضيات الدراسة

1. يعتقد الناشطون في هذه الحركات أن مقاطعة إسرائيل من الداخل لها تأثير قوي وملحوس على سياسات إسرائيل، وليس تأثيراً هامشياً فقط.

2. بما أن إسرائيل تتباهى دوماً بكونها "واحة الديمقراطية الوحيدة" في الشرق الأوسط، فإنها تنظر الى مقاطعتها من الداخل بما فيها رفض الخدمة العسكرية، على أنها شكل شرعي من أشكال حرية التعبير عن الرأي.

حدود الدراسة

1. الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

أ) الحدود الزمانية للدراسة: تشمل الدراسة الفترة منذ قيام إسرائيل عام 1948م حتى الوقت الحاضر 2018م، حتى يتسنى تتبّع المراحل المختلفة لظاهرتي المقاطعة من الداخل ورفض الخدمة العسكرية، وأسبابهما ونتائجهما.

ب) الحدود المكانية للدراسة: دولة إسرائيل وأرض فلسطين التاريخية.

2. الحدود الزمانية والمكانية للباحثة:

أ) الحدود الزمانية: 2014م- 2018م

ب) الحدود المكانية: جامعة القدس أبوديس – الضفة الغربية المحتلة – فلسطين.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أن ظاهرتي المقاطعة من الداخل ورفض الخدمة العسكرية الإسرائيلية لم تأخذاً حقهما الوافي من الدراسة والتحليل باللغة العربية ولأسبابهما المختلفة، من الأسباب الدينية والإقتصادية البحتة، الى الأيديولوجية المتمثلة بالأسباب السياسية والقناعات اللاعنفية والأخلاقية، بسبب رفض إحتلال وقمع شعب آخر، كما نتائجها على المجتمع الإسرائيلي من النواحي العسكرية والمجتمعية والرأي العام، والسياسية. نتائج هاتين الظاهرتين ومساحات تقاطعهما ليست معروفة بشكل كافي من الجانب الفلسطيني، بحيث يمكن له محاولة الإستفادة منها، كما تعمل هذه الدراسة على إثراء البحث العلمي بخصوصهما.

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة ولضرورة البحث العلمي ستقوم الباحثة باستخدام منهجين علميين هما:

(1) المنهج التاريخي: وذلك لتتبع ظاهرتي المقاطعة من الداخل ورفض الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي تاريخياً، ودراسة تطور دعوات المقاطعة من الداخل وتطور ظاهرة الرفض وتقاطعها مع دعوات المقاطعة من الداخل، وكيفية تعامل الدولة مع ذلك، بما في ذلك المؤسسة العسكرية الإسرائيلية والمجتمع.

(2) المنهج العلمي : ستقوم الباحثة بتحليل مضمون المعطيات المختلفة التي يتم تجميعها لظاهرتي المقاطعة ورفض الخدمة العسكرية ، للتوصل للنتائج.

إجراءات الدراسة

ستقوم الباحثة بجمع كافة المعلومات المتاحة بغرض تحقيق هذه الدراسة باستخدام كل من:

1. المصادر الأولية: والتي تضم القوانين الإسرائيلية المتعلقة بالخدمة العسكرية والقوانين المناهضة لرفض الخدمة وللمقاطعة وللديموقراطية في إسرائيل.

2. المصادر الثانوية: وتضم الأبحاث والدراسات المنشورة السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، إضافة الى الكتب والمراجع والمقالات المتعلقة بالموضوع.

معيقات الدراسة

1. قلة المصادر والبيانات الرسمية المتعلقة برفض الخدمة العسكرية، وتكتم المؤسسة الامنية والعسكرية على ذلك.
2. قلة الدراسات السابقة باللغة العربية حول موضوع رفض الخدمة.
3. صعوبة الحصول على بيانات دقيقة حول أثر المقاطعة من الداخل.
4. صعوبة قياس ردة فعل مختلف شرائح المجتمع الاسرائيلي على رفض الخدمة والمقاطعة من الداخل لأسباب أيديولوجية.
5. محددات مالية ومحددات الوقت لإنهاء الدراسة، كما محددات عديدة سببها الإحتلال الإسرائيلي.

الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

يتحدد الإطار النظري لهذه الدراسة في مفهوم أن الكيان الصهيوني هو استعمار إستيطاني إحلالي، قام بالاستيلاء على أرض فلسطين وطرد وقتل سكانها الأصليين عبر التطهير العرقي، مقيماً دولته إسرائيل، ومحتلاً ما تبقى لاحقاً. لكنه لم يكتف بذلك، فأطماعه التوسعية تقضي بوجوب استيلائه على كامل أرض فلسطين، إن لم يكن "أرض إسرائيل" كاملة من النيل الى الفرات، ومطامعه العنصرية أن تكون دولته يهودية نقية. إن إصراره على هذا النهج كما سنوضح هنا، وأيضاً من خلال الدراسة، يعين على تفسير ظاهرتي مقاطعته من الداخل ورفض الخدمة العسكرية في صفوف جيشه. ولهذا التوضيح يستلزم أن نتطرق للإستعمار والصهيونية.

المطلب الأول: الإستعمار

نبدأ بتعريف الإستعمار الذي هو " سيطرة منظمة لجماعة على جماعة أخرى"¹، تنطوي تحته المفاهيم المختلفة من إمبراطورية وإمبريالية وكولونيلية. ولأن هذه المصطلحات يتم استخدامها أحياناً في كتابات الإستعمار (وما بعد الإستعمار) كمترادفات، قام بعض الباحثين بتعريفها بشكل دقيق، فعرف إدوارد سعيد الإمبريالية في كتابه "الثقافة والإمبريالية" بأنها "الممارسة، النظرية، ووجهات النظر التي يملكها مركز حوضي مسيطر يحكم بقعة من الأرض قسماً"، والكولونيلية التي هي تقريباً دوماً نتيجة للإمبريالية بأنها " زرع مستوطنات في بقاع من الأرض قسماً"، واستشهد سعيد في نفس الموضع بتعريف مايكل دويل بأن " الإمبراطورية هي علاقة، رسمية أو غير رسمية، تتحكم فيها دولة ما بالسيادة السياسية الفعالة لمجتمع سياسي آخر. ويمكن تحقيق هذه العلاقة بالقوة، أو بالتعاون السياسي، أو بالتبعية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية. أما الإمبريالية فهي ببساطة العملية أو السياسة اللتان بهما يتم تأسيس الإمبراطورية أو إدامتها والحفاظ عليها"².

والاستعمار قديم قدم الإنسان، فقد شهد التاريخ جميع أنواع الصراع بين البشر، مثل صراع قوى البر مع البر، بمعنى الرعاة مع الفلاحين، بسبب أن البيئة الرعوية فقيرة وقد يعتريها الجفاف، وبالتالي طاردة، أما المناطق الزراعية الخصبة فغنية مستقرة؛ وهناك ثلاث معادلات أساسية لهذا الصراع: 1-

¹احمدان، جمال، استراتيجية الإستعمار والتحرير، دار الشروق، بيروت، 1983م، ص 13.
²سعيد، إدوارد، الثقافة والإمبريالية، ترجمة كمال أبوديب، دار الآداب، بيروت، الطبعة الرابعة، 2014، ص 80.

"الرمل والطين" بحيث تخرج هجرات وغزوات الرعاة من الصحراء الى المناطق الخضراء ومثال عليها خروجهم من قلب الجزيرة العربية الى المناطق المجاورة في الهلال الخصيب ووادي النيل، 2- "السهل والجبل" رعاة الجبال ينقضون على السهول المزروعة، و3- "الإستبس³ والغابة" بنفس النمط.⁴ الصيغة الأخرى هي الصراع بين البر والبحر، أي بين الفلاحين والملاحين بحيث يغزو سكان جزر أو سواحل جزراً و سواحل أخرى أو مناطق برية داخلية، إضافة لصيغة الصراع البحري- بحري.

وفي العصور القديمة، قطعت موجات الاستعمار البحري البحر الأبيض المتوسط في كل اتجاه، بادئة بذلك بخلق الإمبراطوريات البحرية الأولى، فكانت اليونان المثال الأول، التي جمعت سواحل المتوسط في نظام سياسي امبراطوري واحد (وحدة البحر المتوسط)، تلتها الإمبراطورية الرومانية العسكرية التي تمددت عنها، جاعلة من المتوسط بحيرة رومانية.⁵

أما في العصور الوسطى فنرى الدولة الإسلامية العربية تظهر للوجود، وقد أطاحت بإمبراطوريات كانت مستقرة، فلم تسبقها من قبل دولة ما في الامتداد والرقعة ، بحيث كوّنت إمبراطورية تتراعى على القارات القديمة الثلاث وتطل على أو تتماس مع المحيطات الثلاثة الأطلسي والهندي والهادي. وقلبت هذه الإمبراطورية موازين الصراع، فحوّلت منطقة الشرق الأوسط من ضعيفة وتابعة لإحدى القوى الإمبراطورية الطامعة فيها لموقعها الجغرافي المتميز، الى قوة لها سيادتها الخاصة تُخضع هي جوارها تحت سيطرتها.⁶ كما تأخذ الحروب الصليبية من هذه العصور مسرحاً لها في القرنين الثاني والثالث عشر أساساً، تُهزم في النهاية على يد العرب، لكن تستفيد أوروبا من الدروس الحضارية بسبب احتكاك الغرب المتخلف حضارياً بالشرق المتقدم، وتطور ما تعلمته لتخرج أقوى وتقلب موازين الصراع مرة أخرى.⁷ ظهرت أيضاً قوة الأتراك العثمانيين في الأناضول في القرن الثالث عشر، وبحلول القرن السادس عشر كانت الدولة العثمانية قد ورثت معظم الدولة العربية ثم أضافت اليها امبراطورية أوروبية، وقد شبّه البعض " الإمبراطورية الإسلامية العربية بالإمبراطورية الإغريقية، والإمبراطورية العثمانية بالرومانية: تلك خلقت تراثاً وحضارة، وهذه قامت على

³ الإستبس هي مناطق تغطيها حشائش فقيرة نسبياً وقليلة الأشجار.

⁴ حمدان، مصدر سبق ذكره، ص 14.

⁵ المصدر السابق، ص 18- 20.

⁶ المصدر السابق، ص 24- 25، 30.

⁷ حمدان، مصدر سبق ذكره، ص 33- 36.

القوة العسكرية المحض"، إضافة إلى أن الاستعمار العثماني كان استغلالياً إبتزازياً، يعتبر الولايات مستعمرات تابعة، يعتمر خيراتها لتصب في المتروبول الذي هو تركيا.⁸

وقبل الانتقال إلى العصور الحديثة، نوضح التمييز الذي يورده جمال حمدان بين نوعين من الإستعمار للأقطار أو القارات: (1) الإستغلالى أو الإستراتيجى: "بمعنى الغزو والتملك السياسى بقصد استغلالها لا التوطن الدائم فيها"، و(2) الإستيطانى أو السكنى: "بقصد السكنى والإقامة الدائمة فيها واستبدالاً لوطن بوطن آخر"،⁹ إضافة لتمييزه بين نمطى الاستعمار الاستيطانى السكنى: (1) النمط اللاتينى: "يضيف المستعمرى إلى الأهالى الأصليين بلا إبادة عامة كما فى أمريكا اللاتينية أو الجزائر"، و(2) النمط السكسونى: "الذى يقوم على إحلال المستعمرى محل الأهالى الوطنيين بالإبادة أو الطرد كما فى أستراليا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة".¹⁰

ينقسم تاريخ الإستعمار فى العصور الحديثة إلى موجتين رئيسيتين: الأولى تغطى القرنين السادس عشر والسابع عشر، واتجهت أساساً إلى البلاد الجديدة، أما الثانية فغطت القرن التاسع عشر، واتجهت بالمجمل للبلاد القديمة؛ كما شهدت هذه العصور الثورات الكبرى الثلاث: الانقلاب التجارى، والانقلاب الميكانيكى، والانقلاب الصناعى، فتزامنت وارتبطت الموجة الأولى بالانقلاب التجارى، والثانية بالصناعى، بينما كان الميكانيكى انتقالياً.¹¹

تبدأ العصور الحديثة بمرحلة الكشوف الجغرافية التى انطلقت فيها أوروبا فاكشفت عالماً جديداً، أو عوالم جديدة، ما أحدث هزة يصعب تصورها، وقلب الموازين الاستراتيجية المعروفة رأساً على عقب. كانت البرتغال أول من خرج فى نهاية القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر لرغبتها فى "انتزاع تجارة الشرق الثمينة من العرب والوصول إلى جزر التوابل بالدوران حول اليابس الأفريقى أى بطريق بحرى بديل"¹²، بعد إغلاق طرق التجارة البرية مع الشرق الأقصى، وكان لها ما أرادت، فكوتت أولى الإمبراطوريات البحرية، حيث كان معظم استعمارها استراتيجياً، ركزت فيه على تجارة البهار.¹³

⁸ حمدان، مصدر سبق ذكره، ص 40-46.

⁹ المصدر السابق، ص 108.

¹⁰ المصدر السابق، ص 138.

¹¹ المصدر السابق، ص 49.

¹² حمدان، مصدر سبق ذكره، ص 55.

¹³ المصدر السابق، ص 50، 53-55.

تلت البرتغال إسبانيا في الكشوفات، وكوّنت هي الأخرى امبراطورية بحرية فوصلت الى أمريكا الوسطى، عبرت منها الى أمريكا الجنوبية نحو الغرب، وتوسعت أيضاً الى أمريكا الشمالية لكنها لم تتوغل فيها كثيراً بسبب اختلاف المناخ عن المناخ الإسباني، ولم تستهدف البهار، بل ركزت على المعادن الثمينة من ذهب وفضة، كما أن الاستعمار الإسباني أخذ نمطاً استيطانياً سيشتد لاحقاً ليصبح خليطاً من أجناس الساكنين، من سكان أصليين وبيض وسود أفارقة مجلوبين للسخرية. وقد حطمت إسبانيا الإمبراطورية البرتغالية في نهاية القرن السادس عشر، فاتّجه اهتمام البرتغال لمستعمراتها البرازيل التي كانت مهمة فترة طويلة، واستثمرت في الزراعة المدارية التي هي بحاجة لأيدي عاملة كثيرة، وجلبت الرقيق الأفريقي بأعداد ضخمة، مؤسسة بذلك مدرسة الرق في العصر الحديث، فكان هذا استعماراً ديموغرافياً لأفريقيا، وأبشع وصمة عار في تاريخ الاستعمار والبشرية.¹⁴

ومن ضمن ما شهدت الموجة الأولى من الاستعمار الحديث أيضاً خروج بريطانيا وفرنسا للتنافس، فيما بينهما ومع القوى الأخرى، على التجارة العالمية والقوة البحرية، وتأسيس المستعمرات الاستيطانية في أمريكا الشمالية؛ وعلى الرغم من أن بريطانيا خسرت مستعمراتها في الولايات الثلاث عشرة في أمريكا، عندما ثارت الولايات عليها في حرب الإستقلال واستقلت عنها بالفعل بمساعدة فرنسا وإسبانيا، إلا أنه في المحصلة تعزز التواجد الإنجليزي في هذه القارة مقارنة بالفرنسي، إضافة لفقدان فرنسا للهند لصالح بريطانيا.¹⁵

كان يصعب على الدويلات الأوروبية الكثيرة الصغيرة التي مزقتها الحروب الخروج للكشوف الجغرافية، " بل هي لم تخرج إلا بعد أن بدأت فيها جراثيم القومية الأولى والشعور والوعي بالذات الوطنية واتجهت نحو لم جزيئاتها السياسية في وحدات وطنية أكبر في طريقها إلى الدولة الوطنية الحديثة *nation state*"،¹⁶ كما يُنظر لهذه الموجة من الإستعمار على انها موجة الإستعمار الواسع وليس الكثيف، لأنها وصلت الى القارات الجديدة وأقامت مستعمرات تجارية على سواحلها، وحتى المستعمرات الاستيطانية المقامة، لم تتوغل كثيراً، فمنطقياً كان الاهتمام بالتعرف على سواحل القارات قبل التعرف على طبيعة الكتل القارية.¹⁷

حققت المستعمرات التجارية خلال الإنقلاب التجاري أرباحاً هائلة تراكمت في العواصم والمدن الكبرى للدول الأم، مما خلق طبقة جديدة برجوازية نافست الطبقة القديمة التقليدية المُحتكرة للسلطة

¹⁴المصدر السابق، ص 58، 60-62، 82.

¹⁵المصدر السابق، ص 76-77.

¹⁶حمدان، مصدر سبق ذكره، ص 52.

¹⁷المصدر السابق، ص 82.

والنفوذ في المجتمع، وقد انتصرت البرجوازية على بقايا الإقطاع في الثورة الفرنسية، فأحلت محله مجتمع التجار والمهنيين، وزرعت بذور الرأسمالية.¹⁸

إذا كان الإنقلاب التجاري قد كشف عالماً جديداً، فإن الإنقلاب الصناعي قد خلق عالماً جديداً، والخلق لم يقتصر على العلم والفن والتكنولوجيا والإقتصاد الجديد، بل مجتمعاً جديداً أيضاً؛ هو عصر الحديد والفحم والبخار والقطار، ما أحدث ثورة جذرية في النقل والمواصلات، قرّبت المسافات، وصغّرت العالم باطراد، ونتج عن ذلك سهولة ضبط وربط الدولة من الداخل، وبالتالي فإن الوحدة القومية التي بدأت سابقاً، أصبحت مضمونة الآن، كما أمكن الدول كبيرة الحجم أن تظهر للوجود بسبب وسائل النقل.¹⁹

ارتبط الإنقلاب الصناعي في القرن التاسع عشر وثيقاً بالموجة الثانية للإستعمار، فهو خلق اقتصاداً مفتوح الشهية، يُنتج بالجملة ليستهلك بشراهة، وحيث لا يمكن لأي دولة أن تتوفر فيها جميع عناصر صناعاتها داخل حدودها، وجب السعي للإستعمار لاستقطاب موارد وخامات وقوى خارجية، ولتأمين أسواق لتصريف ما أنتجت. إضافة لذلك خلقت الصناعة مجتمعاً يحض على ويؤدي الى الإستعمار، فالمجتمع البرجوازي الرأسمالي الوليد، هو في صميمه تنافسي تملّكي وتوسّعي.²⁰

ارتفع عدد سكان أوروبا خلال القرن التاسع عشر الى أكثر من الضعف، وقد هاجر هذا الفائض السكاني ليتوطن في المستعمرات، مدفوعاً من الصراعات الطبقيّة والاضطرابات السياسية والضغطات المادية على الطبقات المسحوقة، والتي جميعاً كانت عوامل طرد، وبتسهيل من الاختراعات العلمية والطبية ووسائل التكيف والتدفئة بفضل الإنقلاب الصناعي، والتي جعلت من الممكن التوطن في البيئات المختلفة؛ فعلى الرغم من أن أغلب القارات الجديدة أستعمرت بالغزو في الإنقلاب التجاري، إلا أن التوغل الاستيطاني داخل هذه القارات حدث في الإنقلاب الصناعي، فكانت هجرة ضخمة جداً في تاريخ البشرية، لا يفوقها إلا تيار تهجير الرقيق. وكانت هجرة أوروبية بيضاء، حققت عالمية الجنس الأبيض، وتخلّقت منها أوروبات صغرى، وجعلت أوروبا قبلة العالم، أو ما يُعرف بأوربة العالم.²¹

¹⁸المصدر السابق، ص 79-80.

¹⁹المصدر السابق، ص 103-104.

²⁰المصدر السابق، ص 105-106.

²¹حمدان، مصدر سبق ذكره، ص 107-110.

وتُثار هنا نقطة أن الأوربية لم تُنفذ رئيسياً من قِبل الحكومات والدول، بل من قبل مئات الآلاف من الكولونيين والتجار والمبشرين والمغامرين والمستكشفين وصائدي الثروة والمستوطنين الذين تغلغلوا في العالم غير الأوروبي على مدار قرون عديدة.²²

كانت هناك نقطة سوداء أخرى في تاريخ الاستعمار الأوروبي عدا عن تجارة الرقيق، وهي أنه قام على أنقاض وأشلاء السكان الأصليين، فالهجرة صحبتها وتبعتها عمليات إبادة وصلت بهم لحد الإنقراض، فالمستوطنين كانوا ينتزعون الأرض ثم يطردون أصحابها للأطراف غير الصالحة للسكنى أو الزراعة، يفعلون ذلك بالحرب أو المطاردة، إضافة للأمراض التي حملوها معهم فصارت أوبئة أفنت السكان الأصليين؛ الذين لم تكن لهم فرصة حقيقية في كسب أي من هذه المعارك.²³

كان لا بد للإستعمار حتى يتسنى له أن يُحكم سيطرته على مستعمراته ويعيد انتاج العلاقة الكولونيالية من أن يوظف الخطاب الكولونيالي، والذي هو " منظومة تمكّن الجماعات المهيمنة في المجتمع من تشكيل مجال الحقيقة من خلال فرض معارف وحقول معرفية وقيم معينة على الجماعات الخاضعة لسيادتها"، وأيضاً " منظومة المعرفة والمعتقدات بشأن العالم الذي تحدث داخل أركانه أفعال الاستعمار. وعلى الرغم من أن هذا الخطاب يتم توليده داخل مجتمع المستعمرين وفي حدود ثقافتهم، فقد صار هو الخطاب الذي قد يرى المستعمرون أنفسهم داخله أيضاً".²⁴ يقوم الخطاب الكولونيالي على افتراض تفوق حضارة المستعمر من لغة وتاريخ وفن وسياسة وغيره، وحاجة المستعمر لأن "يترقى" عبر الإتصال الكولونيالي، " يصوّر الشعوب المستعمرة، أياً كانت طبيعة تشكيلاتها الاجتماعية وتواريخها الثقافية، بوصفها "بدائية" في مقابل شعوب المستعمرين "المتحضرة"، ويخفي من خلال هذا الخطاب المكاسب التي تعود عليه من الاستعمار؛ وتصل قوة هذا الخطاب حدّاً يصدقه المستعمر والمستعمّر معاً، فهو يشكّل ذهنية كليهما.²⁵

ويحاول الاستعمار تبرير هذا التفوق المزعوم باللجوء لنظريات العرق العنصرية التي سادت في القرن التاسع عشر، والتي وضعت الجنس الأبيض في مرتبة أعلى من جميع الأجناس، وبالتالي أعطى لنفسه الحق في أن يقتل ويطرد ويستعبد الأجناس الأخرى؛ " في مثل هذه المواقف، أصبحت

²² بيل أشكروفت وآخرون، دراسات ما بعد الكولونيالية: المفاهيم الرئيسية، ترجمة أحمد الروبي وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص 207.

²³ حمدان، مصدر سبق ذكره، ص 110-111.

²⁴ بيل أشكروفت، مصدر سبق ذكره، ص 101.

²⁵ بيل أشكروفت، مصدر سبق ذكره، ص 101-102.

فكرة العالم الكولونيالي تتمحور حول شعب أدنى منزلة بجبلته، ولا يقف خارج دائرة التاريخ والحضارة وحسب، وإنما قُدِّر له سلفاً في أصل تكوينه الجيني أن يكون أدنى منزلة. وهكذا فإن استعبادهم لم يكن مجرد مسألة جلب منفعة مادية أو للخدمة الشخصية وإنما يمكن أيضاً صوغ هذا الاستعباد بوصفه حالة فطرية²⁶.

والصهيونية نمت وترعرعت ضمن هذه الأفكار والممارسات، فتأثرت بها بل وتشربتها كاملة.

المطلب الثاني: الصهيونية

لقد أدت الكشوف الجغرافية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر وما تلاها من عصر الميركانتالية أو رأسمالية التجار في القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى إنتقال موجات جماعية هائلة من منطقة لأخرى، وكان نابليون بوناپرت من أوائل الذين فكروا بإمكانية ترحيل يهود أوروبا وخاصة الشرقيين الى فلسطين، لخدمة أهداف فرنسا الإستعمارية ولتقديم حل عملي بشأن تقوقع وعدم إندماج يهود أوروبا في مجتمعاتهم، ولكن بريطانيا كانت تسعى لنفس الأهداف وأثبتت تفوقها على فرنسا، ومع منتصف القرن التاسع عشر وبعد الثورتين الصناعية والفرنسية وبروز القوميات الأوروبية، تزايدت الأوساط المؤمنة بإمكانية نقل اليهود الى فلسطين، وعلى حد تعبير مراسل صحيفة "الندن تايمز" في 1840م، " فإن الإقتراح بزرع الشعب اليهودي في أرض آبائهم، تحت حماية الدول الخمس، لم يعد مجرد مسألة تكهن، بل هو إعتبار سياسي جاد".²⁷

ولم تلقى الفكرة رواجاً كبيراً حيث كان الكثيرون يخشون أن الصهيونية هي مجرد مخطط آخر من قبل الأغيار لإخراجهم من بلدانهم، وهي خشية لها ما يبررها، إذ إعتاد الإستعمار الأوروبي أن يحل مشاكله، عبر تصديرها إلى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وليس داخل أوروبا، " كما يمكن حل مشكلة الفئاض البشري أو المسألة اليهودية بطريقة مماثلة، أي عن طريق تصديرها الى الشرق (فلسطين مثلاً)،²⁸ وقد ساهمت حركات التنوير ومحاولات إدماج يهود أوروبا في مجتمعاتهم ومحاولات تحطيم الجيتو اليهودي وإخراجه من عزلته، مثل حركتي "الإنعتاق" و"الهاسكلاة"، في إبقاء فكرة قومية الشعب اليهودي مثبتة.

²⁶المصدر السابق، ص 107.

Qumsiyeh, Mazin, *Sharing the land of Cannan: Human Rights and the Israeli-Palestinian Struggle*, Pluto Press, London, 2004, p.68.

²⁸المسيري، عبد الوهاب، " الصهيونية: نحو تعريف أكثر تفسيرية-(2) إستعمار إستيطاني إحلالي"، شؤون عربية، عدد 103، القاهرة، 2000م، ص 107.

لكن إغتيال قيصر روسيا عام 1882م وقضية دريفوس في فرنسا عام 1896م، أدت إلى إكتساب الحركة الصهيونية زخماً قومياً، ساعده طموحات ومطامع دول إستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا في بلورة فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، بكل ما تحمله فلسطين من مضامين دينية توراتية للشعب اليهودي.

وفي عام 1882م، كتب ليون بنسكر، أحد مؤسسي واحدة من أوائل الحركات الصهيونية "أحباء صهيون"، دون إعلان نفسه، كتيباً بعنوان: "الإنبعث الذاتي: نداء إلى شعبه من قبل يهودي روسي"، جادل فيه بأن معاداة السامية ظاهرة مَرضية خارج نطاق أي انتصارات مستقبلية لـ "الإنسانية والتنوير"، فقال:

" وهذه هي نواة المشكلة، كما نراها: فاليهود يشكلون عنصراً مميزاً بين الأمم التي يسكنونها، وبالتالي لا يمكن لهم أن يندمجوا في أي أمة ولا أن تهمهم تلك الأمة بسهولة. ومن هنا يكمن الحل في إيجاد وسيلة لإعادة تكييف هذا العنصر الحصري مع عائلة الأمم، بحيث ان أساس المسألة اليهودية سيتم ازالته بشكل دائم".²⁹

وفي عام 1904م، كتب فلاديمر جابوتنسكي مبيناً كيف أن النواة للهيكل الروحي لأي يهودي تبقى يهودية، مهما عاش واندمج وتشبع بروح ومفاهيم المجتمع الذي يعيش فيه:

" فمن غير المتصور من وجهة نظر مادية، أن يهودياً ولد لعائلة من الدم اليهودي النقي على مدى عدة أجيال يمكن أن يتكيف مع النظرة الروحية لألماني أو فرنسي".³⁰

وقد استطاع هرتزل أن يستقطب ساسة أوروبا الغربيين، وخاصةً بريطانيا، لتأييد إقامة كيان يهودي في فلسطين، مبيناً المزاي الإمبريالية لتلك الدول ومدركاً لإستحالة تحقيق مشروعه دون دعم ومساندة القوى الإمبريالية، " والسمة الأساسية للصهيونية أنها حركة استعمارية، جزء لا يتجزأ من التشكيل الإستعماري الغربي، وقد عرف الصهاينة من البداية أن أي مشروع، بما في ذلك المشروع الصهيوني، لا يمكن له أن يتحقق إلا من خلال مساندة القوى الإمبريالية"،³¹ كما استطاع إقناع متنفذي اليهود الغربيين، حفاظاً على مصالحهم، أن يلتزموا مع الحركة الصهيونية ببرنامج توطين اليهود (يهود أوروبا الشرقية أساساً) في فلسطين وتحمل تبعاته المادية.

²⁹ Qumsiyeh، مصدر سبق ذكره، ص 70.

³⁰ Qumsiyeh، مصدر سبق ذكره، ص 77.

³¹ المسيري، مصدر سبق ذكره، ص 103.

"ومع أن أعضاء البورجوازية الكبيرة والصغيرة من اليهود في الغرب {غرب أوروبا} لم يكن عندهم مسألة يهودية إلا أنهم تقبلوا هم أيضاً الحل الصهيوني الاستعماري حلاً لمشكلة يهود الشرق {شرق أوروبا} وحماية لمواقعها الطبقة الحضرية"³².

كان اختيار فلسطين وجهةً لتحقيق القومية اليهودية دوناً عن الأماكن الأخرى المقترحة، (أوغندا وأذربيجان والأرجنتين ثلاثاً من بين العديد من الوجهات المحتملة ، وكذلك العديد من المساحات "الفارغة" في الولايات المتحدة)، العامل الحاسم في إطلاق الصهيونية كحركة إستعمارية إستيطانية إحلالية، والصراع مستمر حتى اليوم ولأجيالٍ قادمة عديدة ، حيث أن المقولة الصهيونية التي تم الترويج لها "أرضٌ بلا شعب لشعبٍ بلا أرض" أبعد ما تكون عن الواقع في فلسطين.

" وفي أعلى الهرم يوجد الإستعمار الإستيطاني الإحلالي (كما هو الحال في الولايات المتحدة وفي إسرائيل) حيث يظل العنصر البشري الدخيل محتفظاً باستقلاله عن السكان الأصليين، ثم يحاول التخلص منهم عن طريق إبادةهم ونقلهم خارج الحدود... وبذا يكون الإستعمار الصهيوني الإستيطاني/الإحلالي أعلى مراحل الإستعمار وأكثر أشكاله شراسةً وعنفاً".³³

وقد عرف الصهاينة الأوائل المعنى الأكيد لإختيار فلسطين كوطن قومي لليهود، ونجده في كتابات العديد منهم، حيث يكتب جابوتينسكي، مؤسس أيديولوجية "الصهيونية المراجعة" في عام 1923م بوضوح بيرهن عن أسلوبه في التفكير:

"يمكننا التحدث بقدر ما نريد عن نوايانا الحسنة؛ لكنهم {الفلستينيون} يفهمون وكذلك نحن ما هو ليس جيداً بالنسبة لهم. إنهم ينظرون إلى فلسطين بنفس الحب الغريزي والحماسة الحقيقية التي نظر بها أي من "الأزتك" للمكسيك أو أي من ال "سيو" للبراري"³⁴، كذلك أن "الإستيطان الصهيوني، حتى الأكثر تقييداً، يجب إما إنهاؤه أو تنفيذه في تحدٍ لإرادة السكان الأصليين، وبالتالي، يمكن لهذا الإستيطان ان يستمر ويتطور فقط تحت حماية قوة مستقلة عن السكان المحليين- أي جدار حديدي لا يستطيع السكان الأصليون إختراقه".³⁵

ويناقد إيلان بابيه في مقالته المعنونة "الصهيونية ككولونيالية" نفس المفاهيم أعلاه ويستشهد بما دعا إليه الحاخام الصهيوني الألماني الرائد إسحق رولف، من ضرورة طرد الفلستينيين لإفساح

³²المصدر السابق، ص 106.

³³المصدر السابق، ص 112.

³⁴Qumsiyeh، مصدر سبق ذكره، ص 75.

³⁵Qumsiyeh، مصدر سبق ذكره، ص 76.

المجال لليهود فقط في "يهودا": " في الوقت الحاضر، لا نتكلم إلا عن الإستهيطان والإستهيطان فقط، وهذا بالفعل هدفنا القريب. نحن نتكلم فقط على ذلك. ولكن يجب أن يكون واضحاً بأنه كما أن "إنجلترا هي فقط للإنجليز، مصر للمصريين، فإن يهودا لليهود". في أرضنا هناك فقط مجال لنا. سنقول للعرب: تحركوا، وإذا لم يوافقوا، إذا قاوموا بالقوة، سنقوم بإجبارهم على التحرك، سنضربهم على رؤوسهم ونجبرهم على التحرك".³⁶

ويبدو التناقض صارخاً بين حلم العودة الصهيوني من أجل التقدم والتنوير للسكان الأصليين الذي قدّمه الصهاينة الأوائل، وكأمرٍ تكتيكي للحفاظ على الوجود في بيئة معادية، وكسباً لتأييد القوى الإستعمارية التي ستمكنها من إبتلاع كامل أرض فلسطين وتشريد شعبها، وبين حلم العودة الصهيوني لإقامة دولة نقيّة متفوقة للمهاجرين الجدد. فبن غوريون يطرح الحلم ثم يمارس أسوأ نقيض له: "إن نهضتنا في فلسطين ستكون نهضة الأرض. وهي نهضة العرب فيها". "وبعد سنوات قليلة، سيموت هذا الشعور، وتصبح الرغبة الرئيسية لبن غوريون وزملائه هي التطهير العرقي لفلسطين من سكانها العرب".³⁷

وكما يشار إلى أن الكولونيالية هي فائض طبيعي للقومية ولل فكر المتطرف الذي تطرحه، والذي يشوه صورة الآخرين، وينسب للذات حقوقاً مقدسة أو مطلقة، فإن هذا تحديداً ما فعلته الصهيونية في فلسطين. وكان وعد بلفور في عام 1917م والإنتداب البريطاني على فلسطين، الوسيلة الفعّالة لتمكين الصهيونية من الإستيلاء على أرض فلسطين، ودافعت بريطانيا عن استراتيجيتها بأنها كانت تأمل في دمج الجالية اليهودية في النظام السياسي العربي البريطاني الجديد في الشرق الأوسط.³⁸

وقد أصبح الحديث علنياً داخل القيادة الصهيونية في فلسطين أثناء الإنتداب، عن ضرورة ترحيل أكبر عددٍ ممكن من السكان، للسماح لدولة يهودية نقيّة أن تتشكل على أرض فلسطين، وفعلاً باشرت تلك القيادة وعلى رأسها بن غوريون بوضع الخطط الواحدة تلو الأخرى للتطهير العرقي في فلسطين، والتي توجت بالخطّة "دالت"، والتي نُفذت بدءاً من مارس 1948م أي قبل إنهاء الإنتداب البريطاني. ويوثق المؤرخ إيلان بابيه وهو من المؤرخين الجدد الذين أخذوا على عاتقهم كشف الحقائق كاملة بشأن قيام دولة إسرائيل والتمن الذي دفعه الفلسطينيون لقيامها، يوثق بتفصيل دقيق في

³⁶ Pappe, Ilan, "Zionism as Colonialism: A comparative view of diluted colonialism in Asia and Africa", South Atlantic Quarterly, 107:4, Duke University Press, Fall 2008, p. 617.

³⁷ Pappe, مصدر سبق ذكره، ص 624.

³⁸ المصدر السابق، ص 628.

كتابه " التطهير العرقي في فلسطين"،³⁹ أعمال التطهير العرقي التي تمت على يد الحركة الصهيونية، وكيف أن جذورها كانت موجودة منذ بداية القرن العشرين، وكيف أنها جريمة ارتكبت وتم اخفاؤها عن أعين العالم، ويرى أنه لا إمكانية لأي تقدم في تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين دون الإقرار بما جرى والتصالح بشأنه.

إن التطهير العرقي في فلسطين قد بدأ منذ فترة طويلة ولكنه لم ينته بعد، بل إنه يزداد شراسة كل يوم، فبعد قيام دولة إسرائيل عام 1948م لم تتوقف إسرائيل عن محاربة جيرانها بهدف التوسع والإستيلاء على مزيد من الأرض، فكان العدوان على مصر عام 1956م، تلاه إجتياح كافة الأراضي العربية المحيطة بإسرائيل في عام 1967م، ولم تفلح كافة مساعي العرب لإتمام صلح مع الدولة الصهيونية يُعيد جزءاً يسيراً من أرض فلسطين التاريخية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ينتهي الصراع بقيامها، لا بل إن شهية إسرائيل لمزيد من الإستييطان والتوسع قد ازدادت شراهة، خاصة بعد ركوب المتدينين اليهود بعد حرب 1967م - والذين كانوا يرفضون قيام دولة يهودية قبل مجيء المسيح (مسيّاً)- عربة الإستييطان والدفع بها وأنها إرادة الله أن يتم إستيطان كافة الأرض.

وينوه المسيري لتذكير أوري أفنيري " أن ما يدفع الصهاينة ويقرر حركتهم ليس الدافع العقائدي (الأخذ في الضمور) وإنما موازين القوى وحسب. ومن ثم، فإن العقيدة الصهيونية ليست سوى مسوغ يتلو "خلق الحقائق الجديدة". ولذا فإنه يتنبأ بأن التوسع الصهيوني لن يتوقف ما دام هناك فراغ بسبب الغياب العربي"، كما قال ديفيد بن جوريون عام 1952م إن " دولة إسرائيل قد قامت فوق جزء من أرض إسرائيل".⁴⁰

لقد فشلت حرب أكتوبر عام 1973م والإنتفاضة الأولى عام 1987م (إنتفاضة الحجارة) أن تحقق ولو تقدماً بسيطاً في حل الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، رغم أهمية الحدثين الفائقة، وجاءت إتفاقات أوسلو عام 1993م لتعطي بعض الأمل بفرصة إنجاز السلام، حيث عُقد مؤتمر مدريد عام 1991م ، وبدا واضحاً أن القيادة الإسرائيلية لن تتحرك إلى الأمام مطلقاً، وخاض إسحق رابين إنتخابات عام 1992م على أرضية ضرورة المصالحة مع الفلسطينيين، ونجح بغالبية مريحة جداً مكنته

³⁹ بابيه، إيلان، التطهير العرقي في فلسطين، ترجمة أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، 2007.

⁴⁰ المسيري، مصدر سبق ذكره، ص 115.

من توقيع إتفاقات أوسلو، وللأسف بقيت محصلة القوى داخل المجتمع الإسرائيلي يمينية متطرفة، دَفَع رابين نفسه حياته ثمناً لتطرفها، ومع مرور 25 عاماً على تلك الإتفاقيات والتي حددت لها فترة إنتقالية مدتها خمس سنوات تنتهي عام 1999م، لتبدأ مفاوضات الحل النهائي، إلا أن شيئاً لم ينجز، وبقيت إسرائيل دولة فوق القانون وفوق الشرعية، يحميها ويمولها الراعي الأساس لعملية السلام ، الولايات المتحدة الأمريكية.

إن إسرائيل تقدم نفسها كدولة يهودية أولاً، وما "قانون القومية" الذي أقره الكنيست عام 2018م، والذي سنأتي على ذكره في سياق الرسالة، إلاّ إعترافاً صارخاً بما حاولت الحركة الصهيونية إنكاره عبر المئة سنة الماضية؛ ثم إنها تقدم نفسها كدولة ديمقراطية وأخيراً تسعى إلى أكبر مساحة ممكنة من الأرض دون سكانها، وهذه الطلبات الثلاث متعارضة ولا يمكن التوفيق بينها مجتمعة، وتحقيقها جميعاً يتم بطريقة واحدة فقط هي طرد الفلسطينيين جميعاً ما بين النهر والبحر، وهو ما يستحيل تحقيقه حتى بالمقاييس الصهيونية. هذه المعضلة دفعت العديد من داخل إسرائيل ومن خارجها بالتفكير بأنجع الوسائل لإرغامها على إنهاء احتلالها عام 1967م ومنح الفلسطينيين حقوقهم المشروعة التي كفلتها المواثيق الدولية، ومن هنا جاءت حركة المقاطعة وسحب الإستثمارات والعقوبات BDS، وما يجري في الجانب الإسرائيلي بهذا الشأن هو موضوع هذه الرسالة، إذ أن مواطني دولة ذات سيادة يقفون في وجهها ويرفضون سيادتها جزئياً لإيمانهم بأن دولتهم تقودهم إلى الهلاك بسياسات يرون أنها لا تترك للشعب الإسرائيلي مخرجاً، بل عليه إستمرار القتال الى يوم الدين.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

لم تتوفر كتب للباحثة باللغة العربية تحديداً عن رفض الخدمة العسكرية في إسرائيل ولا عن المقاطعة، لكن توفرت عدة مراجع من مقالات في دوريات وعلى الانترنت وفصول في كتب، تناولت هذين الموضوعين، إضافة للصفحات الرسمية على الإنترنت الخاصة بحركات المقاطعة الفلسطينية والإسرائيلية، وحركات إسرائيلية أخرى مناهضة للإحتلال والعنصرية. أما باللغة الإنجليزية فتوفرت مراجع تتحدث عن رفض الخدمة العسكرية مثل كتاب " Dissent and Ideology in Israel:

Resistance to the draft 1948- 1973"،⁴¹ الذي تناول الظاهرة وأسبابها في الفترة المذكورة عن طريق مقابلات مطولة مع الراضين، كذلك دراسة ليوليا زمسكايا بعنوان " Between Militarism and Pacifism: Conscientious objections and draft resistance in Israel"،⁴² قارنت فيها بين أيديولوجيا الرفض الضميري للجنود ولطلاب الثواني عشر المقبلين على التجنيد؛ لكن أي مما سبق لم يتطرق للمقاطعة أو الربط معها.

أما بالنسبة للدراسات الأكاديمية من دراسات ماجستير أو دكتوراه، فلا تتوفر دراسات سابقة باللغة العربية عن مقاطعة إسرائيل من الداخل ولا عن رفض الخدمة العسكرية في إسرائيل، لكن هناك دراسة ماجستير للطالبة ليلي رجيبي في جامعة القدس- أبو ديس في الدراسات الإسرائيلية وتحت إشراف البروفيسور أوري ديفيس، تتعلق بسياسات إسرائيل تجاه الطائفة الدرزية تحديداً، من الناحية التعليمية، ومحاولة إقصائهم عن بقية نسيج المجتمع الفلسطيني، بمناهج تعليمية مختلفة، كما يفرض الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي عليهم.⁴³ كونه هذه الدراسة تتحدث عن الطائفة الدرزية على وجه الخصوص، فهي لا تنسحب على بقية مكونات المجتمع الإسرائيلي، وما أحاول تسليط الضوء عليه في دراستي هو المكون الذي يُعد من وجهة نظر دولة إسرائيل والمجتمع الإسرائيلي بشكل عام، المكون "الحقيقي" للدولة، وهو المكون اليهودي الإسرائيلي. فعندما يرفض جزء من هذا المكون تحديداً سياسات دولته التي تفضلها عن غيره، ويصل به الرفض إلى حدّ مقاطعتها وحثّ العالم على الفعل نفسه، فإن هذا الرفض يشكّل ظاهرة تستدعي الدراسة والبحث في أسبابها ودوافعها وتأثيراتها على مفهوم إسرائيل كدولة، وبنية المجتمع فيها، ومساعي النظام الإسرائيلي في ترسيخ مفاهيم الولاء والمواطنة للدولة.

⁴¹ Blatt, Martin, Uri Davis, and Paul Kleinbaum, *Dissent & Ideology in Israel: Resistance to the Draft 1948-1973*, Ithaca Press, London, 1975.

⁴² Zemlinskaya, Yulia, "Between Militarism and Pacifism: Conscientious Objection and Draft Resistance in Israel".
https://www.academia.edu/179941/Between_Militarism_and_Pacifism_Conscientious_Objection_and_Draft_Resistance_in_Israel

⁴³ رجيبي، ليلي، "السياسة الإسرائيلية تجاه الطائفة الدرزية في إسرائيل (دراسة موضوع التجنيد الإجباري)"، جامعة القدس، القدس، 2013.

الفصل الثالث : مقاطعة إسرائيل

المبحث الأول: نشأة وأسباب مقاطعة إسرائيل في العالم العربي

بدأت مقاطعة إسرائيل عملياً حتى قبل نشوئها عام 1948م، وإتخذت هذه المقاطعة الشكل الإقتصادي والإجتماعي بداية ، ففي أوائل القرن العشرين، إنخرط الفلسطينيون في مقاطعة شعبية ضد المنتجات الصهيونية رفضاً لحركة الإستيطان الصهيوني في فلسطين، وما صاحبها من صناعات، حيث إهتم مجلس جامعة الدول العربية بهذه المقاطعة وأصدر قراراً في 1945/12/2 يعتبر:

" أن المنتجات والمصنوعات اليهودية في فلسطين غير مرغوب فيها في البلاد العربية، وأن إباحة دخولها للبلاد العربية يؤدي الى تحقيق الأغراض السياسية الصهيونية".⁴⁴

ثم ما لبث مجلس الجامعة العربية أن تبني رسمياً مقاطعة شاملة لإسرائيل، وأنشأ مكتباً خاصاً بتنظيم ذلك عام 1951،

"يتولى تنسيق الخطط والتدابير اللازمة لمقاطعة إسرائيل والعمل على تحقيقها، يرأسه مفوض يعينه الأمين العام يعاونه مندوب عن كل دولة بصفة ضابط اتصال تعينه حكومته، على أن يكون هناك مكتب مركزي رئيس مقره دمشق، مهمته توفير الاتصال بالمكاتب المختصة بشؤون المقاطعة في كل دولة لتنسيق آليات العمل وتفعيل المقاطعة".⁴⁵

كما أصدر القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل بموجب قرار مجلس الجامعة العربية رقم 849 بتاريخ 1954/12/11م، الذي قسّم هذه المقاطعة العربية الى ثلاث درجات:

- 1) تمنع الدرجة الأولى تعامل الدول العربية مع إسرائيل بصورة مباشرة،
 - 2) تمنع الدرجة الثانية الدول العربية من التعامل مع إسرائيل سواء بصورة مباشرة أم بصورة غير مباشرة عن طريق طرف ثالث،
 - 3) تمنع الدرجة الثالثة الدول العربية من التعامل مع الشركات التي تتعامل مع إسرائيل، ووضعها في قوائم سوداء.⁴⁶ وقد حدد مجلس الجامعة في تاريخ 1961/9/19 إختصاصات أجهزة المقاطعة والمقاطعة السلبية والإيجابية،
- " فجعل المقاطعة السلبية تشمل:

1. منع التعامل أو التهريب المباشر بين الدول العربية وإسرائيل، وما يتبعه من إجراءات .

⁴⁴ الموسوعة العربية، استرجعت بتاريخ 2016/4/22

<http://goo.gl/Z0Yjfk>

⁴⁵ المصدر السابق.

⁴⁶ المصدر السابق.

2. منع التعامل أو التهريب غير المباشر من أو إلى إسرائيل عن طريق الدول الأجنبية، وما يتبعه من إجراءات.

أما المقاطعة الإيجابية فتشمل ما يلي :

1. منع تدفق رؤوس الأموال أو الخبرة الفنية إلى إسرائيل، وبصفة أعم الحيلولة دون تدعيم اقتصاديات إسرائيل ومجهودها الحربي. ويتبع هذا حظر التعامل مع الشركات والمؤسسات التي ترتكب أحد الأفعال التي تؤدي إلى تحقيق منافع لإسرائيل مما سبق ذكره. وكذلك القواعد الخاصة بالقوائم السوداء للبواخر الأجنبية، والممثلين والشركات السينمائية الأجنبية التي تخالف مبادئ المقاطعة، وكل ما يتبع ذلك من تحريات وإجراءات.

2. مراقبة تطور الاقتصاد الإسرائيلي وصناعاتها ووضع الخطط التي تؤدي إلى عدم تحقيق آمال إسرائيل.

3. ملاحقة الدعايات الإسرائيلية المضللة فيما يتعلق بشؤون المقاطعة ومحاولة دحضها، والكشف عن حقيقة أغراض المقاطعة ومبرراتها.

4. متابعة نشاط إسرائيل الاقتصادي والتجاري والصناعي في الدول الأجنبية وبصفة خاصة الآسيوية منها والأفريقية، ووضع الخطط اللازمة لإحباط هذا النشاط وأهمها منافستها في أسواق صادراتها ووارداتها.

5. التصرفات أو الأعمال التي تعتبر من قبيل الدعم لاقتصاديات إسرائيل".⁴⁷

وإمتدت هذه المقاطعة العربية قرابة الخمسين عاماً من 1945م وحتى توقيع إتفاقيات أوسلو عام 1993م.

يُستثنى من ذلك، مصر التي إتفقت مع إسرائيل على إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية وإقتصادية كاملة، حيث نصّت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية على أن

"يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستضمن الإعراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والإقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الإقتصادية والحواجر ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية إنتقال الأفراد والسلع".⁴⁸

⁴⁷القطيط وآخرون، العرب ومقاطعة إسرائيل، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2006، ص24-25.

⁴⁸ معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، مادة رقم 3، البند 3.

نتيجة للمقاطعة العربية ، إمتنعت قرابة 8500 شركة في العالم من التعامل مباشرة مع إسرائيل في ذروة المقاطعة بين الأعوام 1957م-1966م و1973م-1979م.⁴⁹

وبالرغم من أنه ليس هناك إتفاق بالنسبة لحجم الأضرار الناجمة عن المقاطعة العربية، حيث أنه حسب تقديرات مختلفة، وصلت هذه الأضرار الى أربعين مليار دولار، عشرون منها في مجال التصدير، وحوالي ستة عشر مليار لخسارة استثمارات أجنبية⁵⁰، لكن بحسب مصادر أخرى فإن هذا الرقم غير معروف لأحد⁵¹، لكن الكل يتفق على أن كانت لها آثار سلبية واضحة.

لم تقاطع الكثير من دول العالم إسرائيل، لكن كثيرا من الشركات العالمية إمتنعت عن التجارة معها خوفا من أن تخسر الأسواق العربية، وعلى سبيل المثال، لم تدخل شركتا بيبسي وماكدونالدز الى إسرائيل الا في بداية التسعينيات وبعد إتفاقيات أوسلو⁵².

هذه المخاوف عند الكثير من دول العالم بدأت تخف تدريجياً مع محادثات السلام، ومن ثم توقيع إتفاقيات أوسلو ووادي عربة، بحيث فقدت دعوات المقاطعة زخمها، ولم تعد الدول والشركات الأجنبية تخشى من تأثير علاقاتها التجارية والإستثمارية مع إسرائيل على علاقاتها التجارية وتسويقها في الدول العربية.

إلا أن دعوات المقاطعة الشعبية إستمرت في جميع الدول العربية بما فيها الدول التي وقعت إتفاقيات سلام مع إسرائيل وأقامت علاقات تجارية ورسمية معها، مثل الأردن ومصر، فعلى سبيل المثال: تصدرت النقابات المهنية الأردنية حملات مقاومة التطبيع، و أنشأت لجنة حماية الوطن ومقاومة التطبيع النقابية، التي تحظر التعامل مع إسرائيل على المستويات المهنية والإقتصادية والثقافية، كما تعمد الى نشر قوائم بأسماء المطبوعين مع إسرائيل، للتنديد بهم شعبياً، إضافة الى دعواتها المستمرة لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية في الأسواق الأردنية.⁵³ وتبرر اللجنة دعواتها هذه، بأن

⁴⁹ برغوثي، خلدون، "حملة المقاطعة: أسباب توجس إسرائيل"، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2014.

<https://goo.gl/HWqOo>

في حديث هاتفي مع السيد خلدون البرغوثي يوم الخميس الموافق 28 نيسان 2016، أوضح السيد خلدون أن مقالته على موقع مدار الإلكتروني لم تعد تحمل اسمه وذلك عن طريق الخطأ.

⁵⁰ برغوثي، المصدر السابق.

⁵¹ Hattis Rolef, Susan, "THINK ABOUT IT: The economic boycotts against Israel", *The Jerusalem Post*, 24/08/2014.

<http://www.jpost.com/Opinion/THINK-ABOUT-IT-The-economic-boycotts-against-Israel-372163>

⁵² برغوثي، مصدر سبق ذكره.

⁵³ www.kate3.info

" الصراع مع العدو الصهيوني هو صراع في مختلف المجالات، صراع النقيضين إذ لا يمكن أن تستمر حياة أحدهما بوجود الآخر، وأن مقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني هي وسيلة من وسائل الصراع، وأننا نواجه عدواً صاحب مشروع منظم ودقيق لا يتورع عن إستخدام أية وسيلة لتفكيك مخططاته"⁵⁴.

وفي مصر، لا يزال الإتحاد العام للنقابات الفنية، يرفض المشاركة في أي فعاليات ثقافية رسمية مشتركة بين الدول العربية وإسرائيل، كرفضها التعامل مع مهرجان أبو ظبي السينمائي الدولي بعد منحه جائزة الجمهور لمنتجة أفلام إسرائيلية.⁵⁵

المبحث الثاني: نشأة وأسباب مقاطعة إسرائيل في العالم أجمع

مثلت فترات زيادة التوتر بين إسرائيل والفلسطينيين، مثل فترة الإنتفاضة الثانية عام 2000م، والحروب على غزة أعوام 2008م/2009م وعامي 2012م و 2014م ، دافعاً قوياً لتنشيط دعوات المقاطعة داخل فلسطين والدول العربية، ونشر هذه الدعوات عالمياً على نطاق واسع، وحتى داخل إسرائيل، كما شكل بناء الجدار الإسرائيلي العازل في الضفة الغربية، سبباً مباشراً لانطلاق حركة "مقاطعة إسرائيل وسحب الإستثمارات منها وفرض العقوبات عليها BDS"، التي سيتم الحديث عنها في الباب التالي، وهي تسعى جاهدة لعزل إسرائيل دولياً، بالنضال السلمي، وباستخدام سلاح المقاطعة كما سنرى، وبمساعدة من نظيرتها ال BDS الإسرائيلية.

المبحث الثالث: حركة المقاطعة وسحب الإستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل (BDS)

في العام 2005، كانت إسرائيل ولأكثر من خمسين عاماً، قد تنكّرت للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني في الحرية والمساواة وتقرير المصير، من خلال الإحتلال العسكري، وممارستها للتطهير العرقي، والتفرقة العنصرية، واستمرار بنائها لجدار الفصل العنصري، وتجاهلها لقرارات الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الشجوبات العديدة لهذه الممارسات المختلفة وغيرها، على مر العقود، ومن

⁵⁴ جريدة الدستور، "إصدار كتيب بعنوان "لماذا نقاوم التطبيع؟"، 2013/7/10.

<https://goo.gl/Y8KkHe>

⁵⁵ فرنسيس، ريمون، "لتطبيعه مع إسرائيل.. النقابات الفنية: يحظر التعامل مع مهرجان أبوظبي"، اليوم السابع، 2010/11/4.

<http://goo.gl/BSK3yn>

مختلف الدول والمنظمات، فقد فشل المجتمع الدولي في محاسبة إسرائيل على أفعالها، ولا حتى في وقف هذه الممارسات المخالفة للقانون.⁵⁶

فانطلاقاً من الإنتهاكات الإسرائيلية المستمرة للقانون الدولي، وتجاهلها منذ عام 1948 لمئات القرارات من الأمم المتحدة التي أدانت سياستها الإستعمارية والعنصرية، ولأن الوساطات الدولية لم تنجح في إقناعها أو إجبارها على وقف ممارساتها والإنصياع للقانون، ولأن أصحاب الضمانات الحية في المجتمع تحملوا تاريخياً المسؤولية الأخلاقية في محاربة الظلم، واستلهاماً من نضال شعب جنوب إفريقيا ضد نظام الأبارتايد عن طريق المقاطعة وسحب الإستثمارات وفرض العقوبات، فقد ناشد ممثلو المجتمع المدني الفلسطيني منظمات المجتمع المدني في العالم وأصحاب الضمانات الحية، بتطبيق خطوات مشابهة ضد إسرائيل، ودعوهم أيضاً لممارسة الضغوط على حكوماتهم، للمقاطعة وسحب الإستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل، حتى تتحقق العدالة والسلام.⁵⁷ وجه الممثلون أيضاً هذا النداء لأصحاب الضمانات في المجتمع الإسرائيلي ذاته، لدعمهم في هذا النضال، وهو ما استجيب له بالفعل، في عام 2008، بانطلاق حركة " BOYCOTT! Supporting the Palestinian BDS call from within " أي مقاطعة إسرائيل من الداخل، التي سيتم الحديث عنها لاحقاً في هذه الدراسة.

إنطلقت حركة ال BDS في التاسع من يوليو عام 2005، أي في الذكرى السنوية الأولى لقرار محكمة العدل الدولية الذي اعتبر جدار الفصل العنصري غير قانوني، وتطالب حركة ال BDS باستمرار الإجراءات العقابية السلمية ضد إسرائيل حتى تتحقق الأهداف التالية، ولا تتوقف إلا عند تحقيقها بالكامل:

1. إنهاء احتلالها واستعمارها لكل الأراضي العربية وتفكيك الجدار
2. الإعراف بالحقوق الأساسي بالمساواة الكاملة لمواطنيها العرب الفلسطينيين
3. إحترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم كما هو منصوص عليه في قرار الأمم المتحدة رقم 194.⁵⁸

⁵⁶<https://bdsmovement.net/bdsintro>
/مؤسسات-المجتمع-المدني-الفلسطيني-تنادي-بمقاطعة-إسرائيل-وسحب-<https://bdsmovement.net/ar/news>
الاستثمارات

⁵⁸ <https://bdsmovement.net/call>

وتنوه الحركة على صفحتها على الانترنت لحقيقة أنها تمثل الثلاث شرائح المكونة للشعب الفلسطيني، اذا ما نُظر الى المؤسسات والنقابات والهيئات المختلفة الموقعة على النداء، أي اللاجئين الفلسطينيين، و الفلسطينيين تحت الإحتلال، والفلسطينيين حملة الجنسية الإسرائيلية.⁵⁹ تعرّف الحركة أجزاءها الثلاثة كما يلي:

1- المقاطعة: استهداف المنتجات والشركات (الإسرائيلية والعالمية) التي تنتفع من انتهاك الحقوق الفلسطينية، كما مقاطعة المؤسسات الإسرائيلية الأكاديمية والثقافية وحتى الرياضية، تطالب الحركة المستهلكين بعدم شراء البضائع الإسرائيلية، والمحال والشركات بعدم المتاجرة بها. وبما أن المؤسسات الأكاديمية والثقافية الإسرائيلية تساهم مباشرة في إدامة والدفاع عن وتبييض قمع الفلسطينيين، حيث تحاول إسرائيل باستمرار وبتعمد، تجميل صورتها عالمياً من خلال مشاريعها التعاونية الثقافية والأكاديمية، فان حركة ال BDS توصي بمقاطعتها.

2- سحب الإستثمارات: تعني إستهداف الشركات المتواطئة بانتهاك الحقوق الفلسطينية، بقصد منع استخدام المحافظ الإستثمارية للجامعات أو الصناديق التقاعدية في تمويل هذه الشركات. هذه الجهود تسهم في زيادة الوعي عن حقيقة السياسات الإسرائيلية، وتشجع الشركات لإستخدام نفوذها الإقتصادي للضغط على إسرائيل.

3- فرض العقوبات: هي جزء أساسي من من إظهار الرفض والإستنكار لسلوك دولة ما. عضوية إسرائيل في مندييات دبلوماسية وإقتصادية متنوعة، توفر لها قشرة تغطية مخادعة من الإحترام، وتوفر أيضاً دعماً مادياً لجرائمها. عند مطالبة ال BDS بفرض عقوبات على إسرائيل، فهي تفضح للمجتمع إنتهاكات إسرائيل للقانون الدولي، كما أنها تساهم في إنهاء تواطؤ بعض الدول في هذه الإنتهاكات.⁶⁰

في محاولة توجيه جهود حركة ال BDS التي بدأت بالنمو بإطراد منذ إطلاق النداء عام 2005، إنعقد مؤتمر ال BDS الفلسطيني الأول في مدينة رام الله عام 2007، وانبثقت عنه اللجنة الوطنية للمقاطعة، التي تعمل على تنسيق كافة جهود الحركة داخلياً وخارجياً، كما تعمل كمرجعية فلسطينية لحملات ال BDS في العالم.

⁵⁹ <https://bdsmovement.net/call>

⁶⁰ بما أن صفحة ال BDS العربية كانت تخضع لعمليات قرصنة الكترونية تمنع من فتحها واستخدامها، فقد اضطرت الباحثة للاتصال بالسيدة تالا أبو غوش من حركة ال BDS ، التي اكدت أن الصفحة العربية تم إغلاقها مؤقتاً بالفعل بسبب هذه الأعمال وللعمل عليها، بحيث يُعاد إفتتاحها مرة أخرى في شهر آذار امارس 2016، الأمر الذي أجل حتى شهر مايو من نفس العام، وبالتالي إحتاجت الباحثة أن تعتمد كلياً على صفحة ال BDS الإنجليزية، بترجمة ما تحتاجه الدراسة ترجمة دقيقة، بحيث يمكن اعتبار ما ورد في الصفحات 16 و 17 من تعريف لأجزاء الحركة الثلاث ما بين النص المقتبس حرفياً وإعادة الصياغة لنص. (صفحة ال BDS :introducing the BDS).

<http://bdsmovement.net/bdsintro>

وقد تم فتح الصفحة العربية وهي تعمل الآن، بحلة جديدة، هي والصفحة الإنجليزية.

المطلب الأول: المقاطعة الاقتصادية

الفرع الأول: مقاطعة المنتجات الإسرائيلية

تقسم حركة ال BDS استراتيجيتها في العمل الى قسمين اثنين: داخلي يعمل في فلسطين، وخارجي ينشط خارجها. وبالنسبة للعمل الخارجي فالحركة تتبنى مبدأ ما تسميه ب"حساسية السياق"، أي أن الناشطين فيها يقومون بتحديد أهدافهم المختلفة وأفضل السبل لتحقيقها حسبما تسمح لهم ظروفهم المحلية، لأنهم يعملون في دول مختلفة تحكمها ظروف متباينة، ولهذا السبب، يضع الناشطون في الحركة حملاتهم المختلفة ويقررون عليها بصورة غير مركزية، حتى وإن كانت المرجعية أساساً فلسطينية.⁶¹ وعلى ذلك نرى أن النشاط يمكن أن يعملوا في بلد معين على مقاطعة إسرائيل كدولة بشكل عمومي، بما يشمل جميع منتجاتها وخدماتها وجامعاتها، بينما يركزون في بلد آخر على مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية فقط، باعتبارها مخالفة للقانون الدولي.

نجحت الحركة في تحقيق إنجازات عديدة في مقاطعة المنتجات الإسرائيلية حتى الآن، وإن كان من الصعب تقدير خسائر الإقتصاد الإسرائيلي بشكل دقيق جراء مقاطعة منتجاته، إلا أنه مثلاً بحسب المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، فقد خسر نتيجة حملة المقاطعة الأوروبية للمنتجات الزراعية من المستوطنات الإسرائيلية ما يُقدر ب 6 مليارات دولار في العامين 2013 و2014.⁶² كما يذكر عمر البرغوثي أحد مؤسسي حركة ال BDS في مقابلة له، أن الصادرات الإسرائيلية الى الإتحاد الأوروبي تراجعت عام 2012 بنسبة 7% عن العام 2011.⁶³

يُضاف الى هذه الإنجازات أن أكبر بنك في الدانمارك "دانسكه" قد قاطع بنك "هيوعاليم" وهو من أكبر البنوك الإسرائيلية، بسبب نشاطه في الأراضي المحتلة، وأن شركة "ميكوروت" الإسرائيلية للمياه خسرت عقداً في الأرجنتين يصل الى 170 مليون دولار، وأنهت شركة هولندية عقدها معها، كما خسرت عقداً كبيراً أيضاً في البرتغال.⁶⁴

⁶¹ الجرابعة، محمود، "حركة مقاطعة إسرائيل: الإنجازات، والمعوقات، والأفاق"، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/7/8. <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/07/2015769545943866html>

⁶² المصدر السابق.

⁶³ عنيباوي، ربي، 'عمر البرغوثي' أحد مؤسسي حركة مقاطعة إسرائيل (BDS): إسرائيل تحارب حركتنا من خلال وزارة الشؤون الاستراتيجية ووزير المالية الإسرائيلي يحذر من تعاطف الحركة عالمياً"، أفاق البيئة والتنمية، عدد 67، 2014/9/1.

<http://goo.gl/MAL0hH>

⁶⁴ عنيباوي، مصدر سبق ذكره.

في عام 2014 وخلال العدوان الإسرائيلي على غزة، "نصحت" حكومات 17 دولة أوروبية شركاتها ومواطنيها بعدم التورط في مشاريع إسرائيلية في الأرض المحتلة"⁶⁵ ، وبعدها حضر مجلس الإتحاد الأوروبي استيراد اللحوم والألبان الإسرائيلية إذا كان أي جزء منها يأتي من المستعمرات، كما وسبق ذلك بأنه كان قد أصدر أصلاً عام 2013 توجيهات بمنع تمويل مشاريع إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشرقية.⁶⁶ وبتراكم الإنجازات أوروبياً، إنضمت أربع مدن اسكتلندية ومدينة إنجليزية لحركة ال BDS لتكون أوائل المدن الغربية التي تفعل ذلك، كما إنضم للحركة اتحاد أصحاب الفنادق في مدينة مومباي الهندية، معلنين مقاطعة كافة المنتجات الإسرائيلية.⁶⁷

أما بالنسبة لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية فلسطينياً، فهناك تحديات مختلفة تواجهها حركة ال BDS عن تلك المواجهة عالمياً، أهمها هي إتفاقية أوسلو وشقها الإقتصادي اي إتفاقية باريس، "فهي تركز هيمنة دولة الاحتلال على الاستيراد والتصدير والعملة والضرائب، كما تركز تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد إسرائيل، مما يجعل سوقنا مَكْبَأً للبضائع الإسرائيلية. فبعد عقود من تدمير الاحتلال للبنية التحتية والإنتاجية الفلسطينية في مجال الصناعة والزراعة، وبعد مصادرة أكثر الأراضي خصوبة وأغنى مصادر المياه، وبعد تضيق حرية الحركة ومنع أي نمو في ما يسمى بمنطقة C (أي معظم الضفة الغربية)، بات الاقتصاد الفلسطيني أسيراً بحق لدولة الاحتلال وأجنداتها السياسية والاقتصادية".⁶⁸

لكن وبالرغم من هذه التحديات، فقد أسهمت بشاعة الممارسات الإسرائيلية، كما نشاط حملات المقاطعة، والتغطية الإعلامية التي باتت ال BDS تحظى بها، في تحرر كثير من العقول، بحيث شهدت المقاطعة الشعبية لإسرائيل في الضفة الغربية والقدس الشرقية قفزة نوعية. وتُرجم هذا الى انخفاض مبيعات بعض الشركات الإسرائيلية في السوق الفلسطينية (حتى عام 2014) الى النصف، ما دعا سلطات الاحتلال الى دعم خفض سعر المنتجات الإسرائيلية لمحاربة المقاطعة.⁶⁹ يُذكر في هذا السياق أن الفائدة كانت مضاعفة بالنسبة للفلسطينيين، فهم لم يساهموا في معاقبة إسرائيل على جرائمها

⁶⁵ المصدر السابق.

⁶⁶ المصدر السابق.

⁶⁷ المصدر السابق.

⁶⁸ المصدر السابق.

⁶⁹ عنتاوي، مصدر سبق ذكره.

و إزدياد عزلتها الدولية فحسب، وإنما ساهمت المقاطعة في إزدياد الإقبال على المنتجات الفلسطينية كبديل، ما زاد حصتها من السوق، وهذا يزيد القدرة الإنتاجية المحلية ويقلل البطالة.⁷⁰

الفرع الثاني: مقاطعة الشركات العالمية المتواطئة مع السياسات الإسرائيلية

تعتبر حركة ال BDS استهداف ناشطها في الخارج للشركات العالمية المتواطئة مع الإحتلال الإسرائيلي من ضمن أهم نشاطاتها على الصعيد الإقتصادي، لما يمكن الحركة من تسديد ضربات موجعة للإقتصاد الإسرائيلي عن طريق ضرب التجارة الإسرائيلية مع العالم. وهي تقوم بذلك بطرق عدة، منها زيارة الشركات والمؤسسات أو مراسلتها، موضحة لأصحاب القرار فيها، كيف أن بضائعها أوتحالفها أو تجارتها مع شركات إسرائيلية، تساهم في مساندة الإحتلال الإسرائيلي غير الشرعي والمرفوض عالمياً، والأضرار التي تلحق بالشعب الفلسطيني كنتيجة حتمية. كما يتبع الناشطون في الحركة أيضاً إستراتيجية التظاهر أمام المتاجر التي تعرض البضائع الإسرائيلية في دول مختلفة، وتوزيع منشورات تهدف لتوعية المستهلكين في هذه الدول، فاضحين الوجه الحقيقي لدولة إسرائيل وحقيقة الإحتلال.

حققت الحركة ومؤيدوها عالمياً نجاحات عدة في هذا المجال، فقد استهدفت الحملة شركة G4S ، وهي أكبر شركة أمنية في العالم، بسبب استخدام إسرائيل لمنتجاتها وخدماتها في السجون الإسرائيلية، ولحماية الحواجز العسكرية والمستوطنات، وبالتالي خسرت الشركة عقوداً كبيرة في بريطانيا والنرويج والإتحاد الأوروبي وجنوب أفريقيا. أما شركة فيوليا (Veolia)، وهي شركة فرنسية مشاركة في مشاريع إسرائيلية في الأراضي المحتلة، فتعتبر مثلاً جيداً لمدى قوة وفعالية مقاطعة الشركات العالمية المتواطئة مع إسرائيل، فبعد إستهدافها في نوفمبر من عام 2008م، خسرت عقوداً أو اضطرت للإسحاب من مناقصات، في دول عدة حول العالم من ضمنها بريطانيا والسويد وإيرلندا؛ وقد فاقت خسارتها مبلغ ال 23 مليار دولار.⁷¹

الشركة العالمية كاتر بيلار (Caterpillar)، تعد الأولى في تصنيع معدات الإنشاءات والبناء والتعدين، من ضمن منتجات أخرى مثل الأحذية والملابس والألعاب، وتصنع أيضاً معدات مستخدمة بكثافة في الجيش الإسرائيلي، على رأسها جرافة D9 Bulldozer، التي يستعملها الجيش

⁷⁰ المصدر السابق.

⁷¹ المصدر السابق.

في هدم منازل الفلسطينيين، ولذلك تعمل الحملات المساندة للفلسطينيين على إستهداف المحال التي تبيع منتجات كاتر بيلار.⁷²

كما تأخذ الشركات العالمية إسمها وسمعتها على محمل الجد، وتخشى من تضرر أسواقها وعدم قدرتها على تسويق منتجاتها فيها ، كذلك تفعل المؤسسات العالمية، للمحافظة على مصداقيتها وبالتالي إستمراريتها. على سبيل المثال، في يناير من عام 2008، سعت مؤسسة أوكسفام Oxfam، الى "تبييض إسمها" من إتهامها بعلاقتها مع الملياردير الإسرائيلي ليف ليفيف، الذي نُشرت تقارير تشير الى أنه تبرع لصالح جهود المؤسسة الإنسانية عام 2007. وبما أن مجموعة عدالة- نيويورك ومجموعات ناشطة أخرى تناهض عمل السيد ليفيف في تجارة الماس، بسبب دعمه المستوطنات في الضفة الغربية، كسبب رئيس، فقد كتب المناهضون رسالة إحتجاج الى أوكسفام طالبين منها عدم قبول التبرع؛ وقد قامت بالفعل المؤسسة بنفي علاقتها بالملياردير ليفيف.⁷³

الفرع الثالث: سحب الإستثمارات من إسرائيل

تلقى الإقتصاد الإسرائيلي أيضاً ضربات موجعة على مدى العشرة أعوام الماضية، بسبب نجاح حركة ال BDS في إقناع العديد من الشركات وصناديق الإستثمار بسحب إستثماراتها من إسرائيل، لما تقوم به من إنتهاكات لحقوق الإنسان. ومن الأمثلة الكثيرة على ذلك، سحب صندوق بيل غيتس عام 2014، مبلغ 182 مليون دولار أي كامل إستثماراته من شركة G4S الأمنية آفة الذكر، التي استهدفتها الحركة، كما قرر في نفس العام، أكبر صندوق تقاعد هولندي، PGGM، سحب إستثماراته من أكبر 5 بنوك إسرائيلية، وتبلغ إستثمارات هذا الصندوق العالمية أكثر من 200 مليار دولار.⁷⁴

" وأعلنت الحكومة النرويجية أن صندوق التقاعد الحكومي سيسحب استثماراته من الشركات الإسرائيلية المرتبطة بالبناء في المستعمرات، وخص بالذكر شركتي "أفريكا- إسرائيل" و"دانيا سيبوس". ويعتبر هذا الصندوق المُمول من عائدات النفط الأضخم عالمياً، حيث تبلغ استثماراته 810 مليار دولار".⁷⁵

⁷² ، "Ethical Consumer" ، "When you do business with Israel, you invariably do business with the Occupation" ، November 2015.

www.ethicalconsumer.org/boycotts/boycottlist/israel.aspx

⁷³ Palmer, Stacy, "Oxfam looks to clear its name in donor controversy", *The Chronicle of Philanthropy*, 18/01/2008.

<https://philanthropy.com/article/Oxfam-Looks-to-Clear-Its-Name/192201>

⁷⁴ عنبتاوي، مصدر سبق ذكره.
⁷⁵ عنبتاوي، مصدر سبق ذكره.

كذلك باع صندوق جورج سوروس جميع أسهمه في شركة صوداستريم الإسرائيلية التي تعمل في مستوطنة معاليه أدوميم، بحيث خسر سهم الشركة بعدها حوالي نصف قيمته، مما حدا بالشركة في التفكير بإغلاق المصنع. وقد حذت الكنائس حذو الشركات فقررت الكنيسة المشيخية في الولايات المتحدة سحب استثماراتها من شركات "اتش بي" HP، و"كيتير بيلار" Caterpillar، و"موتورولا سولوشنز"، (Motorola Solutions) لتورطها في الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي.⁷⁶

ولربما كانت بعض الكنائس سباقة في ذلك، ففي فبراير من عام 2006، صوتت كنيسة إنجلترا لسحب استثماراتها من شركات تتربح من الإحتلال الإسرائيلي غير الشرعي للأراضي الفلسطينية، واستهدفت شركة "كيتير بيلار" (Caterpillar)، لإعتبارها أن أسهمها في شركة كهذه لا تتطابق مع أخلاقيات السياسة الإستثمارية للكنيسة، مثيرة بقرارها إحتجاجات من إسرائيل وجماعات يهودية.⁷⁷

العلاقات التجارية مع العالم تعتبر ركيزة أساسية للإقتصاد الإسرائيلي، فهي الدولة الثالثة بعد الولايات المتحدة والصين من حيث عدد شركاتها المدرجة ضمن مؤشر ناسداك، كما أن لديها عدداً كبيراً من الشركات المحلية "المبتدئة" (start-up companies) التي تشتريها الولايات المتحدة، لذلك فهي معرضة لأن يتأثر إقتصادها أكثر من غيرها بسحب الإستثمارات.⁷⁸

المطلب الثاني: المقاطعة الأكاديمية والثقافية

تستمد المقاطعات الأكاديمية والثقافية وحتى الرياضية منها أهميتها من كونها في أحيان كثيرة، تنبع من شخصيات مرموقة ومعروفة في المجتمع، أو حتى على مستوى العالم، بحيث يكون صداها واسعاً ومؤثراً، وهي بذلك لا تقل أهمية عن المقاطعة الإقتصادية، بل على العكس، تغذيها وتصب في مصلحتها. ويشرح عمر البرغوثي هذه النقطة:

" فعندما يدعو مغنٍ عالمي من وزن روجر ووترز (Pink Floyd) أو المطران دزموند توتو أو الكاتبة الكندية اليهودية المرموقة ناعومي كلاين وغيرهم لمقاطعة إسرائيل، فهم يسهمون بشكل هائل في

⁷⁶ المصدر السابق.

⁷⁷ "Church of England votes to disinvest in Caterpillar", *Ekklesia Transforming politics and belief*, 7/2/2006. www.ekklesia.co.uk/content/news_syndication/article_06027caterpillar.shtml

⁷⁸ عنيتاوي، مصدر سبق ذكره.

تقويض سمعة إسرائيل ووسمها (brand)، مما يضعف الإقبال العالمي على بضائعها وخدماتها. وهذه الاستراتيجية ذاتها التي لعبت دوراً حاسماً في عزل نظام الأبارتهويد في جنوب أفريقيا قبل عقود".⁷⁹ وبالنسبة للمقاطعة الأكاديمية والثقافية فهي بدأت حتى قبل إعلان نداء حركة ال BDS، فقد انطلقت "الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل"، في يوليو عام 2004م، في رام الله، متوجهة بندائها لأكاديمي المجتمع الدولي بمقاطعة إسرائيل ثقافياً وأكاديمياً، حتى تتسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967م بما فيها القدس الشرقية، وتنزع المستوطنات في تلك الأراضي، وتتصاع لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بعودة اللاجئين، وتفكك نظام الأبارتهويد. وقد وقعت الحملة على نداء ال BDS عند إعلانه.⁸⁰

ويمكن أن نذكر بعضاً من النجاحات العديدة والبارزة في المجالات التالية:

أكاديمياً:

إنضم اتحاد الطلبة في بريطانيا، الذي يضم سبعة ملايين عضو للمقاطعة، وأيضاً اتحاد الطلبة في مقاطعة أونتاريو الكندية، وهو يضم ثلاثمئة ألف عضو.⁸¹

"وفي سابقة خطيرة بالنسبة لإسرائيل، قررت الحكومة الألمانية، حليف إسرائيل الأقوى في أوروبا، استثناء الشركات والمؤسسات الإسرائيلية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بما فيها القدس الشرقية) من أي اتفاق تقني وعلمي".⁸²

كما تبنت أربع جمعيات أكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية المقاطعة الأكاديمية الشاملة لإسرائيل، وقاطع ستيفن هوكينغ (Stephen Hawking)، وكان أحد أهم العلماء في عصرنا، مؤتمراً رئاسياً إسرائيلياً.⁸³

وقبل ذلك بسنوات، أحرزت الحركة إنتصارات مهمة، ففي عام 2007م أكد اتحاد الجامعات والكليات في بريطانيا (UCU) دعمه لحملة المقاطعة ضد إسرائيل، كما استضافت العديد من الجامعات الأمريكية والأوروبية في آذار من عام 2009م، وفي أكثر من أربعين مدينة، أسبوعاً حول الفصل والتمييز العنصري الإسرائيلي.⁸⁴

⁷⁹ عنبتاوي، مصدر سبق ذكره.

⁸⁰ <http://www.pacbi.org/atemplate.php?id=54>

⁸¹ عنبتاوي، مصدر سبق ذكره..

⁸² المصدر السابق.

⁸³ البطمة، سامية، وعمر البرغوثي، "تأثير حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS): البعد الاقتصادي"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2014/4/30.

www.mas.ps/files/server/20141211163924.pdf

⁸⁴ قمصية، مازن، المقاومة الشعبية في فلسطين تاريخ حافل بالأمل والإنجاز، مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2011، ص 292.

وفي مايو عام 2015م، صوت طلاب أكبر جامعة كاثوليكية في الولايات المتحدة "دي بول" (DePaul)، على مقاطعة إسرائيل والشركات الأمريكية التي تتعامل معها؛ وقد تبين لإدارة الجامعة أن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة إيباك (AIPAC)، تدخل للتأثير على نتائج التصويت عبر ذراعه للعلاقات العامة. ويفرض هذا القرار على الجامعة وقف التعامل وتصفية أية استثمارات في الشركات التي تقوم بتصنيع الأسلحة.⁸⁵

في نفس العام، وقّع 343 أكاديمياً بريطانياً على عريضة لفرض مقاطعة أكاديمية على الجامعات الإسرائيلية، لإعتبارهم أنها تنتهك القانون الدولي وتدعم الإحتلال. كما وقّع بعد ذلك بثلاثة أشهر، أي في بداية العام 2016م، 168 أكاديمياً وباحثاً إيطالياً من معاهد وجامعات إيطالية مختلفة، على دعوة لتجميد الاتفاقيات البحثية والعلمية مع معهد التخنيون وبقية الجامعات الإسرائيلية، لمشاركتها في تطوير الأسلحة المستخدمة من قبل الجيش الإسرائيلي لقمع الشعب الفلسطيني، ما يجعل منهم، وفق العريضة، مشاركين في سلطة الإحتلال وانتهاك حقوق الفلسطينيين.⁸⁶ "وتطالب العريضة الإيطالية بعدم تلبية الدعوات الإسرائيلية للمشاركة في زيارات أو مؤتمرات علمية في إسرائيل، ودعوة كل الجامعات الإيطالية لتجميد اتفاقيات التعاون البحثي مع نظيرتها الإسرائيلية ومعاهدها البحثية".⁸⁷

فنياً :

تعتبر الثقافة والفنون من ضمن "رأس مال" أي دولة، فهي قد تسهم وبشكل يفوق، في بعض الأحيان أو كثير من الأحيان، حجمها أو أهميتها الفعلية على الساحة الدولية. وتعزز الشعوب والدول بآثارها الثقافي والفني، فهو تعبير عنها، مرآة حضارتها، وحافظ لهذه الحضارة على مر العصور، كما أنه يرسخ مكانتها في العالم، ويسهم في الحضارة الإنسانية ككل؛ وبقدر إثرائه للحضارة الإنسانية، بقدر ما يرتفع شأنها ويحيطها بهالة إيجابية.

وترى الباحثة أن مقاطعة إسرائيل ثقافياً ليست ضرورة فقط للأسباب السياسية التي دعت من أجلها حركة ال BDS، ومن قبلها الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، التي وضّحت أن الممارسات الإسرائيلية المعيقة للحرية الأكاديمية للفلسطينيين، واقتحام المدارس

⁸⁵ شقديج، سنان، "وسط زغاريت" فلسطينية.. أكبر جامعة كاثوليكية في أمريكا تنضم لمقاطعة إسرائيل وثلاث شركات كبرى"، رأي اليوم، 2016/5/3.

www.raialyoum.com/?p=92961

⁸⁶ "دعوات مقاطعة إسرائيل تتصاعد بأمركا وأوروبا"، الجزيرة نت، 2016/1/30.

<http://goo.gl/xs47bS>

⁸⁷ المصدر السابق.

والجامعات واطلاق النار والغاز المسيل للدموع على المعلمين والطلبة واعتقالهم، ولكن أيضاً بسبب النفاق الذي تمارسه إسرائيل، فهي باهتمامها بالثقافة والفنون، تحاول رسم صورة حضارية لنفسها أمام العالم، وهي تقوم بنفس الوقت بتدمير شعب بأكمله، وتحاول طمس ثقافته، لا بل وتسرق من هذه الثقافة وتنسبها لنفسها.⁸⁸

وقد حققت الحركة نجاحات كبيرة في هذا المجال أيضاً نذكر منها:

بعد دعوتهم من قبل السينمائيين الفلسطينيين في عام 2006م، تخلى منظمو مهرجان لوكارنو السينمائي الدولي عن وزارة الخارجية الإسرائيلية كراعية للمهرجان،⁸⁹ وقاطع مهرجان أدنبرة السينمائي الأفلام الإسرائيلية،⁹⁰ كما سحب مركز التصوير السينمائي اليوناني جميع الأفلام اليونانية من مهرجان حيفا السينمائي.⁹¹ أيضاً سحب العديد من صانعي الأفلام الكنديين أفلامهم من مهرجان تورنتو السينمائي عام 2009م، بسبب تسليطه الضوء على مدينة تل أبيب ودَعَمَهم المئات من الفنانين.⁹²

أعلن سبعة فنان ومثقف بريطاني في فبراير 2015م، مقاطعة إسرائيل في رسالة نشرت في صحيفة "الغارديان" (The Guardian) البريطانية، بحيث يرفضون أية دعوات من إسرائيل، وأي تمويل من مؤسسات إسرائيلية، حتى ينتهي ما أسموه "الإضطهاد الإستعماري للفلسطينيين"، كما أدانوا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة صيف 2014م، واتهموا إسرائيل بالقصف المتعمد للمؤسسات التربوية والثقافية الفلسطينية.⁹³ ومن ضمن الموقعين على الرسالة، الموسيقيان برايان إينو وريتشارد اشكروفت، والمخرج كين لوتش والممثلة اليهودية مريام مارغوليس. وكان المخرج كين لوتش قد دعا قبلها بشهور الى مقاطعة كل الفعاليات الثقافية والرياضية المدعومة من إسرائيل، وانتقد حكومته البريطانية لإتباعها ما أسماها قوة متنمرة مثل الولايات المتحدة، ودعاها لحظر تصدير السلاح الى إسرائيل، التي قال لصحيفة "سكرين ديلي" إنها يجب أن تصبح دولة منبوذة.⁹⁴

⁸⁸ البحصي، حمزة، "البوجي: إسرائيل تسجل التراث الفلسطيني باسمها في اليونسكو"، إيلاف، 2010/12/31.

<http://elaph.com/Web/news/2010/12/622016.html>

⁸⁹ قمصية، مصدر سبق ذكره، ص 289.

⁹⁰ المصدر السابق، ص 290.

⁹¹ المصدر السابق، ص 290.

⁹² المصدر السابق، ص 298.

⁹³ الشريف، مصدر سبق ذكره.

⁹⁴ المصدر السابق.

وقد لعب الهجوم الإسرائيلي على غزة صيف عام 2014 وبشكل خاص دوراً مهماً في كسب تعاطف الكثير من الفنانين حول العالم مع القضية الفلسطينية وإدانة الإحتلال الإسرائيلي ودولة إسرائيل التي تمارس الإرهاب المنظم، فقد أدان عشرات الفنانين والمخرجين والكتّاب والموسيقيين الإسبان، وعلى رأسهم الممثلة العالمية الإسبانية بينيلوبي كروز وزوجها الممثل خافيير بارديم، في رسالة مفتوحة، الهجوم الإسرائيلي الأرضي، البحري، والجوي على الفلسطينيين المدنيين في قطاع غزة، واصفينه بعملية الإبادة الجماعية.⁹⁵ وبلغ مدى المقاطعة الثقافية لإسرائيل حداً لم يتوقعه حتى الساسة الإسرائيليون أنفسهم، حيث رفض الكاتب الأمريكي دوغ هينوود، بيع حقوق الترجمة لكتابه المعنون "دوري.. هيلاري كلينتون تهدف للرئاسة"، الى إحدى دور النشر الإسرائيلية ليترجم للعبرية. والمؤلف هينوود هو صحفي يساري ومن المحللين الإقتصاديين المهمين في الولايات المتحدة، وأحد محرري صحيفة "ذي نيشن" (The Nation) الأمريكية وأحد الكتّاب الدوريين في صحيفتي "ذا غارديان" (The Guardian) البريطانية، و"لوس أنجلوس تايمز" (Los Angeles Times) الأمريكية، وهو من نشطاء حركة المقاطعة BDS ضد إسرائيل.⁹⁶

رياضياً:

قد لا يقل نجوم الرياضة أهمية عند البعض عن نجوم السينما والفن والغناء، فلهم جمهور عريض عالمياً ينتبه وقد يتأثر بمواقف معينة لهم، وقد تعاطف البعض مع القضية الفلسطينية واستجاب لنداء المقاطعة ومن الأمثلة على ذلك، مقاطعة نشطاء مباراة لكرة السلة في العام 2005 في برشلونة، بسبب إشتراك فريق مكابي تل أبيب (Maccabi Tel Aviv)،⁹⁷ واحتشد نشطاء إيرلنديون في نفس العام ضد لعبة كرة قدم لمشاركة فريق إسرائيلي فيها،⁹⁸ وقرر بعض نجوم كرة السلة الأمريكيين اللامعين مثل ماجيك جونسون، إلغاء مشاركتهم في أنشطة رياضية إسرائيلية في القدس المحتلة.⁹⁹

⁹⁵ Jones, Ben, "Penelope Cruz, Javier Bardem Denounce Israeli 'Genocide' in Open Letter, The Hollywood Reporter, 29\7\2014.
www.hollywoodreporter.com/news/penelope-cruz-javier-bardem-denounce-721894

⁹⁶ "مقاطعة إسرائيل الدولية تصل لترجمة الكتب"، الجزيرة نت، 2015/12/17.
<http://goo.gl/Da3aOR>

⁹⁷ قصصية، مصدر سبق ذكره، ص 285.

⁹⁸ المصدر السابق، ص 286.

⁹⁹ عنبتاوي، مصدر سبق ذكره.

المبحث الرابع: نماذج من حركات المقاطعة الإسرائيلية من الداخل

المطلب الأول: الدوافع والتوجهات

برزت العديد من الحركات والمنظمات ومراكز الأبحاث في المجتمع المدني الإسرائيلي على مدى العقود السابقة، اتخذت خطأ مغايراً للسياسات الرسمية الحكومية الإسرائيلية، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، بل عارضتها وتعارضها بشدة في كثير من الأحيان، وترى أن مصلحة إسرائيل، دولة وشعباً، تكمن في تغيير خط مسار الدولة. وبالنظر لدوافع هذه الحركات، على تنوعها واختلاف أجندها، ترى الباحثة أن هناك قاسماً مشتركاً بينها، وهو إقرارها ضمناً أحياناً وصراحةً أغلب الأحيان، بحقوق الشعب الفلسطيني، ولو جزئياً، ومساندتها له في تحقيق مطالبه، وان لم يكن بالضرورة جميعها. وفي رأي الباحثة أن هذا القاسم المشترك تحديداً يعبر عن نوع من صحوة الضمير في هامش المجتمع الإسرائيلي، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما يُشن على بعضهم من هجوم، سياسياً وإعلامياً وحتى قضائياً.

المطلب الثاني: أشكال المقاطعة الإسرائيلية من الداخل

برزت الحركات المناهضة لسياسات الحكومات الإسرائيلية المتوالية، في أوقات متباينة، بمناسبات مختلفة، واتخذت أشكالاً متنوعة لمناهضة سياسات إسرائيل، كما يتبين لنا هنا:

الفرع الأول: التحالف (تحالف النساء من أجل السلام)، (Coalition of Women for Peace)

تأسست في نوفمبر من عام 2000م بعد شهر واحد فقط من اندلاع الإنتفاضة الثانية، إحتجاجاً على استخدام القوة المفرطة من قبل الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، ولرفض الإدعاءات الحكومية آنذاك، بأن لاشريك للسلام في فلسطين. كانت المؤسسات ناشطات سلام نسويات ضد الإحتلال منذ الإنتفاضة الأولى، قرّرن أهمية وجود منبر لسلام نسوي ولمنظمات حقوق الإنسان، كما للرجبة في استمرار النشاطات المشتركة للمواطنين الإسرائيليين، يهوداً وعرباً.

يضم التحالف تسع منظمات نسوية، منها مخضرمة مثل نساء بالأسود (Women In Black)، وحركة النساء الديموقراطيات في إسرائيل (TANDI)، ومنها حركات جديدة مثل بروفائل جديد (New Profile)، ومراقبة المحسوم (Machsom Watch)، كما يضم ناشطات مستقلات عن أي منظمة. تغيرت بعض مبادئ التحالف بمرور السنين، لتشمل الآراء السياسية المختلفة لناشطاته، لكنه مع ذلك بقي على موقفه الرفض للإحتلال والداعم لعودة اللاجئين الفلسطينيين. ينادي

أيضاً بتقليل العسكرية في المجتمع الإسرائيلي، وبإشراك النساء في المفاوضات السلمية، والمساواة في المواطنة للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، من ضمن مبادئ أخرى.¹⁰⁰

من ضمن نشاطاته المتعددة خلال السنين الماضية، حملة ضد التشريعات غير الديمقراطية وقانون مناهضة مقاطعة إسرائيل، وحملة لفك الحصار عن غزة، ومظاهرات حاشدة ضد حرب لبنان الثانية والإعتداء الإسرائيلي على غزة، وحملة مستمرة ضد هدم البيوت الفلسطينية، بالإضافة لحملة داخلية وعالمية تطالب بالمحاسبة على جرائم الحرب المقترفة من قِبل إسرائيل.

لا يقتصر نشاط التحالف على ما سبق من حملات ومظاهرات، بل يتعداها لمساندة وتمكين نشطاء ومنظمات حقوق الإنسان، خاصة المجموعات الشبابية والنسوية، عن طريق تنظيم ورشات العمل والندوات التي تشمل الإعلام، تخطيط وتنظيم الحملات العامة وحملات الانترنت، والاستشارات القانونية للناشطين، ومساندة المبادرات الجديدة والمستقلة عن طريق توفير المساعدة في التنظيم وجمع التبرعات.¹⁰¹

ويقود التحالف أيضاً حملات عالمية من أجل السلام والعدل، بالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان والحركات النسوية حول العالم، ومثال على ذلك مبادرته بطلب من الحكومة البريطانية، وُقِع من قبل مئة منظمة حول العالم بعدم تحديد نطاق القضاء (Jurisdiction)، فيما يختص بجرائم الحرب، أي أن يكون عالمياً. وأيضاً أنه طالب، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني النرويجية، ونجح في أكبر عملية سحب استثمار في صندوق تقاعد أوروبي، من الشركات الإسرائيلية المتورطة في الإحتلال.¹⁰²

وفي اعتقاد الباحثة أن نشاطات التحالف المختلفة، وتحديدًا تلك المطالبة بمحاسبة إسرائيل على جرائم الحرب والسعي لسحب الإستثمارات منها، تعتبر أمثلة صارخة لمدى معارضته لسياسات دولته، بحيث يسعى لمواجهتها داخلياً وخارجياً.

¹⁰⁰ <http://www.coalitionofwomen.org/about-1/about/?lang=en>

¹⁰¹ المصدر السابق.

¹⁰² <http://www.coalitionofwomen.org/about-1/about/?lang=en>

الفرع الثاني: من المستفيد من الإحتلال (Who Profits?)

تأسس في العام 2007 كمشروع أبحاث لتحالف النساء من أجل السلام الأنف ذكره، وفي ضوء توسعه وازدياد مهنيته كمركز أبحاث خلال ستة أعوام من العمل، انفصل عن التحالف، وأصبح مؤسسة مستقلة بذاتها في العام 2013 ، لكنه يستمر بالتعاون مع التحالف كمنظمتين أختين (sister organizations).¹⁰³ يهدف المركز الى كشف الستار عن التورط التجاري للشركات الإسرائيلية والعالمية في استمرار السيطرة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية والسورية، ويركز على ثلاث مجالات في ذلك هي: صناعة الإستهيطان، الإستغلال الإقتصادي، والسيطرة على السكان.¹⁰⁴

ويشرح تحالف النساء من أجل السلام على صفحته هذه النقطة بأنه الى جانب مصالح سياسية ودينية ووطنية، هناك أيضاً مصالح إقتصادية لشركات، تغذي الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة والجولان المحتل؛ فالشركات الإسرائيلية وتلك المتعددة الجنسيات تبني المستوطنات والبنية التحتية الإسرائيلية على الأراضي المحتلة، وتُسهّم في إنشاء وإدارة نظام فصل عنصري (Apartheid)، بما يشمل من نقاط تفتيش وجدران وطرق، كما تُزوّد ما يلزم من أجهزة ومعدات تُستخدم في السيطرة على وقمع المدنيين الفلسطينيين.¹⁰⁵

ينشر المركز معلومات على صفحته على الإنترنت، حول الشركات المتورطة في الإحتلال، ويخدم كمركز معلومات للإستفسارات المختلفة من أفراد ومؤسسات تعمل على إنهاء الإحتلال الإسرائيلي ودعم القانون الدولي، والمسؤولية المجتمعية للشركات، العدالة المجتمعية وحقوق العمال، في إسرائيل وخارجها. ينشر المركز تقارير متعمقة وأخرى "خاطفة" عن صناعات ومشاريع مختلفة، وشركات بعينها، تساعد بما أنها مثبتة وموثوقة، مؤسسات المجتمع المدني وصانعي القرار، في تحفيز نقاش عام صريح، عن التأثيرات الإقتصادية للإحتلال، وعن المصالح الإقتصادية، المحلية في إسرائيل والعالمية، التي تلعب دوراً هاماً في إبقاء وإدامة السيطرة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية.¹⁰⁶

يبدو للباحثة أن المعلومات التي وفرها وما زال هذا المركز، كانت نواة أساسية إعتمدت عليها حركة ال BDS لإثبات صحة إدعاءاتها بما يختص باستفادة الإحتلال ومرابحه الإقتصادية، كما استغلاله للعمالة الفلسطينية، وقمع الفلسطينيين والسيطرة عليهم كشعب.

¹⁰³ <http://www.whoprofits.org/content/about-who-profits>

¹⁰⁴ المصدر السابق.

¹⁰⁵ الموقع الرسمي على الإنترنت لتحالف النساء من أجل السلام، موقع سبق ذكره.

¹⁰⁶ الموقع الرسمي على الإنترنت لمن المستفيد من الإحتلال، موقع سبق ذكره.

الفرع الثالث: لا سلطويون ضد الجدار (Anarchists Against the Wall)

حركة غير ربحية تساند المقاومة الشعبية الفلسطينية ضد جدار الفصل الإسرائيلي، تأسست في عام 2003م (بعد ثلاث سنوات من الإنتفاضة الثانية)، من مجموعة صغيرة من ناشطين لاسلطويين إسرائيليين، كانوا بالأصل يقومون بنشاطات سياسية في الأراضي المحتلة، وقد كانوا يعملون وقتها على إنشاء خيمة إعتصام في قرية مسحة التي كان يقترب الجدار منها، ويهدد بابتلاع 96% من أرضها. وفي خلال الأربعة أشهر التي تواجد على مداها في هذا المخيم ناشطون فلسطينيون وإسرائيليون وأجانب، أصبح المخيم مركزاً لنشر المعلومات، ولإتخاذ القرارات، لكنه اضطر في نهاية الأمر للإنتقال من مكانه، بعد بناء الجدار بالقوة.¹⁰⁷

منذ إنشائها شاركت المجموعة في مئات المظاهرات ضد جدار الفصل تحديداً، وضد الإحتلال بشكل أعم، وعملها في فلسطين يتم بالتنسيق مع لجان المقاومة الشعبية لكل قرية، وأساساً بقيادة فلسطينية. يؤمن هؤلاء الناشطون بأن من واجب المواطنين الإسرائيليين أن يقاوموا السياسات غير الأخلاقية التي تُنفذ بإسمهم، وبأنه من الممكن القيام بأكثر من التظاهر داخل إسرائيل أو المشاركة في أعمال الإغاثة الإنسانية، وبأن نظام الأبارتايد الإسرائيلي والإحتلال لن ينتهيا من تلقاء نفسيهما، بل عندما يصبحان غير محكومين، وخارجين عن السيطرة؛ يعتقدون بأهمية مناهضة جرافات الهدم والجيش والإحتلال جسدياً، وأن جزءاً أساسياً من دورهم في الصراع يكمن في تواجدهم مع الناشطين الفلسطينيين، لأن ذلك يوفر حماية ولو جزئية لهم من جيش الإحتلال، فسلوك الجيش يكون أقل عنفاً عند مشاركة الناشطين الإسرائيليين في المظاهرات.

الفرع الرابع: حاخامين من أجل حقوق الإنسان (Rabbis for Human Rights)

تأسست هذه المنظمة عام 1988م لتكون الصوت الحاخامي الوحيد في إسرائيل المكرس لحقوق الإنسان، وتمثل ما يزيد على مئة من الحاخامات وطلاب التعاليم الدينية من مختلف التيارات اليهودية؛ تستمد سلطتها من التقاليد اليهودية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.¹⁰⁸ تعتبر أن مهمتها إطلاع المجتمع الإسرائيلي على انتهاكات حقوق الإنسان، والضغط على مؤسسات الدولة لمعالجتها، كما تعتبر أنه في الوقت الذي أصبح فيه الفهم القومي (Nationalist) والإنعزالي (Isolationist)

¹⁰⁷ بما أن الصفحة الرسمية لمجموعة لاسلطويين ضد الجدار لا تعمل ، فقد استخدمت الباحثة صفحة حسابهم على فيسبوك، التي وفرت المعلومات المطلوبة والمستقاة منها هذه الفقرات.

<https://goo.gl/3BVbxq>

<http://rhr.org.il/eng/about/>¹⁰⁸

للتقليد اليهودي هو السائد والمسموع، تقدم هي وجهة نظر مغايرة، فهي تقوم بالتعبير عن مسؤولية التقليد اليهودي في توفير الحماية والرعاية لمن يحتاجها ممن هم غرباء وضعفاء، مختلفين، وأرامل، وأيتام. تعمل على أربعة أصعدة رئيسية هي:

- 1- حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة،
- 2- تحدي مصادرة الأراضي في الأراضي المحتلة،
- 3- العدالة المجتمعية والاقتصادية في إسرائيل،
- 4- تعزيز تعليم حقوق الإنسان في إسرائيل.

بالنسبة لعملها المساند للفلسطينيين فهي تعمل على مدار العام لمساعدة المزارعين الفلسطينيين في عشرات القرى لتمكينهم من الوصول لأراضيهم الزراعية بشكل منتظم، وهو أمر يُحرمون منه بسبب قرب مزارعهم من المستوطنات الإسرائيلية؛ يتفاوضون وينسقون مع الجيش الإسرائيلي للحماية في موسم قطف الزيتون ولضمان الوصول للأراضي في حال منع الفلسطينيين من الوصول إليها؛ يجلبون المئات من الناشطين الإسرائيليين والأجانب للعمل جنباً إلى جنب تضامناً مع الفلسطينيين في موسم القطف، ولتأمين نوع من الحماية ضد تهديدات المستوطنين؛ يقومون برصد عمليات تدمير أشجار وممتلكات الفلسطينيين من قبل المستوطنين، ورصد رد فعل الدولة عليها، كما يقومون في عيد الشجرة اليهودي (تو بشفات) بشراء وزراعة أشجار الزيتون، بمساعدة المتطوعين الإسرائيليين والأجانب، وبمشاركة الفلسطينيين، لتحل محل الأشجار التي قطعها أو إقتلعها أو أحرقها المستوطنون، في أعمال التخريب والحرق المتعمد.¹⁰⁹

نشطت المنظمة أيضاً منذ التسعينيات في تحدي مخططات الحكومة الإسرائيلية لهدم منشآت بدو الجهالين¹¹⁰ وتهجيرهم بالقوة الى منطقة قريبة من مكب نفايات في مدينة أبو ديس، كما أنشأت مركزاً تعليمياً للأطفال، وتنظم مخيمات صيفية لهم. تعمل المنظمة أيضاً على الصعيد القضائي لمنع مصادرة الأراضي الفلسطينية في المنطقة ج، و تحاول إلغاء الأحكام في حال صدرت، كما تتعقب تنفيذ أحكام السماح للفلسطينيين بالوصول لأراضيهم.

¹⁰⁹ <http://rhr.org.il/eng/about/>

¹¹⁰ عرب الجهالين أو بدو الجهالين هُجروا من منطقة تل عراد جنوب فلسطين على يد سلطات الاحتلال في نكبة عام 1948 لأول مرة، ويعيش معظمهم اليوم في مناطق شبه قاحلة تمتد ما بين القدس وأريحا، وعلى الرغم من كثيراً منهم يمتلكون وثائق عثمانية تثبت ملكيتهم للأراضي، إلا أن إسرائيل ترفض الاعتراف بها، كما ترفض الاعتراف بوجودهم الحالي وتسعى لتهجيرهم مجدداً. وقد أدى بناء مستوطنة "معاليه أدوميم" الى مصادرة أراض واسعة منهم، وأثر سلباً على نمط حياتهم كما مزق نسيجهم الاجتماعي.

منظمة حاخامين من أجل حقوق الإنسان هي عضو في تحالف "شعار مضيء" (Bright Tag)، التي أنشأت عام 2011م، كرد على أعمال التخريب والعنف والعنصرية التي تقترفها جماعة متطرفة من المستوطنين الإسرائيليين، تسمى نفسها "تدفيع الثمن" (Price Tag). يحاول تحالف "شعار مضيء" أن يكون صوت التسامح والإحترام، ويقوم بتنظيم أعمال تضامن مع ضحايا جماعة "تدفيع الثمن".¹¹¹

كمنظمة حقوق إنسان دينية، تعمل حاخامين من أجل حقوق الإنسان لخلق حوار ونشاطات مشتركة بين القيادات الدينية والناشطين والطلبة اليهود من جهة، والديانات الأخرى المسيحية والإسلام والدروز من جهة ثانية.¹¹²

الفرع الخامس: قاطع! مساندة من الداخل لنداء حركة ال BDS الفلسطينية

(BOYCOTT! Supporting the Palestinian BDS call from within)

سنشير لهذه الحركة في سياق البحث للاختصار بال BDS الإسرائيلية كما تشير لنفسها على صفحتها على الإنترنت. تأسست عام 2008م، وهي مجموعة من مواطنين إسرائيليين ومقيمين، فلسطينيين ويهود، مناهضين لنظام الأبارتايد الإسرائيلي عن طريق مساندة المبادرات المختلفة ضد إسرائيل، من مقاطعة وسحب إستثمارات وفرض عقوبات، أو (BDS)، وكان الناشطون في حركة لاسلطويون ضد الجدار هم النواة المؤسّسة لها. تكاتفت عدة عوامل لنشوتها، لكنها ترجعها الى ثلاثة أساسية:

- (1) النداءات العالمية لمقاطعة إسرائيل بعد وقوع أحداث مروعة،
- (2) الأفكار، وأساساً تلك التي تقدم النموذج الجنوب إفريقي للحوار الإسرائيلي والعالمي وتتأثر به أيضاً،
- (3) نداءات الفلسطينيين للمجتمع الدولي لمقاطعة إسرائيل وسحب الإستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (حركة ال BDS الفلسطينية).¹¹³

تري الحركة أن دورها الرئيسي هو في مساندة لحركات مقاطعة إسرائيل العالمية وتوفير غطاء الشرعية لها، بأنها وبشكل واضح ليست لا سامية، وبأنها لا تعمل ضد الإسرائيليين ولكن ضد

¹¹¹ <http://rhr.org.il/eng/about-palestinian-rights-department/>

¹¹² المصدر السابق.

¹¹³ Giora, Rachel, "Milestones in the history of the Israeli BDS movement: A brief chronology", 18/1/2010. <http://boycottisrael.info/content/milestones-history-israeli-bds-movement-brief-chronology>

السياسات الحكومية الإسرائيلية، وفي مساندتها للوسائل الشرعية واللاعنفية التي يستطيع من خلالها المجتمع المدني الفلسطيني استعادة حقوق شعبه وحرياته. عامل آخر الى جانب المساندة الفلسطينية كان وراء إنشاء الحركة، هو إدراك حقيقة أن الإحتلال الإجرامي والقمعي لن يزول بدون ضغط دولي كبير.¹¹⁴

ويمكننا القول إن هذه الحركة تتشابه مع غيرها بتواجد ظروف سياسية قديمة أو مستجدة أدت لنشوتها، لكنها خلافاً لغيرها من الحركات، نشأت كرد فعل لحركة سابقة، أي ال BDS الفلسطينية، وليس تماماً نتيجة مبادرة مستقلة بحتة.

وتجدر الإشارة هنا الى أن أولى النداءات لمقاطعة إسرائيلية فيما عدا النداءات الفلسطينية والعربية التي سبق الحديث عنها، كانت بالفعل من داخل إسرائيل، وهذه بحد ذاتها مفارقة، فقد طالب ماتسبن (Matzpen) عام 1988م خلال الإنتفاضة الأولى المواطنين الإسرائيليين بمقاطعة بضائع المستوطنات، وتضمّن هذا النداء قائمة بتلك البضائع، وُرّعت أيضاً على البعثات الخارجية في القدس الشرقية.

كما نُشرت مجموعة تُدعى "السنة الواحدة والعشرون" (The 21st Year) والمقصود بها السنة الحادية والعشرون للإحتلال الإسرائيلي عام 1967، نشرت في 1988م، "ميثاق النضال ضد الإحتلال" (Covenant for the Struggle Against the Occupation)، أعلن فيه أعضاؤها عن رفضهم التعاون مع الإحتلال وتعهدوا بعمل بعض أو كل الآتي: عدم الدخول نهائياً للأراضي المحتلة دون دعوة من ساكنيها العرب، عدم السماح لأطفالهم بالتعرض للتحيز العنصري في النظام المدرسي، مقاطعة المؤسسات وبضائع الشركات التي تحرم عاملها الفلسطينيين من كرامتهم الإنسانية وظروف عمل لائقة، مقاطعة منتجات المستوطنات، عدم الخلط بين أعمال الإحتجاج والمقاومة الفلسطينية من جهة وأعمال الإرهاب من جهة أخرى، رفض الأوامر العسكرية القاضية بالقمع أو العمل كشرطة في الأراضي المحتلة، والإحتجاج على كل عمل عنفي ومظلمة تُرتكب من قبل النظام الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.¹¹⁵

¹¹⁴ المصدر السابق.

¹¹⁵ Giora، مصدر سبق ذكره.

أما توجيه دعوات من داخل إسرائيل للعالم فقد قامت به كتلة السلام (Gush Shalom)، عام 1997م عندما طالبت الإسرائيليين والولايات المتحدة والدول الأوروبية، وغيرهم ممن لهم اتفاقيات تجارية مع إسرائيل بمقاطعة منتجات المستوطنات.¹¹⁶ وقد كانت أهمية هذه الخطوة أنها سمحت للمفوضية الأوروبية أن تدعو لمقاطعة منتجات المستوطنات عام 1998م، ما جعل وزارة الزراعة الإسرائيلية تهدد بإلغاء جميع "الإمتيازات" التجارية لتسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية داخل إسرائيل، كما هدد رئيس الوزراء الإسرائيلي وقتها بنيامين نتنياهو بمنع العمال الفلسطينيين من العمل داخل إسرائيل، واستبعاد أوروبا من جهود السلام إذا ما شرعت فعلاً بتلك المقاطعة.¹¹⁷

لكن المبادرات الإسرائيلية المساندة للنداءات العالمية بمقاطعة إسرائيل ككل، فلم تظهر إلا بعد الإنتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى)، ففي إبريل عام 2001م، نشر خمسة وثلاثون إسرائيلياً نداءً لمقاطعة إسرائيل، طالبوا فيه المجتمع الدولي بمقاطعة البضائع والصادرات الإسرائيلية الصناعية والزراعية، والسياحة لإسرائيل، وطالبوا كل مستلم هذه المناشدة أن يقاطع ويناشد الآخرين بالمقاطعة سيما محاولة تأييدها من قبل منظمات حقوقية، والضغط على الحكومات لقطع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع إسرائيل، كما إلغاء معاهدات المعاملة التفضيلية لإسرائيل، وقد أيدت وقتها التواقيع الخمسة والثلاثين الأصلية بقرابة ألف توقيع عالمي.¹¹⁸

توالت بعد ذلك النداءات والمبادرات المختلفة للمقاطعة، ويمكن خصّ العام 2002م كنقطة تحول بحيث كان لشراسة اعتداءات الجيش الإسرائيلي على مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، خصوصاً مجزرة جنين، وكذلك بناء جدار الفصل العنصري، وقع كبير على سكان العالم، تظاهر على إثرها كثيرون في الوطن العربي وخارجه، أطلق أكاديميون ومثقفون وفنانون مبادرات عدة، من ضمنها حركة لعزل إسرائيل دولياً من خلال تعليق العلاقات أو النشاطات، والمقاطعة، وسحب الإستثمارات. وقد تأثر المجتمع الإسرائيلي بكل ذلك، فبشكل عام زاد عدد مناهضي الإحتلال، وساند البعض حملات المقاطعة وسحب الإستثمار.¹¹⁹

في مارس 2002م، ساندت الناشطة المجتمعية والكاتبة والنسوية الإسرائيلية ريبلا مازالي (Rela Mazali)، حملة تعليق المساعدات (إسرائيل) (Suspend Aid Campaign)، التي أطلقها

¹¹⁶ المصدر السابق.

¹¹⁷ قمصية، مازن، مصدر سبق ذكره، ص276. وجدت الباحثة خطأ في الترجمة من مصدر المعلومة الأصلي وتم تصحيحه هنا.

¹¹⁸ Giora، مصدر سبق ذكره.

¹¹⁹ المصدر السابق.

"صوت اليهود للسلام" (Jewish Voice for Peace) ¹²⁰ ، " مناشدةً بذلك داعمي إسرائيل عسكرياً بأن يتجاوبوا مع الإسرائيليين رافضي الخدمة العسكرية بسبب رفضهم الاحتلال".

لا بد أن حركات المقاطعة الفلسطينية تأثرت بكل هذه المبادرات الإسرائيلية والعالمية عند تجديدها لندائها بمقاطعة إسرائيل بعد الإنتفاضة الثانية، ويمكننا القول إن هذه العلاقة تبادلية بحيث أثرت هي تأثيراً إيجابياً على حملات المقاطعة الدولية، مشكّلةً نقطة تحول أخرى بحيث أعطتها دعماً وزخماً.

في أغسطس 2002م، نادى مجموعة من المنظمات الفلسطينية في الأراضي المحتلة بمقاطعة إقتصادية وثقافية وأكاديمية شاملة لإسرائيل، وبتقوية وتوسيع حملة مقاطعة إسرائيل دولياً، تلاها نداء الأكاديميين والمثقفين الفلسطينيين في الأرض المحتلة والشتات في أكتوبر 2003م لمقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، وصولاً لإطلاق الحملة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PACBI) في رام الله في إبريل 2004م، وانتهاءً بانطلاق حملة ال BDS الفلسطينية في يوليو 2005م، التي لاقت ترحيباً واستجابةً مباشريين من بعض المجموعات في المجتمع الإسرائيلي، مثل منظمة نساء بالأسود (Women in Black)، ولم يمضِ عام على إطلاق نداءها، حتى حظيت بتأييد متزايد، مثل مركز المعلومات البديل (The Alternative Information Center AIC)، وبروفایل جديد (New Profile)، كما ناشطين مجتمعيين بارزين مثل رؤفين أبيرغيل (Reuven Abergel) مؤسس حركة الفهود السود الإسرائيلية (Black Panthers) الذي أيد المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل.¹²¹

¹²⁰ ، وهي منظمة غير ربحية من ناشطين أمريكيين يهود ملهمة من التقليد اليهودي، تناهض التعصب الديني والإثني والإحتلال الإسرائيلي، تؤكد على الحق في الأمان وتقرير المصير الفلسطينيين والإسرائيليين، وحل عادل للاجئين الفلسطينيين، وبشكل أعم تدعو للسلام والعدل والمساواة وحقوق الإنسان واحترام القانون الدولي في الشرق الأوسط، وبسياسة خارجية أمريكية مبنية على هذه المثل.

<https://jewishvoiceforpeace.org/mission/>

¹²¹ Giora، مصدر سبق ذكره.

المطلب الثالث: ردود الفعل على حركات المقاطعة الإسرائيلية من الداخل

الفرع الأول: رد الفعل الإسرائيلي الرسمي على حركات المقاطعة من الداخل

إسرائيل كدولة ترى وتعرّف نفسها على أنها دولة يهودية وديموقراطية في آن واحد، كما يُلاحظ من قانون الأساس فيها الذي ينص تحديداً على هذه النقطة¹²²، وترى كذلك وتتباهى بأنها الديموقراطية الوحيدة في المنطقة، فإن أول موقف رسمي من المنظمات جميعها، حتى تلك التي تنتقد سياسات الدولة، هو في كونها قانونية، والسماح لها بالقيام بعملها. وهنا يمكن ملاحظة حقيقة مهمة، وهي أن إسرائيل تسمح لهذه المنظمات بالنشوء والعمل فيها ليس بالضرورة لأنها ديموقراطية، ولكن لأن لها مصلحة واضحة في تكريس رؤية الرأي العام الإسرائيلي والعالمي لها على أنها ديموقراطية، والتي تعتبر إسرائيل أنها من أهم القيم الواجب عليها إظهارها، كتأكيد على تماهياها مع الدول الغربية الديموقراطية، وتحديداً الولايات المتحدة، واختلافها عن الدول الدكتاتورية المتخلفة.

وعلى الرغم من أن ديموقراطية إسرائيل من عدمها ليست موضع نقاش في هذه الرسالة، إلا أن الباحثة ترى أن هناك أمثلة واضحة تتنافى مع إدعاء الديموقراطية لهذه الدولة، منها أنها ليس لها دستور كباقي الديموقراطيات وإنما قوانين اساسية كما يسمونها، التي لا تحمي الفلسطينيين المجنسين إسرائيلياً (كما تحمي اليهود المجنسين إسرائيلياً)، بالإضافة الى التمييز الفعلي العنصري الذي تتعامل على أساسه مع الأقليات مثل اليهود الشرقيين السفارديم، والفلسطينيين المجنسين إسرائيلياً، ما يتعارض مع أحد أهم مبادئ الديموقراطية وهو المساواة. وهناك الكثير من الأمثلة على معاملة إسرائيل للفلسطينيين داخلها على أنهم مواطنين من الدرجة الثالثة أو الرابعة، مثل منعهم "من السكن في البلدات [الريفية] اليهودية المتطورة، ومنع إقامة بلدات عربية جديدة، أو إعادة إعمار أي قرية مهجورة"¹²³، بالإضافة الى عدم المساواة في الفرص التعليمية وفي مجال العمل. وللإستزادة أكثر عن موضوع ديموقراطية إسرائيل، يمكن مراجعة دليل إسرائيل العام 2011م، و"هل دولة إسرائيل ديموقراطية؟!"¹²⁴ للدكتور دان ياهف.

¹²² الموقع الرسمي للكنيست الإسرائيلي .

https://knesset.gov.il/description/arb/mimshal_yesod2_arb.htm#13

¹²³ أسعد غانم ومهند مصطفى، دليل إسرائيل العام 2011، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2011، ص325.

¹²⁴ ياهف، دان، "هل دولة إسرائيل ديموقراطية؟!"، قضايا إسرائيلية، عدد 24، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2006، ص: 5- 13، (نسخة الكترونية).

<https://goo.gl/zLuB6n>

لكن على الرغم من أن إسرائيل كانت ومازالت تسمح لهذه المنظمات رسمياً بالعمل، إلا أنها على أرض الواقع تحاول جاهدة إعاقه عملها، وتضييق الخناق على نشاطها وأنشطتهم، مستخدمة وسائل عدة. ليهي روثشايلد (Leehee Rothschild)، ناشطة إسرائيلية في لاسلطويون ضد الجدار، إنضمت لاحقاً الى ال BDS الإسرائيلية أيضاً، إقتحمت الشرطة الإسرائيلية بيتها في العام 2011م، وعائت بمحتوياته، وفي العام الذي يليه، عند عودتها من أوروبا الى إسرائيل بعد رحلة شاركت خلالها في نشاطات مقاطعة إسرائيل، عوملت على أنها خطر "من الدرجة الأعلى" بالنسبة للتنميط (Profiling) الأمني الإسرائيلي عند المطارات، وتم ايقافها وتفتيشها على هذا الأساس، ثم احتجازها واستجوابها في مطار إسرائيل من قبل ما يعرف ب "الشين بيت" في إسرائيل، (General Security Service/SHABAK).¹²⁵ هُددت بأنها مراقبة، وبأنهم يتنصتون على هاتفها وشقتها، ويقروون بريدها الإلكتروني، وبأنه من الأفضل لها أن تبقى ضمن القانون؛ كل ذلك تعتبره الناشطة سياسةً تخوفية من الحكومة لثنيها عما تفعله.

ما مرت به روثشايلد ليس حالة استثنائية، فدعوات الشين بيت للناشطين السياسيين، وخاصة اليساريين منهم والعرب، "الحديث ودي"، كثيرة، كما يشرح هاغاي إعاد (Hagai El-Ad)، وهو الرئيس التنفيذي لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل (ACRI) 'Association for Civil Rights in Israel') في مقال الكتروني له.¹²⁶ أسدعي هو الآخر من قبلهم؛ ويعتبر أن مضايقاتهم هذه غير قانونية وتخالف مبادئ الديمقراطية، وأن مهماتهم تنحصر فيما يتعلق بالأمن القومي مثل التجسس والإرهاب ومحاولات الانقلاب مثلاً، وأن ليس لهم أن يتدخلوا في المظاهرات السلمية، أو يجمعوا المعلومات المختلفة عن الناشطين، وبناء عليه فقد قدمت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل التماساً ضد "الأحاديث التحذيرية" التي يقوم بها "الشين بيت"، لكن إسرائيل كدولة حددت موقفها من قانونية هذه الأعمال بأن اعتبرتها تماماً ضمن صلاحيات ونطاق عمل "الشين بيت"، مبررة موقفها بأن بعض المظاهرات قد تؤدي الى مواجهات واسعة النطاق بين العرب واليهود قد تصل آثارها الى الأمور الأمنية.

Rothschild, Leehee, "Israeli interrogated en route home for activism in Palestinian cause", [+972 Blog](https://972mag.com/israeli-interrogated-en-route-back-to-israel-for-her-activism-in-palestinian-cause/39570/),¹²⁵ 28/3/2012.

<https://972mag.com/israeli-interrogated-en-route-back-to-israel-for-her-activism-in-palestinian-cause/39570/> El-Ad, Hagai, "Hi, this is Rona from the Shin Bet", [+972 Blog](https://972mag.com/hello-this-is-rona-from-the-shin-bet/88980/), 27/3/2014.¹²⁶

<https://972mag.com/hello-this-is-rona-from-the-shin-bet/88980/>

وسيلة أخرى استخدمتها الحكومة الإسرائيلية لمحاولة ردع الناشطين الإسرائيليين ضد سياساتها، بما أن حق التظاهر ما زال مكفولاً رسمياً، هي أن تستخدم أجهزة الأمن في إعلان بعض القرى الفلسطينية في الضفة الغربية التي تشهد مظاهرات أسبوعية ضد الإحتلال و جدار الفصل العنصري بمشاركة النشطاء الإسرائيليين والأجانب، "مناطق عسكرية مغلقة"، أيام الجُمع تحديداً من الصباح حتى المساء، بحيث يشمل أوقات التظاهر المعروفة، وبحيث يُمنع على أحد التواجد فيها، بمن فيهم الإسرائيليون، وتصبح المظاهرة بالتالي مخالفة للقانون، ويكون الأمر وصل بإسرائيل أن تفصل تفصيلاً إخطارات أمنية لمنع تواجد الناشطين الإسرائيليين تحديداً، وتوزعها على عدد من البارزين منهم.¹²⁷

أما بالنسبة لرد الفعل الإسرائيلي الرسمي لل BDS الإسرائيلية، فقد خلا من المراوغات، وبعد أن كانت السياسة الرسمية تجاه المقاطعة بشكل عام هي تجاهلها وعدم تناولها في الإعلام حتى لا تكتسب زخماً إعلامياً وبالتالي قوة أو إعترافاً، تغيرت هذه الفكرة واضطرت إسرائيل بعد الإعتراف بالإنجازات التي راكمتها المقاطعة، أن تنتهج توجهاً هجوماً وتحاربها علانية، كما وضح السفير الإسرائيلي السابق في لندن والأمم المتحدة رون بروسور.¹²⁸

وفي المؤتمر الوطني الأول من نوعه لمكافحة مقاطعة إسرائيل، والذي استضافته جريدة يديعوت أحرونوت في مارس 2016م، وحضره أكثر من ألف شخص من بينهم رئيس إسرائيل روفين ريفلين، وأعضاء كنيست بارزين من كافة الأطياف السياسية، ووزراء بالإضافة إلى الصحفيين، أعلن وزير الإستخبارات إسرائيل كاتز (Yisrael Katz)، بأنه يجب على إسرائيل أن تشرع فيما أسماها "الإزالات المدنية المستهدفة" (targeted civil eliminations) لنشطاء ال BDS، مستخدماً لغة تذكر بمصطلح "الإغتيالات السياسية" (targeted assassinations)¹²⁹.

أما وزير الشؤون الإستراتيجية والمعلومات ووزير الأمن الداخلي جلعاد إردان (Gilad Erdan)، الذي أوكلت إليه مهمة مكافحة المقاطعة، فقد أكد في مؤتمر هرتزليا السنوي في العام

Rothschild, Leehee, "Police ban Israeli activists from West Bank demonstrations", +972 Blog,¹²⁷ 11/11,2012.

<https://972mag.com/police-ban-israeli-activists-from-west-bank-demonstrations/59600/>

¹²⁸ "نشاط BDS يثير صراعا داخل إسرائيل وانتقادات حادة انتقياهاو!"، تقارير خاصة، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2016/3/7.

<https://goo.gl/S3ZOuD>

Zonszein, Mairav, "In Israel, BDS is winning", +972, 28/3/2016.¹²⁹

<https://972mag.com/in-israel-bds-is-winning/118198/>

2016م، أنه لا بد لناشطي المقاطعة من داخل إسرائيل أن يدفعوا الثمن، بحيث لا يُعَدُّ الأمرُ مستحقاً أن يبقى المرء ناشطاً في المقاطعة، وبأنه يعمل بالتعاون مع وزارة العدل، على بلورة قوانين تستهدفهم وتعاقبهم، لأنهم من وجهة نظره يحاولون نزع شرعية إسرائيل وعزلها دولياً، كما إنهاء المشروع الصهيوني، وأنه إذا كانت إسرائيل تريد فعلاً إقناع العالم بأن نزع الشرعية مرفوض ومُعاقب، فلا بد من أن تبدأ من إسرائيل ذاتها¹³⁰.

وقد حدد إردان خطوات تسير عليها الحكومة الإسرائيلية بتوجيهها من الخطوط الدفاعية الى الهجومية في محاربة المقاطعة، تتضمن استهداف الحسابات البنكية للناشطين والمنظمات، لتعرية مصادر تمويلهم، وللنظر فيما إذا كان يمكن ربطها بمنظمات إرهابية، أو أي نشاطات غير قانونية.¹³¹ تبلورت بالفعل، على مدى السنوات القليلة الماضية، عدة تشريعات في الكنيست الإسرائيلي، منها ما يناهض المقاطعة، ويستهدف المنظمات اليسارية ومنظمات حقوق الإنسان، والمكون الفلسطيني داخل إسرائيل، أثارت جدلاً واسعاً داخل إسرائيل وخارجها، سنأتي على ذكر بعضها تالياً.

الفرع الثاني: التشريعات الإسرائيلية المناهضة لمقاطعة إسرائيل من الداخل

لم تبق إسرائيل مكتوفة الأيدي إزاء حركات مقاطعتها سواء الداخلية أو الخارجية، بل سارعت لسن قوانين لمحاربتها ومحاولة أن تكبد المندادين بها خسائر فادحة؛ ومن ضمن هذه القوانين ما يسمى "قانون منع المس بدولة إسرائيل بواسطة المقاطعة" الذي صدّق عليه في تموز 2011م، وهو يمنع المواطنين الإسرائيليين أو المنظمات من العمل لفرض مقاطعة على إسرائيل أو حتى المستوطنات، فيمكن بواسطته تقديم دعاوى مدنية (ولكن ليس جنائية) ضد من ينادي بالمقاطعة بحجة الظلم المدني أو الضرر، كما يمكن من إلغاء تخفيضات ضريبية أو حقوق قضائية أو إمتيازات أخرى للجمعيات الإسرائيلية والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والثقافية التي تتلقى تمويلاً من الدولة إذا دعت للمقاطعة، ويمكن من إلغاء العلاوات الممنوحة من الدولة لمؤسسات تجارية إسرائيلية، إذا أعلنت أنها تقاطع المواد الخام أو المنتجات من المستوطنات.¹³² وكان القانون في صيغته الأصلية يمنح المحكمة حق فرض غرامة اقتصادية غير محددة المبلغ حتى بدون إثبات وقوع ضرر، لكن هذا البند ألغي من قبل

¹³⁰ Omer-Man, Michael Schaeffer, "Senior Israeli minister: Make BDS activists in Israel 'pay a price'", 16/6/2016, +972.

<https://972mag.com/senior-israeli-minister-says-working-to-make-bds-activists-in-israel-pay-a-price/120084/>

¹³¹ المصدر السابق.

¹³² <http://www.adalah.org/ar/law/view/299>

محكمة العدل العليا الإسرائيلية، فيبقى على الجهة التي تقيم الدعوى أن تثبت تكبدها أضراراً أو خسائر.¹³³

وقد تعرض هذا القانون لانتقادات لاذعة من داخل وخارج إسرائيل، حيث أُعتبر أنه غير ديموقراطي ويمنع المعارضة السياسية والسلمية لسياسات الدولة ومنها الإحتلال، ويكتم الأفواه ويمس بحرية التعبير التي من المفترض أن يكفلها الدستور. ففي إسرائيل أكد المستشار القانوني للكنيست إيال يانون أنه "يشكل مسأً بجوهر حرية التعبير في إسرائيل"، ووقعت ثلاث وخمسون منظمة حقوقية إسرائيلية على عريضة ضد القانون استنكرت فيها "سياسة كم الأفواه ومنع النشاط الاحتجاجي الشرعي عبر قوانين غير ديموقراطية" بالرغم من أن عدداً غير قليل من المنظمات الموقعة لا تؤيد المقاطعة. ونُظمت عريضة أخرى وقع عليها اثنان وثلاثون من أساتذة القانون في الجامعات الإسرائيلية وجّهوها الى المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، أكدوا فيها أن "هذا القانون غير دستوري".

ودولياً أنتقد القانون من الصحف الأجنبية ومؤسسات حقوقية دولية على رأسها منظمة العفو الدولية (أمستي)، ومن الإتحاد الأوروبي والإدارة الأمريكية.¹³⁴ وقد قدم مركز "عدالة" و"جمعية حقوق المواطن"، بإسم جمعيات حقوقية رائدة في إسرائيل، من بينها "اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل"، و"هموكيد- مركز الدفاع عن الفرد"، و"يش دين"، و"الحركة اليهودية الإصلاحية" وغيرهم، التماساً الى محكمة العدل العليا الإسرائيلية في آذار من العام 2012م، رفضته المحكمة بعد ثلاث سنوات، في 15 نيسان/إبريل عام 2015م، مؤكدة أنه دستوري لأنها اعتبرت أن مسّه بحرية التعبير مبرر.¹³⁵

وكما أن الباحثة تقر بالنقطة التي أثارها المقال بأن رفض الإلتماس وتثبيت القانون من قبل السلطات الثلاث : القضائية، والتنفيذية (الحكومة)، والتشريعية (الكنيست)، ما هو إلا إقرار رسمي وشامل بجدوى المقاطعة وإستشعار للعزلة الدولية التابعة، فهي تضيف أيضاً ، أن السلطة القضائية في إسرائيل، تكون برفض هذا الإلتماس، على الرغم من الإنتقادات اللاذعة إسرائيليياً ودولياً،

¹³³ "قرارات تؤكد عمق القلق الإسرائيلي من نجاحات حملة المقاطعة وأفاق تأثيرها!"، تقارير، وثائق، تغطيات خاصة، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2015/4/21.

<https://goo.gl/5cIcHQ>

¹³⁴ "قرارات تؤكد عمق القلق الإسرائيلي.."، مصدر سبق ذكره.
¹³⁵ المصدر السابق.

وبمخاطرتها بأحد الحقوق الدستورية الأساسية ألا وهو حق التعبير والإحتجاج السلمي، قد شاركت السلطتين الأخرتين في الرد الرسمي على المقاطعة لإسرائيل.

القانون الآخر الذي يحاول إعتراض طريق مقاطعة إسرائيل هو القانون الذي أقر في مارس عام 2017م، ويمنع دخول ناشطي ال BDS الأجانب الى إسرائيل¹³⁶، وهو بالتالي يختلف عن سابقه بأنه يطل مواطني دول العالم وليس الجمهور الإسرائيلي نفسه، فبطبيعة الحال إسرائيل لا يمكنها أن تسنّ قوانين تحظر مقاطعتها في دول العالم (يمكنها محاولة التأثير بالطرق الدبلوماسية على الدول الصديقة لها)، لكن يمكنها فقط أن تمنع هؤلاء الناشطين من دخولها.

لغة القانون تجعله يسري ليس فقط على من يدعون غيرهم لمقاطعة إسرائيل أو حتى مستوطناتها فقط، بل الذين تعهدوا بالمقاطعة، وحتى الذين يعملون في مؤسسات تساند المقاطعة؛ لكن من المهم ملاحظة أنه يسري أيضاً على الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، بما أنهم ليسوا مواطنين إسرائيليين، حيث يمكن هذا القانون إسرائيل من رفض طلبات التصريح بالإقامة لهؤلاء مع عائلاتهم داخل إسرائيل، أو عدم السماح لهم بالدخول إليها حتى للأسباب الإنسانية مثل الطبية، إذا انخرطوا في المقاطعة أو دعوا إليها.¹³⁷

ويثير الإنتباه أيضاً ما ستفعله إسرائيل تجاه يهود العالم المساندين للمقاطعة إذا رغبوا بالهجرة إليها، فهناك الآن قانونان متضاربان نوعاً ما: يسمح أحدهما لكل يهودي بالهجرة لإسرائيل بغض النظر عن أيديولوجيته، بينما يمنع الثاني أي شخص من الدخول اذا كان مقاطعاً حتى وإن كان يهودياً، وهذا كما يوضح الكاتب، قد يفضي الى وضع يُسمح فيه لليهودي الأجنبي المقاطع بالهجرة والتجنس، لكن ليس بزيارة إسرائيل.¹³⁸

أما التشريعات التالي ذكرها فهي لم تُسنّ ضد المقاطعة تحديداً، إلا أنها تعمل ضدها بطريقة التفاضلية، وهي قُدمت في سنوات مختلفة، وفي مراحل مختلفة من التشريع في الكنيست، بعضها قُدم بمبادرات

¹³⁶ Zonszein, Mairav, "Israel passes 'dissenter ban' barring entry to boycott advocates", +972, 7/3/2017. <https://972mag.com/israel-passes-dissenter-ban-barring-entry-to-bds-advocates/125675/>

¹³⁷ Zonszein (2017)، مصدر سبق ذكره.
¹³⁸ المصدر السابق.

من الحكومات الإسرائيلية، وقد أثارت مخاوف المنظمات اليسارية والحقوقية، وأنتقد بعضها من دول مختلفة، بأنها ستساهم في تقويض الديمقراطية (المزعومة) في إسرائيل :

1) قانون الجمعيات (NGO Law)، أو قانون "الشفافية" (Transparency Law)، وهو يطالب الجمعيات المختلفة، سواء اليسارية أو الحقوقية أو غيرها، التي تزيد نسبة تمويلها من حكومات أجنبية عن نسبة معينة، بأن تضع عبارة "عميل أجنبي" بجانب إسمها على كل تقرير، أو ورقة، أو إصدار، وحتى على الانترنت، وبما أن الغالبية العظمى من المنظمات اليمينية تمويلها من مصادر خاصة وليست حكومية، بعكس المنظمات اليسارية والحقوقية، فإن القانون يطال مجموعة دون الأخرى¹³⁹.

وعلى الرغم أن القانون بحد ذاته لا يتدخل في عمل المنظمات، هو يطالب بالإفصاح عن مصادر التمويل بالإضافة لوضع عبارة عميل أجنبي، لكن منتقديه يرون أنه يهدف حقيقة لتشويه سمعة المنظمات اليسارية والحقوقية، والعاملين فيها، بسبب مواقفها المناهضة لسياسات الحكومة تحديداً فيما يختص بالإحتلال وحقوق الإنسان، فهو يهدف لتشويهها بمحاولة إتهامها بأنها تعمل ضد مصلحة دولة إسرائيل، ووصمها بأنها جاسوسة وعميلة تنفذ أجنداث دول أجنبية. يكون بذلك مشروع القانون قد أرسلوا رسالة واضحة مفادها أن من يعمل لحقوق الإنسان وإنهاء الإحتلال هو بالضرورة خائن و عميل¹⁴⁰.

وترى الباحثة أنه على الرغم من أن هذا القانون لا يأتي على موضوع المقاطعة بحد ذاتها، إلا أنه يهاجمها بطريقة غير مباشرة، عن طريق تشويه سمعة هذه المنظمات والعاملين فيها، بما أن الغالبية العظمى منهم تساند المقاطعة بصورة أو بأخرى.

2) تعديل على قانون أساس: حرية وكرامة الإنسان: ويخوّل هذا القانون المقترح الكنيست تشريع قوانين تنتهك الحريات المحفوظة بقدسية في قانون الأساس الإسرائيلي، إذا حصلت على أغلبية الأصوات، أي عدد أصوات يزيد عن 61 صوت في الكنيست؛ وبالتالي يُعتبر هذا المقترح من القوانين

¹³⁹ Omer-Man, Michael Schaeffer, "Why it's scarier this time around", +972, 17/1/2016. <https://972mag.com/why-its-scarier-this-time-around/116043/>

¹⁴⁰ "Why it's scarier this time around" Omer-Man, Michael Schaeffer, مصدر سبق ذكره.

المقترحة التي تقلص صلاحيات محكمة العدل الإسرائيلية العليا، التي تملك حالياً سلطة إلغاء القوانين إذا كانت غير دستورية.¹⁴¹

(3) قانون إيقاف أعضاء الكنيست عن العمل: يخول هذا المقترح أعضاء الكنيست إيقاف زملائهم أعضاء كنيست آخرين عن عملهم، ويحذر منتقدوه من أنه يؤدي إلى إقصاء الخصوم السياسيين بطرق غير شرعية، برغم أنهم منتخبين كزملائهم ديموقراطياً، وبالتالي هو مثال واضح لدكتاتورية الأغلبية، ولذلك يعتبر منتقدوه أنه أقترح خصيصاً لإقصاء وتحيد أعضاء الكنيست العرب.¹⁴²

(4) قانون النكبة (Nakba Law): يعطي سلطاناً لوزير المالية بتقليص التمويل الحكومي أو الدعم لمؤسسة إذا كانت تقيم نشاطاً يرفض وجود إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية، أو تُحيي ذكرى إعلان دولة إسرائيل كيوم حداد؛ وبما أن الفلسطينيين المجنسين إسرائيلياً هم الذين يحيون النكبة، فهذا القانون شرع ضدهم تحديداً، وقد رفضت المحكمة العليا الإلتماس الذي قدمه مركز عدالة لإلغاء القانون بسبب عدم دستوريته، بحجة أنه من سابق الأوان النظر في الموضوع لأنه لم يُستخدم بعد ضد مؤسسة معينة.¹⁴³

(5) عدة مشاريع قوانين أُطلق عليها قوانين الإخلاص للدولة (Loyalty Citizenship Laws)، يتحدد بناء على كل منها، بعض من حقوق المواطنة حسب الولاء لدولة إسرائيل، وعلى سبيل المثال لا الحصر من هذه القوانين:

أ- مشروع قانون يسمح بمنح الجنسية الإسرائيلية فقط بعد أداء القسم لدولة إسرائيل كدولة يهودية، صهيونية، وديموقراطية، مع رموزها وقيمتها.

ب- مشروع قانون يسحب الجنسية الإسرائيلية ممن يعمل ضد الشعب اليهودي، أو دولة إسرائيل كدولة لليهود، أو إسرائيل كدولة يهودية، صهيونية، وديموقراطية.

¹⁴¹ “Overview of Anti-Democratic Legislation in the 20th Knesset”, The Association for Civil Rights in Israel, updated: March 2016, p.8.

¹⁴² المصدر السابق.

¹⁴³ ““Nakba Law”- Amendment No.40 to the Budgets Foundations Law”, Adalah: The legal Center for Arab Rights in Israel, 2011.

ج- تعديل على قانون التشهير، بحيث يسمح مقترح القانون بمقاضاة من يُشهرُون بدولة إسرائيل أو مؤسساتها، كما يسمح لضحايا التشهير برفع دعاوى مدنية عن الأضرار الناتجة.¹⁴⁴

يسهل استنتاج أن الفلسطينيين المجنسين إسرائيلياً هم على رأس قائمة المتأثرين سلباً بمقترحات القوانين هذه، كما تجدر الإشارة هنا الى أن قانوني المقاطعة والشفافية السابقين الذكر، كانا قد أدرجا ضمن قائمة قوانين الإخلاء هذه، وقد تم بالفعل كما ذكر سابقاً تشريعهما.

ويبقى لربما أهم تشريع للكنيست في هذا الصدد هو "قانون أساس: إسرائيل- الدولة القومية للشعب اليهودي"، أو ما درج تسميته ب"قانون القومية"، الذي شرعه الكنيست في 19 تموز/يوليو 2018م، فهو يصرّح بصورة واضحة ضمن بنوده أن "أرض إسرائيل" هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، ودولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصريّة للشعب اليهودي، إضافة الى اعتبار أن القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل، وإسقاط اللغة العربية كلغة رسمية. علاوة على كل ذلك، يرى في الإستيطن اليهودي قيمة قومية، تعمل الدولة على تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته.¹⁴⁵

الفصل الرابع: رفض الخدمة العسكرية في إسرائيل

المبحث الأول: الخدمة العسكرية في إسرائيل

رغم محاولات إسرائيل المتعددة تقديم نفسها كدولة طبيعية مكتملة الأركان، يكون الجيش بها مثله مثل أي مؤسسة أخرى جزءاً من مؤسسات الدولة، له حدود معينة في مجال عمله وصلاحياته التي لا يفترض أن تتداخل أو تؤثر على صلاحيات غيره من مؤسسات الدولة، إلا أن الواقع هو أن المؤسسة العسكرية مركزية في الدولة، ويُنظر للجيش على أنه أداة فرن الصهر، والخدمة العسكرية جوهر المواطنة الإسرائيلية.

وتبدو ملامح عقيدة الجيش الإسرائيلي مستمدة من تاريخ تكوينه، حيث تميز هذا التاريخ بملحمين أساسيين، الأول مفهوم تشريع الإحتلال التوسعي الذي يعود الى أن العصابات والمنظمات الإسرائيلية

¹⁴⁴ Lis, Jonathan, " 'Loyalty-citizenship' Laws", Haaretz, 17/11/2011. <http://www.haaretz.com/israel-news/loyalty-citizenship-laws-1.396117>

¹⁴⁵ https://www.adalah.org/ar/content/view/9571_

المسلحة التي كونت الجيش الإسرائيلي، اعتمدت في عقيدتها القتالية على مبدأ الإستحواذ على الأرض لمن غلب بالقوة. أما الملمح الثاني تنصيب هذه المنظمات لنفسها كحماة المصالح وكأصحاب قرار في شأن اليبشوف اليهودي آنذاك، ويمكن التذليل على ذلك باستعراض النشأة التاريخية للجيش الإسرائيلي.

بعد الأحداث الدامية في ثورة عام 1920م في فلسطين، إرتأى اليبشوف اليهودي إنشاء تنظيم سري مسلح، فظهرت الهاغاناه على الساحة في نفس العام.¹⁴⁶ وقد وصلت الهاغاناه "الى حد من التنظيم والتسليح جعلها النواة الأولى للجيش الإسرائيلي بعد إعلان قيام الدولة".¹⁴⁷ وقد شكلت ثلاث منظمات مسلحة أخرى الى جانب الهاغاناه الهيكل الأولي للجيش الإسرائيلي، وهي منظمات الإرغون وشتيرن والبالماخ، وجميعها كانت في الأصل عصابات إرهابية مسلحة قامت على فكرة الإستحواذ على الأرض. وقد أصدر بن جوريون،

"قراراً حل بموجبه الإطار التنظيمي للهاغاناه وغيرها من المنظمات العسكرية الصهيونية، وحولها الى جيش الدفاع الإسرائيلي، وشغل عددٌ كبير من ضباطها مناصب قيادية داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية".¹⁴⁸

تتمثل أنماط الخدمة العسكرية في إسرائيل في أربعة أنماط:¹⁴⁹

- 1- الكادر الأساسي وهم الجنود والضباط الدائمون والممتحنون الحياة العسكرية كمهنة.
- 2- كادر التجنيد الإجباري حيث تفرض إسرائيل الخدمة الإجبارية على كل من الشبان والفتيات عند بلوغهم السن القانوني.
- 3- جنود الإحتياط، وهم الذين أنهوا تجنيدهم الإجباري، لكنهم يستدعون سنوياً للقيام بتدريبات تضمن استمرارية جاهزيتهم للحرب في أي وقت.
- 4- حرس الحدود.

¹⁴⁶ <http://thespeedymedia.blogspot.co.uk/2011/09/ids-history.html#.WQc0tdLyvIV>

¹⁴⁷ أبو عامر، عدنان، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي: دراسة في العيوب الداخلية والتحديات الخارجية، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2009، ص: 15.

¹⁴⁸ المصدر السابق، ص: 15.

¹⁴⁹ أبو عامر، مصدر سبق ذكره، ص: 17-18.

الفئات الملزمة والفئات المعفاة من الخدمة العسكرية:

وفقاً للقانون الإسرائيلي المعدل عام 1986م¹⁵⁰، الذي يفصل حالات عديدة في الخدمة العسكرية لا نطالها في سياق هذه الرسالة، لكن بالنظر لخطوطه العريضة فإن الخدمة العسكرية في إسرائيل إلزامية لكل ذكر وأنتى فوق 18 سنة ممن تجدهم المؤسسة العسكرية لائقين جسدياً ونفسياً للخدمة بعد أداء الفحوصات اللازمة لهم، وتكون مدتها ثلاثين شهراً (اي سنتين ونصف) بالنسبة للذكور، وسنتين بالنسبة للإناث، كما تختلف حسب الحالة، بالنسبة للمهاجرين الجدد والأطباء. وتكون خدمة الإحتياط إما شهرية أو سنوية، تصل الى شهر واحد في السنة للرجال حتى سن التاسعة والثلاثين، والرابعة والثلاثين بالنسبة للنساء، وتختصر الى حد أربعة عشر يوماً سنوياً للرجال من سن التاسعة والثلاثين حتى الخامسة والأربعين.

"يخدم المجندون ثلاث سنوات في الجيش الإسرائيلي إذا ما تمّ فرزهم في أماكن قتالية، بينما تخدم النساء فترة سنتين إن لم يُفرزن في أماكن قتالية واقتصر عملهن على الأعمال المساندة. منذ سنة 2000 يسمح للنساء الخدمة في الوحدات القتالية إذا عبرن عن إرادتهن بذلك، وإذا وافقن على التجنيد لمدة 3 سنوات".¹⁵¹

وتعفى من الخدمة الحالات التالية:¹⁵²

- (1) غير اللائقين سواء جسدياً أو نفسياً،
- (2) النساء المتزوجات، أو الحوامل، أو الأمهات،
- (3) النساء اللاتي يثبتن أنه لأسباب ضميرية أو دينية (لتديّهن وتديّن عائلتهن) لا يستطعن تأدية الخدمة العسكرية؛ وهنا تجدر الإشارة الى أن هذه النقطة أدرجت في القانون بالنسبة للنساء فقط من دون الرجال مع أنها تمسّ الطرفين، وأن الرجال المتدينين كانوا قد أعفوا من الخدمة منذ إنشاء الدولة بحسب اتفاقية مع بن غوريون، (سنأتي على ذكرها ضمن الأسباب الدينية لرفض الخدمة لاحقاً في الرسالة)، لكن ليس بحسب نص القانون كما نرى، كذلك رفض الخدمة لأسباب ضميرية هو مكفول بالقانون بالنسبة للنساء من دون الرجال، لكن تطبيق ذلك قد تغير بفعل تدخل المحكمة العليا الإسرائيلية كما سنرى لاحقاً في الرسالة.

¹⁵⁰ <http://www.jewishvirtuallibrary.org/israel-defence-service-law-1986>

¹⁵¹ <http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=7938>

¹⁵² قانون خدمة الدفاع الإسرائيلي، المكتبة اليهودية الافتراضية، مصدر سبق ذكره.

كما يحق لوزير الدفاع بحسب القانون، أن يؤجل أو يعفي بشكل تام من الخدمة العسكرية أياً كان، لأسباب تتعلق بحجم القوات النظامية أو قوات الدفاع، أو لأسباب تتعلق بمتطلبات التعليم، أو أمن المستوطنات، أو الإقتصاد القومي، أو الأسباب العائلية أو أي أسباب أخرى.

يُستثنى الفلسطينيون المجنسون إسرائيلياً، المسلمون منهم والمسيحيون، من الخدمة العسكرية، لكن يبقى باب التطوع مفتوحاً لهم، حيث أغلبية المتطوعين هم من البدو، وعدد المتطوعين من البدو قليل يتراوح بين 200 و400 شخص سنوياً¹⁵³. أما بالنسبة للدروز فقد ألزمتهم إسرائيل بالخدمة العسكرية منذ عام 1956م دوناً عن باقي الأقليات فيها، بتبنيها سياسة التفريق بين شرائح ومكونات المجتمع الفلسطيني حتى يسهل إضعافه وبالتالي السيطرة عليه، ويمكن الرجوع لرسالة ليلى الرجيبي السابقة الذكر كمرجع يفصل هذا الموضوع بصورة واضحة. كما تجدر الإشارة هنا، الى أن السياسة الإسرائيلية المتبعة مع طائفة الدروز يمكن اعتبارها خطوة أولى في التفريق بين الأقليات الفلسطينية ضمن المجتمع الإسرائيلي، حيث تواجه منذ عدة سنوات الطائفة المسيحية ضغوطات على شبابها وفتياتها للتطوع في صفوف الجيش، قد تكون تمهيداً ربما لإجبارهم على الخدمة العسكرية فيما بعد، تستوفي بعدها مخططها بإلزام المسلمين بالخدمة.

المبحث الثاني: أهمية الجيش الإسرائيلي في المجتمع

كان الجيش الإسرائيلي منذ إقامة الدولة وما زال يحتل مكانة مميزة جداً وهامة في المجتمع الإسرائيلي، لدرجة أنه يوصف بالبقرة المقدسة التي لا يمكن أن يمسه أي انتقاد، وترى الباحثة أن ذلك يعود لأسباب مهمة هي:

أولاً: إسرائيل ككيان وكدولة وُلدت بالقوة الحربية، واستمرت في خوض الحروب لتعزيز وتوسيع وحماية هذا الكيان، وتعتبر أنها في حالة حرب دائمة مع محيطها، وان لم تكن بالضرورة بالصورة القديمة التقليدية؛ بالتالي، الجيش هو جزء أساسي من الأجزاء المؤسسة للدولة، وهو حامي الحمى، سابقاً ولاحقاً. سيطرت فرضية أن إسرائيل موجودة في حالة خطر كيانى دائم على العقلية الإسرائيلية، وهي الدافع وراء هاجس الأمن القومي المستمر،¹⁵⁴ الذي غلب حقيقة أن مفهوم الأمن القومي

¹⁵³ الجيش في إسرائيل، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، مصدر سبق ذكره.

¹⁵⁴ منصور، د. جوني، وفادي نحاس، المؤسسة العسكرية في إسرائيل (تاريخ، واقع، استراتيجيات وتحولات)، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2009، ص 248.

الإسرائيلي يرتكز على الأمن العسكري أولاً وأساساً، بالرغم من أنه يتضمن جوانب أخرى تعمل بشكل متوازي وهي السياسية، الاقتصادية، الإجتماعية، والبيئية، إضافة لذلك،

" لا يمكن النظر الى الأمن الإسرائيلي باعتباره أداة للدفاع عن النفس فقط، كما عبّرت عن ذلك التقاليد السياسية الإسرائيلية، إنما باعتباره مُطلقاً فكرياً يُراد به تبرير السياسة التوسعية. ولذلك تعتمد إسرائيل في وجودها على القوة العسكرية وتقيس كل الأمور وتُنظر إلى سائر القضايا برؤية أمنية ومن جهة نظر عسكرية صرفة " 155.

وبالنظر بشكل مختصر لنظرية الأمن الإسرائيلية، آخذين بعين الاعتبار حقائق أن إسرائيل صغيرة المساحة، قليلة السكان، ومحاطة بوسط معادٍ لها، نرى أن هذه النظرية تركز على المبادئ التالية:

أ- الردع: وهو أن تمتلك من القوة العسكرية ما يمكنها من ردع العدو بحيث لا يبادر الى الحرب أساساً.

ب- الإنذار: أن توفر الإستخبارات معلومات كافية عن إحصائية هجوم من العدو بحيث تكون هناك فترة إنذار تكفي لاتخاذ التدابير المناسبة، بالإضافة بالطبع لتوفير معلومات عن كيف ومتى وأين ينوي أن يضرب العدو، ومعلومات عن أفضل الطرق لصد هذا الهجوم سواء بضربة استباقية أو بالخوض في المعركة، بحيث تلحق الهزيمة به .

ت- الحسم: في حال لم يتحقق عنصر الردع، فلا بد من تحقيق نصر في المعركة سريع وساحق للعدو، بحيث تكون الخسائر خصوصاً البشرية أقل ما يمكن، فهي لا تحتمل وقوع إصابات بالغة في سكانها، وبحيث تتجدد فعالية عنصر الردع.¹⁵⁶

وقد أنتجت هذه النظرية عدة استراتيجيات عسكرية اعتمدها إسرائيل، منها:¹⁵⁷

1- وجوب الحفاظ على التفوق العسكري دائماً على العدو، وهو تفوق نوعي وليس كمي،

لتحقيق مبدأ الردع.

2- نقل المعركة الى أرض العدو، بسبب محدودية العمق الجغرافي، وبالتالي صعوبة المناورة العرضية والطولية، كذلك ندرة الموانع الطبيعية في الأرض؛ وتحاول احتلال أراض جديدة، لايجاد

¹⁵⁵ المصدر السابق، ص 249.

¹⁵⁶ غلبر، يوءاف، "تأملات في" نظرية الأمن الإسرائيلية"...، الحرب أولاً ودائماً! الخطة الخماسية للجيش الإسرائيلي " تيفن 2012"، سلسلة أوراق إسرائيلية، عدد 42، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2007، ص 40.

¹⁵⁷ منصور، مصدر سبق ذكره، ص 248-260.

عمق استراتيجي مصطنع، وبغية محاولة إبقائها مستقبلاً، وعلى الأقل، لاستخدامها كورقة ضغط في أي مفاوضات لاحقة.

3- الحرب الإستباقية (preemptive strike): استناداً الى وجهة النظر القائلة بأن أية حرب شاملة يمكن أن تهدد وجود الدولة، فإن إسرائيل قد ترى في مصلحتها القيام بالضربة الأولى والمبادرة بالهجوم واستغلال عنصر المفاجأة واختيار المكان والزمان والأسلوب، وضرب حشود العدو قبل أن تتحرك وتتخذ مواقعها الهجومية، أو قد تأخذ شكل مبادرة تستهدف مناطق أمنية حيوية عند العدو في الوقت الذي يحشد هو فيه قواته لتفويت الفرصة عليه بالهجوم. ويمكننا القول إنها صفة لمعظم حروب إسرائيل ضد الدول العربية، كما يمكننا القول إن الحرب الإستباقية في أشدها تصبح حرباً وقائية

(preventive war)، بحيث يكون الفرق أن الإستباق يفترض وجود تحرك عدائي فعلي، بينما تشمل الوقاية حتى النوايا.

4- مبدأ الحدود الآمنة: يُفترض أن تُمكن الدولة من الدفاع عن نفسها بدون حتى اللجوء للحرب الوقائية، ومعنى الحدود الآمنة أن تعتمد الحدود السياسية على عمق جغرافي وحوازر طبيعية مثل الحواجز المائية والجبلية والصحراوية والممرات الضيقة التي يصعب على جيش العدو التقدم فيها، بحيث تؤمّن إمكانية اتخاذ ترتيبات مسبقة، بالإضافة الى إمكانية إنشاء قواعد لهجوم معاكس، وبالتالي استخدمت إسرائيل المبدأ السابق لتبرير استمرار احتلالها للأراضي العربية.

كما تجدر الإشارة هنا الى أن حقيقة قلة عدد سكان إسرائيل حتى قبل إعلانها دولة، وحاجتها في نفس الوقت للتفوق العسكري بشكل دائم، لعبا دوراً في انبثاق فكرة "جيش الشعب" أو الدولة المسلحة، أي أن تكون غالبية الشعب قد تدربت على أساسيات القتال وقادرة عليه بصورة أو بأخرى، وبالتالي يكون جيش الإحتياط كبيراً في العدد¹⁵⁸، وهذه هي النقطة الثانية:

ثانياً:

بناءً على ما سبق ذكره من أن الخدمة العسكرية وخدمة الإحتياط إلزاميتان في إسرائيل، ولفترات طويلة نسبياً، إذاً هما تضمان شريحة واسعة من المجتمع الإسرائيلي، وبالتالي يمكننا النظر للشعب الإسرائيلي في معظمه على أنه "شعب مجيش"، انخراطه في العسكرية لهذه الفترات يعرضه للرؤية العسكرية للأمور في سن مبكرة وبشكل مستمر، وبالتالي يبقى لوجهة النظر العسكرية تأثير على

¹⁵⁸ منصور، مصدر سبق ذكره، ص 248، و263.

معتقداته حتى بعد عودته للحياة المدنية، وتبقى للشخصيات العسكرية سواء التي تعامل معها أم لا، هيبة ومصداقية لا يتمتع بها الكل.

ثالثاً:

بما أن اليهود المهاجرين قدموا من بلدان وثقافات عدة، فقد كانت لبن غوريون فكرة "أتون الصهر"، أي صهر الجاليات المختلفة (سفارديم وأشكناز) ومحاولة تذويب الفروقات بينها لخلق مجتمع إسرائيلي جديد ومتجانس، وقد عمل الجيش الإسرائيلي على تطبيق هذه الفكرة منذ 1948م، فكان آلة مساهمة في تكوين المجتمع الجديد¹⁵⁹. وتعتبر هذه الفكرة أن العرقية يجب أن تزول من الواقع الاجتماعي وأن تحل محلها هوية قومية موحدة¹⁶⁰، كما يمكن النظر للخدمة العسكرية "على أنها طقس تأهيل مديد لأن يصبح الفرد بالغاً ومواطناً إسرائيلياً ورجلاً"، وأنها تحدد الإنتماء للمجتمع الإسرائيلي وهي جزء لا ينفصل من الهوية الإسرائيلية، فعلى حسب تعبير أحد الجنود الإسرائيليين في توضيح هذه النقطة:

"فالكثير من الفكاهاة الإسرائيلية والكثير من المفاهيم ينبع من الخبرة العسكرية. ومن لم يكن في مثل هذه المواقف لن يفهم ما يجري. أعتقد أنه سيكون أقل إسرائيلية، أنه لن يكون منتمياً"¹⁶¹.

رابعاً:

يتولى جهاز التربية والتعليم في إسرائيل تغذية الطلاب الإسرائيليين منذ نعومة أظفارهم وفي مراحل دراستهم المختلفة بأفكار ومضامين حول أهمية الجيش و قبول الحرب كخط معقول ومنطقي للتعامل مع الأوضاع السياسية، و

"تفضيل القوة وتعزيز الروح القومية اليهودية والتقليل من قيمة الحياة لأبناء قوميات أخرى كالعرب مثلاً، وفي الوقت ذاته تُنمّي وتُغذي الخوف والقلق والذعر من احتمالات وقوع كارثة (محرقة) أخرى كذلك التي وقعت إبان الحكم النازي في أوروبا"¹⁶².

فبداية منهج التربية في الروضات مبني على تقويم الأعياد اليهودية وهي مرتبطة بمفاهيم عسكرية تشير للقوة والبطولة والتضحية¹⁶³، يتلقى من خلالها الأطفال رسالة واضحة تُعاد عليهم

¹⁵⁹ منصور، جوني، "رافضو الخدمة العسكرية: أخلاقيات الجيش الإسرائيلي في ميزان جنوده"، قضايا إسرائيلية، عدد 20، السنة 5، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2005، ص 8.

¹⁶⁰ عمور، دمنير، "عن الرفض الاجتماعي للخدمة العسكرية في إسرائيل"، قضايا إسرائيلية، عدد 17+18، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2005، ص 46.

¹⁶¹ كابلان، داني، "الخدمة العسكرية كتأهيل للذكورية الصهيونية"، أبواب، دار الساق، بيروت، 2001، ص 76.

¹⁶² منصور، جوني، وفادي نحاس، المؤسسة العسكرية في إسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص 429.

¹⁶³ المصدر السابق، ص 435.

مراراً وتكراراً مفادها أن اليهود هم الأخيار وغيرهم هم الأشرار: في عيد الحانوكا اليونانيون هم الأشرار واليهود (نحن) هم الأخيار، في يوريم الفرس هم الأشرار واليهود الخيرون، في الفصح المصريون هم الأشرار وفي "يوم الإستقلال" العرب هم الأشرار¹⁶⁴، بالإضافة الى أن كتب الأطفال في إسرائيل تمجد الحرب، لا تتعرض لجوانبها السلبية كقسوتها أو خطورتها، بل تصوّرها على أنها شر لا بد منه، وأنه بواسطة الحرب يمكن منع حصول حرب، وأن هناك حروباً لا يمكن الهرب منها، فتبررها، بل تلقي مسؤولية حدوثها على الطرف الآخر¹⁶⁵، وتؤكد على أن الحرب المفروضة من الأعداء لا بد من مواجهتها بحرب دفاعية، وأن كل حروب إسرائيل كانت دفاعية؛ وبدل أن تؤكد على علاقات حسن الجوار، تصوّر الفلسطيني العربي على أنه غريب الأطوار ومتخلف ولا يمكن العيش معه¹⁶⁶.

كما يهيء جهاز التربية والتعليم الطلاب والطالبات الإسرائيليين على التفكير بالخدمة العسكرية " على أنها مرحلة طبيعية وعادية، ومن المستحسن القيام بها." ¹⁶⁷، وتنشئهم المجتمعية بشكل عام، سواء من جهاز التعليم أم الإعلام أم العائلة، " تعرض الجندي المحارب كنموذج أعلى وأفضل اجتماعياً، وتتنظر إلى الخارجين عن إطار الجيش نظرة دونية " ¹⁶⁸ بل إنه " لا يمكن بناء شخصية رجل ورجولة دون ربطها بالجندي المحارب والبطل والبطولة " ¹⁶⁹، ويُعرض هذا الجهاز الطلبة للعسكر عن طريق أنشطة مختلفة وفي جميع المراحل، فيقوم رياض الأطفال بزيارة معارض عسكرية ومعسكرات الجيش، أو يرسلون هدايا للجنود¹⁷⁰، ويُقدّم ضباط الجيش محاضرات لطلاب المدارس¹⁷¹، ويُطلب من التلاميذ في المدارس كتابة رسالة الى جندي، أو القيام بأدوار عسكرية في مسرحيات، إضافة الى تنظيم المدارس الإسرائيلية لحملة تبرّع للجيش أو لمشروع يفيد الجنود¹⁷².

ربما لا يكون مستغرباً بعدما سبق، أن يكون الجيش قد أنشأ سابقاً سلاحاً للتربية يكون من ضمن مهامه "مساعدة ضباط في الجيش في مجالات التربية .. وتجهيز الشباب للانخراط في صفوف الجيش بعد إتمام

164 المصدر السابق، ص 436.

165 المصدر السابق، ص 446.

166 المصدر السابق، ص 447.

167 المصدر السابق، ص 433.

168 المصدر السابق، ص 439.

169 منصور، جوني، وفادي نحاس، المؤسسة العسكرية في إسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص 447.

170 المصدر السابق، ص 434-435.

171 المصدر السابق، ص 434.

172 المصدر السابق، ص 437.

دراستهم في المرحلة الثانوية¹⁷³، إضافة الى إزدياد ظاهرة تغلغل الجنرالات والعسكريين في جهاز التربية والتعليم حيث وصوا الى إدارات مدارس ذائعة الصيت، ويتغلغلهم هذا هم ينقلون بطبيعة الحال المضامين العسكرية التي اعتادوا عليها¹⁷⁴.

خامساً:

لم يقف الجيش الإسرائيلي عند حد "الدفاع" عن الدولة، بل دخل الحياة المدنية من خلال أنشطة مجتمعية وتربوية عديدة، فهو يُحسب له المساعدة في نشر اللغة العبرية في فترة الخمسينيات، ومحو الأمية في الستينيات¹⁷⁵، وعمل على تبني أيتام والمساهمة في متابعة تعليمهم، كما إرسال مجندات لسد عجز كادر المعلمين في مناطق ينقصها معلمين أو في مناطق نائية، إضافة لمساهمته في استيعاب المهاجرين اليهود¹⁷⁶. أضف الى ذلك أن

"مكانة المحارب الإسرائيلي حاضرة دائماً في صلب حياة المجتمع. المشهد الثقافي والمسرحي والسينمائي والإعلامي والتلفزيوني مليء بقصص الحرب والقتال وروايات وسير ذاتية، إن لم تكن كلها حول الحرب فمعظمها يتطرق إلى الحرب والمحارب والبطولة"¹⁷⁷.

لكل الأسباب السابق ذكرها إحتل الجيش الإسرائيلي مكانة مرموقة في نظر المجتمع الإسرائيلي، ومعه الخدمة العسكرية التي أضحت الجزء الرئيسي من التجربة الإسرائيلية، فما الذي جعل مجموعات مختلفة من هذا المجتمع تضرب بعرض الحائط هذه الأهمية، وترفض الخدمة العسكرية؟

المبحث الثالث: أسباب رفض الخدمة العسكرية

المطلب الأول: الأسباب الدينية

ناطوري كارتا هو إسم آرامي ومعناه "حراس المدينة"، لجماعة تأسست من اليهود الأرثوذكس في القدس عام 1938، بانشقاقها عن مجموعة تسمى "اغوداس يسروئيل"، نشأت بدورها عام 1912م بهدف مناهضة الصهيونية. وباعتبار أن أغوداس يسروئيل استسلمت تدريجياً للحركة

¹⁷³ المصدر السابق، ص 430-431.

¹⁷⁴ المصدر السابق، ص 440-441.

عمور، مصدر سبق ذكره، ص 44.¹⁷⁵

¹⁷⁶ منصور، جوني، وفادي نحاس، المؤسسة العسكرية في إسرائيل مصدر سبق ذكره، ص 440.

¹⁷⁷ المصدر السابق، ص 447.

الصهيونية، فقد انشقت ناطوري كارتا عنهم وبقيت على موقفها الراض تماماً لإنشاء دولة يهودية، وعلى أيدٍ بشرية، في أي مكان في العالم قبل مجيء المسيح المخلص.¹⁷⁸

ترى هذه الجماعة أن الحاخامات العظام الذين عارضوا منذ البدء الصهيونية وقيام دولة إسرائيل، لم يفعلوا ذلك بسبب إلحاد زعماء الصهاينة الأوائل أو علمانية إسرائيل المفترضة كدولة، بل معارضتهم كانت ومازالت مستنقاة من التوراة، التي توضح أن الله قد فرض على اليهود المنفى منذ الفي عام كعقاب، وأنه لا يجوز بأي حال من الأحوال محاولة إنهاء حالة المنفى هذه بإرادة بشرية، وأن على اليهود خلال فترة انتظار الإرادة الإلهية لإنهاء العقاب، أن يعيشوا بين شعوب الأرض في سلام، وأن يكونوا مواطنين مخلصين موالين للدول التي يعيشون فيها، يُمنع عليهم أن يثوروا ضد شعوب الأرض، أو أن يخوضوا الحروب ضدهم، أو أن يقيموا دولة خاصة بهم، حتى ينهي الله حالة المنفى في آخر الزمان، حيث يجيء المسيح المخلص، وبقية دولة إسرائيل لليهود على "أرض إسرائيل"، وتعيش كل شعوب الأرض معاً في خدمة الله بإخاء وسلام.¹⁷⁹

كما ترى أن اليهود لا يحق لهم أن يهيمنوا على أو يقتلوا أو يأذوا أو يهينوا شعباً آخر، فبالنسبة لهم، اليهود "الحقيقيون" يكونون ضد تجريد العرب من أراضيهم وبيوتهم، وأنه بحسب التوراة، لا بد أن تُعاد الأرض اليهم.

بناءً على ما سبق، ومن هذه المنطلقات الدينية، تفرق ناطوري كارتا تفريقاً واضحاً لا مجال للشك فيه، وتطالب العالم كذلك أن يفرق، بين اليهودية والصهيونية، كمفهومين لا متباينين فقط، بل متناقضين، يُلزم الأول بإطاعة أوامر الله حسب التوراة، بينما تعتبر الثاني هرطقات بحتة، وترفع صوتها عالياً ضد محاولات الصهيونية مصادرة أصوات اليهود في العالم والتسويق لنفسها عالمياً على أنها المتحدثة باسمهم. وترد ناطوري كارتا على محاولات التقليل من شأنها عند الزعم أنها مجرد طائفة صغيرة من اليهود الأرثوذكس المتشددين، تكاد لا تُلحظ من الناحية العددية (بضعة آلاف)، بأن قلة العدد لا تغير من القوانين التوراتية شيئاً، كما أنه وإن يكن عددهم الفعلي قليلاً نسبياً، فإن مجمل عدد اليهود الأرثوذكس، الذين يشاركونهم مناهضتهم للصهيونية ولدولة إسرائيل، يتخطى مئات الآلاف.¹⁸⁰

¹⁷⁸ الموقع الرسمي لجماعة ناطوري كارتا العالمية، ما هي ناطوري كارتا؟

<http://www.nkusa.org/aboutus/index.cfm>

¹⁷⁹ المصدر السابق.

¹⁸⁰ الموقع الرسمي لجماعة ناطوري كارتا العالمية، مصدر سبق ذكره.

ترفض ناطوري كارتا بالتالي أية مشاركة فيما يسمى "دولة إسرائيل" أو أي من مؤسساتها التابعة: فهم لا يشاركون في الانتخابات، ولا يقبلون المعونات من الضمان الإجتماعي، وترفض المؤسسات التعليمية التابعة لناطوري كارتا، المساعدات المالية المقدمة من وزارة التعليم الإسرائيلية.¹⁸¹ ومن هذه المنطلقات الدينية أيضاً يظهر موقفهم من فلسطين، فهم يعتبرون أنفسهم فلسطينيين، عاش آباؤهم وأجدادهم هنا منذ أجيال، يلبسون علمها على أكتافهم، ويرفعونه في مظاهراتهم المستمرة الداعمة لفلسطين والمناهضة لإسرائيل، يحرقون العلم الإسرائيلي، كما يتخذون موقفاً يُعتبر هو الأكثر تقدماً إذا صح التعبير، ضمن الطروحات المختلفة لحل القضية الفلسطينية، وهو أنه لا بد من تفكيك الكيان الصهيوني المسيطر حالياً عبر دولة إسرائيل، وأن تعود كامل أرض فلسطين التاريخية إلى الحكم والسيطرة الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بخدمتهم العسكرية في الجيش، فيتجلى موقفهم الرفض، لا بل يكون رفضهم هنا مركباً: فالجيش أولاً هو مؤسسة من مؤسسات الدولة التي لا يعترفون بها ويرفضونها رفضاً باتاً، ويعتبرونها غير شرعية وهرطوقية، وثانياً، هم لن يخالفوا تعاليم التوراة بشن حروب على أيّ كان في العالم، وبالتالي لن يتجنّدوا ضمن الجيش الإسرائيلي. رفضت ناطوري كارتا الحروب التي خاضها الصهاينة ضد العرب لإنشاء إسرائيل، وجميع الحروب بعدها، ولا يسمحون لأنفسهم بأن تكون لهم يدٌ فيها، وهم بهذا رافضو خدمة عسكرية لأيديولوجية دينية في الأساس.

لا يكتمل الحديث عن رفض الخدمة في المجتمع الإسرائيلي لأسباب دينية دون التطرق للحريديم، وهم¹⁸² تيار ديني في اليهودية ظهر بشكل أوضح من السابق في بدايات القرن التاسع عشر، قاده حاخامون متشددون، رفضوا للمجتمعات اليهودية الاندماج في أوطانها الأوروبية والأمريكية أو الإنجراف لمظاهر العَصْرنة، وبالتالي أغلقوا المجتمع الديني اليهودي، وتمسّكوا بالتفسير الأكثر تشدداً للشريعة اليهودية، ومعنى حريد بالعبرية هو "الخائف" أو "الورع" أو "التقي"¹⁸³، والمقصود "الخائفون على كلمة الله".

¹⁸¹ المصدر السابق.

¹⁸² "تعيين وزير من الحريديم الأشكناز في الحكومة يعكس تحولات محدودة تجاه "كيان الدولة"، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2015/9/9.

<http://goo.gl/Q8KAcu>

¹⁸³ شاحر، إيلان، الحريديون والمجتمع والسياسة في إسرائيل، ترجمة إسماعيل دبح، دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، دمشق، 2005، ص 6.

رفض الحريديم جميعهم الحركة الصهيونية الناشئة كحركة كافرة لأن باعقادهم مملكة إسرائيل يقيمها فقط المسيح حينما يأتي للعالم، وعندما أعلنت إسرائيل نفسها كدولة رفض غالبية الحريديم الاعتراف بها،

"ولكن الغالبية الساحقة من الحريديم في العالم خارج فلسطين، تمسكت بموقفها، بينما غالبية الحريديم في فلسطين، قررت التعاطي مع الكيان المعلن عنه والناشئ، ككيان عابر بالإمكان التعامل معه كمرحلة عابرة، إلى أن يتم ما جاء في التوراة" ¹⁸⁴، وبوجهة النظر هذه، اختلف الحريديم في فلسطين عن ناظوري كارنا وكذلك عن غالبية حريديم العالم.

ولتثبيت الكيان الصهيوني سعى أول رئيس وزراء إسرائيلي ديفيد بن غوريون لكسب ود الحريديم في فلسطين، فتوصل لتفاهات شفوية معهم "حول قدسية السبت، مثل منع الحركة التجارية، ومنع حركة المواصلات العامة، كذلك... عدم فرض الخدمة العسكرية الالزامية على شبان الحريديم" ¹⁸⁵، كما أقتنعهم بتشكيل أحزاب وخوض الانتخابات والمشاركة في الحكومة، لكن ذلك لم يعن أبداً اندماجاً في المجتمع الإسرائيلي الجديد الناشئ، ولا قبولاً بقوانينه أو طريقته في الحياة.

يعيش الحريديم في إسرائيل ضمن منظومة ثقافية وتعليمية تختلف تماماً بل لا تمت بصلة لتلك التي يعيش ضمنها نظراؤهم العلمانيون، فهم بداية يحتقرون دولة إسرائيل ويكون العداء التام لجميع مؤسساتها وقيمتها، فمثلاً " لا يكن الحريديون احتراماً خاصاً للديموقراطية بذاتها. فهي مرغوبة كوسيلة وما دامت تخدم أغراضهم. أما كقيمة فلا تحظى إلا بالازدراء والاستنكار بصفقتها من خارج الموروث الديني ومن نتاج حضارة الغوييم والأمم، وهي، بصفقتها الأخيرة، لعنةٌ وقيمةٌ دخيلة" ¹⁸⁶، كما يعتقدون أن على إسرائيل أن تصبح دولة ثيوقراطية، أي دولة شريعة. لا يحترمون القوانين أو يلتزمون بها بل يزدرونها، ويناصبون العداء للقضاء الإسرائيلي الذي لا يحكم بالهلاخاه والتشريع التوراتي. يكرهون العرب ومواقفهم شديدة التطرف تجاههم عموماً والفلسطينيين خصوصاً، ومواقفهم السياسية هي ضمن الأكثر تطرفاً إن لم تكن الأكثر تطرفاً ويمينية: فغالبيتهم لا تؤيد عملية السلام، ولا التنازل عن "مناطق" ¹⁸⁷.

¹⁸⁴ "تعيين وزير من الحريديم الأشكناز..."، مصدر سبق ذكره.

¹⁸⁵ المصدر السابق.

¹⁸⁶ شاحر، مصدر سبق ذكره، ص: 24.

¹⁸⁷ المصدر السابق، ص: 19-37.

ومن هنا يتضح جلياً أنهم وبالرغم من أن منطلقاتهم دينية فيما سبق ذكره، إلا أنهم توصلوا لنتائج ورؤية للأمور، تناقض تماماً تلك التي وصلت إليها جماعة ناطوري كارتا.

يرفض الحريديم الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي لأنه في معتقدتهم أن اليهودي واجبه المقدس هو أن ينقطع لدراسة التوراة مدى الحياة، وبالتالي هم لا يعملون، بل مما يقال عنهم أنهم "مهنتهم توراتهم"، ولهم مدارسهم ومعاهدهم الدينية الخاصة بهم التي تسمى بيشيفاه لغير المتزوجين وكوليل للمتزوجين، ومنهاجها يقتصر على المواد الدينية من دون المواد العامة مثل العلوم والرياضيات واللغات الأجنبية، وتدفع الدولة نفقات هذه المدارس ومخصصات مالية لطلابها، برغم أنه ليس لها إشراف عليها.¹⁸⁸

وظاهرة الإنقطاع لدراسة التوراة مدى الحياة حديثة نسبياً، ظهرت في مطلع القرن التاسع عشر كرد فعل على الهسكalah (حركة التنوير اليهودية) التي شهدتها اليهودية الغربية، وبهذا هي ظاهرة إشكنازية حيث أن اليهودية الشرقية "لم تصطدم بحركة هسكلاه لم تعرف اليشيفوت ولم تعرف الإنقطاع إلى الدراسة التوراتية دون عمل، والعيش على إحسان الطائفة".¹⁸⁹ سبب رئيسي آخر هو تدمير اليشيفوت في أوروبا إبان المحرقة، وبالتالي الحاجة لإبقاء هذه المدارس الدينية مفتوحة بل العمل على إنعاشها في إسرائيل.¹⁹⁰

مع ذلك، هناك من عارض أن يكون اليهودي "مهنته توراته" لسبب أن هذه الحالة لا تكون إلا في أيام المسيح، بعد أن يتم إخضاع "الغويم".¹⁹¹

ضمن التفاهم الشفهي السابق ذكره بين بن غوريون وقيادات الحريديم عدم أداء الشبان الحريديم للخدمة العسكرية، ولم يرَ خطورة في منح هذا الإعفاء لطلاب اليشيفوت وقتها لأن عددهم لم يتجاوز الأربعمئة طالب، لكن مع مرور الوقت وبسبب ارتفاع معدل الإنجاب لهذه الشريحة المجتمعية، بالإضافة إلى إتساع نطاق وشروط الإعفاء بفضل تنازلات سياسية استطاع الحريديم الحصول عليها،

¹⁸⁸ المصدر السابق، ص: 10.

¹⁸⁹ شاحر، مصدر سبق ذكره، ص 10.

¹⁹⁰ مكتبة الكونغرس الأمريكي، تقارير قانونية، إسرائيل: قرار المحكمة الإسرائيلية العليا بإبطال القانون الخاص بتأجيل الخدمة العسكرية للحريديم.

<https://www.loc.gov/law/help/haredi-military-draft.php>.

¹⁹¹ شاحر، مصدر سبق ذكره، ص: 11.

إزداد وبشكل كبير عدد الطلاب المشمولين¹⁹² بالتفاهم من حوالي 800 في العام 1975م الى حوالي 61000 في العام 2010م، وبالتالي ارتفعت نسبة إعفائهم من مجمل من تجنّدوا بحيث مثلت حوالي 5.4% عام 1987م، و14% عام 2007.¹⁹³

خلق هذا الوضع أزمة في إسرائيل اعتبر بموجبها الإسرائيليون العلمانيون أن إلقاء الحريديم لعبء الخدمة العسكرية عليهم هو تمييز ضدهم واعتداء على حقوقهم القانونية في المساواة بحمل الواجبات¹⁹⁴، وما يزيد الطين بلة أنهم كدفاعي ضرائب في الدولة بما أنهم يعملون، هم الذين يعيلون الحريديم الذين (رسمياً بالنسبة للدولة) لا يعملون ولا يدفعون الضرائب.¹⁹⁵ بالمقابل يعتبر الحريديم أن محاولة جرهم للخدمة العسكرية هي اعتداء على حقوقهم القانونية في الحرية الدينية.

كانت هناك عدة محاولات لإنهاء التفاهم بخصوص إعفاء الحريديم أو على الأقل تضييقه، سواء عن طريق الإلتماسات لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية أو محاولة سن تشريعات في الكنيست، الى أن أصدرت المحكمة العليا عام 1998م قراراً يقضي بأن وزير الدفاع ليست له الصلاحية بتأجيل الخدمة للحريديم، بمعنى أن التفاهم السابق مع بن غوريون لم يكن قانونياً، وأن الكنيست عليه أن يبتّ ويشرّع هذا الموضوع، وقد أثار قرارها غضب الحريديم¹⁹⁶.

وفي العام 2002م، شرّع الكنيست قانون طال الذي يعطي لوزير الدفاع صلاحية إعفاء الحريديم لكن بشروط معينة، كما كان للقانون مدة صلاحية هي خمس سنوات، قابلة للتجديد لخمس أخرى. وفي العام 2006م، راجعت المحكمة العليا موضوع "دستورية" قانون طال، لكنها أرجأت اتخاذ قرار فيه بسبب أنها ارتأت أن تعطي فرصة لإنجاح القانون، لكن في العام 2012م، وبعد مراجعة معطيات تفيد بأن الزيادة في أعداد الحريديم المنخرطين في الجيش مازالت قليلة جداً مقارنة بمن يعفون منها، أصدرت المحكمة العليا قرارها بأنه غير دستوري، وقالت إنه أرسى تقريباً بشكل كامل، تفاهم الإعفاء من الخدمة السابق له¹⁹⁷.

¹⁹² تم اكتشاف في عام 1998م ما فيا من الحريديم تدير عشرات المدارس الدينية الوهمية بألاف الطلاب الوهميين، شاحر، المصدر السابق،

ص: 86-87.

¹⁹³ مكتبة الكونغرس، مصدر سبق ذكره.

¹⁹⁴ المصدر السابق.

¹⁹⁵ يؤكد شاحر في كتابه على أن كثيراً من الحريديم يعملون بالحقيقة لكن بالأسود، أي نقداً ودون تسجيل أو الإقرار لضريبة الدخل، كما يعملون في السوق السوداء والمخدرات، للإستزادة يمكن مراجعة الفصل السابع من كتابه.

¹⁹⁶ شاحر، مصدر سبق ذكره، ص: 60-61.

¹⁹⁷ مكتبة الكونغرس، مصدر سبق ذكره.

يتضح لنا أن "صمود" الحريديم إن جاز هذا التعبير، في وجه محاولات دولة إسرائيل دمجهم في المجتمع من بوابة الخدمة العسكرية كأحد المداخل للإنخراط في العمل والمجتمع والعلمنة، قد باءت بالفشل الى الآن، وحافظ الحريديم على انغلاق مجتمعاتهم، ومن هنا نرى نموذجاً غريباً يرفض الدولة وقوانينها وخدماتها وحمائتها من خلال الجيش، لكن على استعداد للتعامل ضمنها لتحقيق مكاسب مادية ومجتمعية تضمن استمراريته كما هو، وانغلاقه على نفسه. رفضهم للخدمة العسكرية منطلقه ديني محض بادعائهم، لكن تحليلات أخرى ترى أن السبب الحقيقي هو تخوفهم من فقدان السيطرة على شبابهم إن هم تعرضوا لنمط الحياة العامة في مجتمع علماني وبالتالي تفكك هذا المجتمع¹⁹⁸.

المطلب الثاني: الأسباب الإقتصادية

اتبعت إسرائيل نهج سياسة دولة الرفاه منذ نشأتها، بمعنى أن تلتزم الدولة بتوفير حد أدنى من الخدمات ودرجة من الرفاه الاجتماعي والإقتصادي، مثل التعليم والصحة ومخصصات التقاعد والبطالة وغيرها، حتى تبقى جاذبة للمهاجرين الجدد إليها وتضمن بقاء من هاجروا بالفعل¹⁹⁹.

ورأت الأحزاب الإسرائيلية منذ إقامة الدولة أهمية أن تُوجّه الدولة للإقتصاد، بحيث تحقق أهدافاً حيوية تمثلت في استيعاب المهاجرين وبناء الجيش ومؤسسات الدولة التعليمية والصحية، فتبنّت نظاماً قريباً من الديموقراطية الإشتراكية بتحالف الدولة ورأس المال والعمال، بحيث تعهدت الدولة ورأس المال بسياسة توظيف كامل لليد العاملة، وتعهد رأس المال بمراعاة حقوق العمال، كما التزمت المنظمات العمالية بتقليص مطالبها، وحققت هذه السياسة غاياتها خصوصاً مع وجود عوامل مساعدة مثل تدفق الموارد الإقتصادية على إسرائيل من الخارج باستمرار، ومشاريع البنية التحتية الضخمة، ووجود بيروقراطية عقلانية تأتي من حلقة الأحزاب العمالية²⁰⁰.

فكانت بذلك بدايةً في الإقتصاد فترة ما سمي بالتقشّف والتأسيس التي استمرت من 1949م-1954م، تلتها فترة النمو السريع من 1954م-1972م، لكن بنهاية مفعول العوامل السابق ذكرها، تراجع النمو

¹⁹⁸ شاحر، مصدر سبق ذكره، ص: 59.

¹⁹⁹ حيدر، عزيز، "المشهد الاجتماعي"، تقرير مدار الإستراتيجي 2008، ص: 188-189.

https://www.madarceter.org/index.php?option=com_dropfiles&format=&task=frontfile.download&catid=392&id=84&Itemid=100000000000

¹⁶³ "الإقتصاد الإسرائيلي"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا

الاقتصادي بشكل كبير، وارتفعت الأسعار بسبب تكاليف حرب 1973م وارتفاع أسعار النفط، وارتفع التضخم المالي، وحصل عجز كبير في الميزانية، فدخل الاقتصاد فترة الكساد والتضخم: 1973-1985م التي ارتفعت خلالها الأسعار حتى بلغ معدل ارتفاع الأسعار السنوي 195٪، ما أوشك الاقتصاد على الانهيار، لولا إسهام الولايات المتحدة بإنقاذه، بمنحها مبلغ المليار ونصف المليار دولار.²⁰¹

في العام 1985م تشكلت حكومة وحدة وطنية من العمل والليكوود لمعالجة الأزمة، وتبنت برنامج إصلاح كان من ضمن نقاطه: خفض الإنفاق الحكومي وميزانية الجيش، وخفض أجور العمال الحقيقية، وقبول الشركات الرأسمالية خفض الأرباح، فبدأت فترة الإصلاح الاقتصادي: 1985م-1989م التي حقق فيها البرنامج نجاحاً كبيراً، وبعد سنوات من إقراره حُلَّت مشكلة التضخم، واستمرت الخصخصة (التي كانت قد بدأت في الستينيات) وتقليص حجم القطاع العام ودور الدولة، و تحرر السوق، وأخذ القطاع الخاص دوره في الريادة والانفتاح على الأسواق العالمية، فبدأت فترة نمو التسعينات التي كانت العولمة إحدى أهم ميزاتها، فانضمت إسرائيل لمنظمة التجارة العالمية ووقعت اتفاقيات تجارة حرة مع دول عدة.²⁰²

كان للعولمة والسياسة الرأسمالية نتائج إيجابية مهمة على الاقتصاد الإسرائيلي، من ضمنها أن نمت الصادرات (بضائع وخدمات) بشكل كبير، فقد تضاعفت 15 ألف مرة منذ قيام إسرائيل عام 1948م، من 60 مليون دولار، لتصل عام 2011 إلى 90 مليار دولار، كما ارتفع الإنتاج القومي المحلي والإنفاق الشخصي، والاستثمارات الأجنبية في إسرائيل، التي وصلت لأرقام قياسية، وكان لها بالغ الأثر في ازدهار السوق المالي، والصناعة والتكنولوجيا المتطورة (الهائتك) بزيادة الاستثمار في البحث والتطوير العلمي.²⁰³ لكن النتائج السلبية لم تكن أقل أهمية، فمع برنامج الإصلاح الاقتصادي عام 1985م، بدأت الحكومات الإسرائيلية المتوالية تتخلى عن سياسة التنمية الاجتماعية الواسعة بل تضع المزيد من الموارد الجماعية في خدمة القطاع التجاري على حساب أهداف تقليدية مثل التشغيل الكامل للأيدي العاملة وشبكة ضمان اجتماعية موثوقة والتعليم،²⁰⁴ وقد أكد تقرير أعده "مركز أدفا-

²⁰¹ المصدر السابق.

²⁰² "الإقتصاد الإسرائيلي"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفاء، مصدر سبق ذكره.

²⁰³ المصدر السابق.

²⁰⁴ مركز أدفا- معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل، "صورة الأوضاع الاجتماعية في إسرائيل خلال العقد بين 1998-

2007"، ترجمة سعيد عياش، سلسلة أوراق إسرائيلية، عدد 49، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2009، ص 12. (نسخة إلكترونية).

معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل" عن الأوضاع الاجتماعية في إسرائيل خلال العقد بين 1998-2007م، أنها شهدت مزيداً من التدهور،

"ويبين أن تفاقم اللامساواة وانعدام العدالة في توزيع الموارد وفي تقاسم ثمرات النمو الاقتصادي، قد طاولا المجالات الاجتماعية الأساسية كلها، ومنها التعليم والخدمات الصحية والسكن، علاوة على الأجور والاستثمارات ومخصصات الإعانة والضمان الاجتماعي، مشدداً على أن تأكلها بشكل مريع في أعوام العقد الفائت حدث بسبب سياسة التقليصات والخصخصة التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، والتي ألحقت أشد الأضرار والإفقار بالطبقات والمجموعات الاجتماعية الضعيفة في إسرائيل"²⁰⁵.

وبحسب تقرير لمؤسسة الضمان الاجتماعي عام 2006م، فإنه على الرغم من تواصل النمو الاقتصادي العالي، فإن نسب الفقر في إسرائيل تعمقت بدل أن تتراجع، ما معناه أن النمو خدم الأغنياء وأصحاب رأس المال لكنه لم يطل الشرائح الفقيرة،²⁰⁶ ومع استمرار سياسة تقليص الخدمات وتحول إسرائيل من دولة رفاه شمولية إلى إنتقائية،²⁰⁷ فإن التوجه هو في زيادة الأغنياء غنى وزيادة الفقراء فقراً وتآكل الطبقة المتوسطة، ما سبب قلقاً بالغاً لدى المجتمع الإسرائيلي ظهر في انخفاض الشعور بالأمن الاجتماعي حسب نتائج المؤشر السنوي لـ "شعور الأمن الاجتماعي" للعام 2008م، حيث رأى 90% من المستطلعة آراؤهم أن تقليص الفجوات الاجتماعية هو من أهم المشاكل الواجب على الحكومة معالجتها، لكن في نفس الوقت رأت غالبية الجمهور أن الدولة ومؤسساتها لا تبذلان الجهد الكافي بل تساهمان في تفاقمها.²⁰⁸

وهي حقيقة بالفعل أن معدلات الفقر في إسرائيل في ازدياد، فقد كانت نسبة العائلات الفقيرة في عقد الثمانينيات 13.5% بالمتوسط، ارتفعت في التسعينيات إلى 16.7% بالمتوسط، وقفزت عام 2000م إلى 20%.²⁰⁹ ولم يتحسن الوضع، ففي العام 2015م، أظهر التقرير السنوي لمعدلات الفقر في إسرائيل الذي تُصدره مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلي أن أكثر من 1.7 مليون شخص يشكلون حوالي 22% من السكان هم فقراء، ومنهم 770 ألف طفل، وأن الفقر ازداد في أوساط العاملين وبين

²⁰⁵ شلحت، أنطوان، "متى يعلو صوت النضال الاجتماعي في إسرائيل؟"، سلسلة أوراق إسرائيلية، عدد 49، مدار: المركز الفلسطيني

للدراستات الإسرائيلية، رام الله، 2009، ص 7. (نسخة الكترونية).

²⁰⁶ جريس، د. حسان، "المشهد الاقتصادي"، تقرير "مدار" الاستراتيجي 2008، مدار: المركز الفلسطيني للدراستات الإسرائيلية، رام الله، 2008، ص 150. (نسخة الكترونية).

²⁰⁷ حيدر، المشهد الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص 189.

²⁰⁸ شلحت، "متى يعلو صوت النضال.."، مصدر سبق ذكره، ص 9.

²⁰⁹ سبيرسكي، شلومو، "ثمن الاحتلال! عبء النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني: صورة ومعطيات شاملة، 2008"، ترجمة سعيد عياش، سلسلة أوراق إسرائيلية، عدد 49، مدار: المركز الفلسطيني للدراستات الإسرائيلية، رام الله، 2009، ص 45. (نسخة الكترونية).

المسنين؛ وقد صرّح وزير الرفاه والخدمات الاجتماعية على إثر التقرير، أن إسرائيل تحتاج الى 18 مليار دولار لمحاربة الفقر.²¹⁰ وكانت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) أعلنت في نفس العام في تقريرها الخاص عن الفقر، أن إسرائيل تحتل المرتبة الثانية في الفقر بعد المكسيك، كما أن أحد التقارير الصادرة من منظمة غير حكومية تشير الى أن 10٪ من المواطنين الذين يتلقون مساعدات مالية وغذائية يبحثون عن الطعام في حاويات القمامة.²¹¹

في عام 2016م تبين من تقرير مؤشر الفقر التابع لمؤسسة التأمين الوطني أن إسرائيل هي الدولة الأفقر بين دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، كما أن الفجوات الاجتماعية هي الأعلى بين دول المنظمة،²¹² فيما أكد تقرير منظمة "لاتيت" لمحاربة الفقر، الذي تسميه تقرير الفقر البديل، وتنشره في موازاة التقرير الرسمي للدولة، أن نسبة الفقراء فعلياً هي قرابة 29٪ أي حوالي 2.5 مليون نسمة، منهم مليون طفل، وقد أوضح مدير عام لاتيت أن أعداد الفقر في إسرائيل أعلى بكثير من تلك التي تنشرها مؤسسة التأمين الوطني.²¹³

قد لا يبدو مستغرباً بعد هذا أن يُظهر خبر أذاعته القناة التلفزيونية الإسرائيلية الثانية عام 2013م، أنه بحسب تقرير من الكنيست في العام 2012م، فإن أربعة عشر ألف (14000) جندي سُجنوا ذلك العام، و 70٪ من هؤلاء، سُجنوا بسبب التهرب من الخدمة العسكرية، بحيث اضطر غالبية المتهربين لذلك بسبب الضائقة الاقتصادية؛ فالمقابل المادي لقاء الخدمة العسكرية الإجبارية مبلغ رمزي وهو 350 شيكل شهرياً (أي حوالي \$100 دولار أمريكي)، و 700 شيكل للمحاربين (combatant)، ولا يمكن بأي حال الاكتفاء به.²¹⁴ قال أحد القادة السابقين في البحرية إن 60٪ من جنوده احتاجوا مساعدة مادية، كما ذكر جندي في وحدة كفير (Kfir Brigade)، أن تسعة جنود من كل عشرة في الوحدة بحاجة لمعونة. لكن بالنسبة لهجاي مطر (Haggai Matar)، وهو صحفي وناشط سياسي إسرائيلي، ورفض خدمة عسكرية من منطلق ضميري قبل عشر سنوات (في وقت نشر المقال، بمعنى أنه كان قد

²¹⁰ "22٪ من سكان إسرائيل فقراء"، الجزيرة نت، 2015/12/11.

<http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/12/11/22-من-سكان-إسرائيل-فقراء-من-من-2015/12/11>

²¹¹ "هل ستقع إسرائيل تحت خط الفقر قريباً؟"، ن بوست، 2015/12/12.

<http://www.noonpost.org/إسرائيل-من-الداخل-هل-ستقع-إسرائيل-تحت-خط-الفقر-قريباً؟/>

²¹² "التأمين الوطني: إسرائيل الأفقر بين دول OECD"، عرب 48، 2016/12/15.

<https://www.arab48.com/15/12/2016/OECD-بين-دول-التأمين-الوطني-إسرائيل-الأفقر-إسرائيليات-أخبار/>

²¹³ "2.5 مليون فقير في إسرائيل"، عرب 48، 2016/12/12.

<https://www.arab48.com/2/12/12/2016-5-إسرائيليات-أخبار-إسرائيل-فقير-في-إسرائيل-أخبار/>

²¹⁴ Matar, Haggai, "Poverty in the IDF: Thousands jailed for economically motivated desertion", +972, 18/8/2013.

<https://972mag.com/poverty-in-the-idf-thousands-jailed-for-financially-motivated-desertion/77588/>

رفض الخدمة وسُجن عام 2003م)، ربما لم تكن هذه المعلومات مفاجئة، فقد أخيره جنود متهربون من الخدمة كانوا في نفس زنزانته وقتها عن أهاليهم المرضى الذين لا يملكون ثمن الدواء، وإخوتهم الذين هم بحاجة لكتب مدرسية لا تقوَ العائلة على شرائها، وأنهم حاولوا إقناع قادتهم المسؤولين بالسماح لهم ببعض الوقت للخروج للعمل والمساعدة في إعالة عائلاتهم لكن دون جدوى، وأنهم بالتالي لم يشعروا بالأسف لتهربهم من الخدمة، بل يكرهون الجيش لفرض نفسه على حياتهم ومن ثم تجريمه لمحاولتهم كسب معيشتهم.²¹⁵

تعامل الجنود المعوزون مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة في إسرائيل بطرق مختلفة، فمنهم من وجدوا طرقاً لإعفائهم من الخدمة العسكرية كلياً، فيما لجأت قلة للسرقة أو قبول الرشاوى، ورفضت قلة أخرى الخدمة رفضاً صريحاً،²¹⁶ ليس فقط لأنها اعتبرت أن الدولة هي مسؤولة عن حالة الفقر التي وصلت لها وكان من المفترض أن تحمي مواطنيها، ولكن أيضاً لأن الدولة قد عاقبتها على فقرها بالسجن.

التحولات الاقتصادية العميقة التي مر بها المجتمع الإسرائيلي تركت آثارها عليه بشكل واضح، فقد واكب هو الآخر الرأسمالية وتبنى أفكارها بما تشمل من فردانية وإعطاء أهمية أكبر للجانب المادي على حساب خدمة الدولة والتضحية من أجلها طوعية ومجاناً، وهذا بدوره انعكس على علاقة المجتمع بالجيش كما يشير الباحث ياغيل ليفي، ففي "الستينيات كان النموذج للرجل الإسرائيلي المثالي هو ضابط الجيش، أما البطل الجديد فهو رجل الأعمال أو مدير شركة التكنولوجيا المتطورة الذي لا يهتم أحد بسؤاله ما إذا كان قد خدم في الجيش أو في الاحتياط"،²¹⁷ فباختلاف أنماط التفكير والمعايير، تأكلت أهمية مساهمة الفرد في خدمة الدولة، مثل الخدمة في الجيش، كمعيار يبرر الحصول على موارد الدولة ومكانة اجتماعية مرموقة فيها، لصالح الإنجازات الفردية.²¹⁸

وقد واجه الجيش عدة أزمات في فترة التسعينيات كانت انعكاساً واضحاً للتغيرات المجتمعية، وأثبتت له الانتقاص في هيئته من قبل الجمهور، فما بات يُعرف بـ "أزمة الحافز" هو الهبوط في دافعية الشبان المقبلين على الخدمة، للانخراط في الوحدات القتالية، أرجعها مسؤولو الجيش، إضافة إلى

²¹⁵ المصدر السابق.

²¹⁶ Matar، "Poverty in the IDF.."، مصدر سبق ذكره.

²¹⁷ أديب، أساف، "التسرب من الخدمة العسكرية: القيم المادية تحل محل المعنوية"، سلسلة أوراق إسرائيلية، عدد 42، مدار: المركز

ال فلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2007، ص 64.

²¹⁸ المصدر السابق، ص 64-65.

تراجع التقدير الجماهيري، للانخفاض في أهمية الأيديولوجية الصهيونية التي بُنيت على أساسها الدولة، وأيضاً الى عملية السلام.²¹⁹

الأزمة الثانية كانت "أزمة الاحتياط" التي احتج فيها جنود الاحتياط على التوزيع غير المتوازن لعبء الخدمة، وطول فترها، وانعدام المكافآت، وظهرت فيها بشكل واضح المطالب المادية؛ أما الأزمة الثالثة فكانت ضمن صفوف جنود الخدمة الدائمة، وصفها المسؤولون في الجيش بأزمة "انعدام اليقين والأزمة الرمزية"، حيث اعتزل العديد من الضباط الشبان الذين يُعتبرهم الجيش ضمن الأفضل للغاية، الخدمة العسكرية بدل الاستمرار واستنفاد الوظيفة. وقد اعترف الجيش ضمناً بالطابع الاقتصادي لأزمة الاعتزال المسبق من طريقة معالجته لها، فقد قال رئيس شعبة الطاقة البشرية في الجيش وقتها إنه في الماضي كان التأثير على الضباط الشبان للاستمرار في الجيش يتم من خلال الحديث معهم عن التحديات القومية والمهنية، أما لاحقاً فصار الحديث عن إجراءات ببرامج دراسية وأجور وظروف خدمة مغرية.²²⁰

لقد مثلت احتجاجات صيف عام 2011م في إسرائيل هي الأخرى نتيجة حتمية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السابق ذكرها، وقد اندلعت في أعقاب ربيع الاحتجاجات في إسرائيل، حين احتجت مجموعات كبيرة من العمال من ضمنهم المعلمون والأطباء، على شروط العمل والأجور غير المناسبة، إضافة لاحتجاج المستهلكين بسبب غلاء السلع الغذائية؛ بينما احتجاجات الصيف التي سُميت احتجاجات المسكن في البداية، فكان ارتفاع أسعار المساكن هو السبب المباشر في انطلاقها، عندما قررت طالبتان من تل أبيب : دافني ليف وستاف شابير نصب خيمة احتجاج، سرعان ما حذا آخرون حذوهما، حتى أُقيمت نحو 2500 خيمة احتجاج في مختلف المناطق.²²¹ وكان من ضمن مطالب الاحتجاجات للحكومة توسيع الخدمات الاجتماعية والقضاء على الفقر، وتخفيض أجور المساكن، بحيث كان شعارها "الشعب يريد عدالة إجتماعية".²²² وربما كانت بالفعل

²¹⁹ بيرى، يورام، "النخبة العسكرية الجديدة في إسرائيل: لماذا يُعتبر فهم النخبة العسكرية أمراً مهماً؟"، قضايا إسرائيلية، عدد 28، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2007، ص 54.

²²⁰ بيرى، "النخبة العسكرية الجديدة..."، مصدر سبق ذكره، ص 54-55.

²²¹ فيلك، داني، وأوري رام، "صعود حركة الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل وأولها (حتى الآن): تحليل سوسيو-سياسي"، قضايا إسرائيلية، عدد 45، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2012، ص 8. (نسخة الكترونية).

https://www.madarcenter.org/index.php?option=com_dropfiles&format=&task=frontfile.download&catid=441&id=553&Itemid=100000000000

²²² المصدر السابق، ص 14.

هذه الاحتجاجات متأثرة بموجة الاحتجاجات المحيطة بها في العالم العربي، لكنها على عكسها أكدت على الطابع اللاسياسي، وتمسكت بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية.²²³

قامت الطبقة الوسطى الاشكنازية بهذه الاحتجاجات (ثم انضمت اليها الطبقة العاملة لاحقاً)، لأنها بعد سياسة التقليل لم تعد قادرة على تغطية جميع نفقاتها كما كانت في السابق، وبالنسبة اليها، فهي مازالت تؤدي دورها فيما يُسمى بـ "العقد الجمهوراني"، وهو عقد غير مكتوب بين الشعب والدولة يفيد بأن الشعب يخدم الدولة، يدافع عنها في الجيش، ويدفع الضرائب، وفي المقابل تهتم الدولة به وتوفر له أسباب الرفاهية، بينما الدولة أخذت بهذا العقد؛ فالدولة ليس فقط اتبعت سياسة تقليص الرفاه التي أضرت بالطبقة الوسطى، لكنها أيضاً وبرغم التقليل استمرت في تخصيص ميزانيات كبيرة لقطاعي الحريديم والمستوطنين، الذين يعتبرهم أبناء الطبقة الوسطى ليسوا شركاء في العقد الجمهوراني، بل إن اليسار اعتبر أن خلق دولة رفاهية للمستوطنين يتم على حساب رفاهية المواطنين.²²⁴

إن استمرار التوجهات السابقة بل تفاقمها أدى أيضاً الى استمرار انعكاسه على العلاقة مع الجيش، إذ أوضحت معطيات للجيش الإسرائيلي في نهاية عام 2017م، أن معدل التجنيد للذكور في الجيش يبلغ 72٪ فقط، فيما أشارت توقعات لحدوث أزمة حقيقية خلال الثلاث سنوات المقبلة، إذ قد يصل النقص في عدد المجندين الى 5 آلاف جندي كل عام، حتى بعد تسهيلات الجيش في تقصير فترة الخدمة العسكرية.²²⁵ إضافة لذلك ظاهرة التسرب من الخدمة مازالت مستمرة، فحسب المعطيات، 47٪ من الجنود المسجونين سُجنوا بسبب تهربهم من الجيش، و"أزمة الحافز" سابقة الذكر لم تُحل، فهناك تراجع كبير في دافعية المجندين للانضمام للوحدات القتالية، التي تعتبر نخبوية، حسب استطلاع كشفت عنه صحيفة يديعوت أحرונوت الإسرائيلية في نفس عام 2017، فجاءت نسب المحفز كما يلي:²²⁶

2015م : 71.9٪

2016م : 69.8٪

²²³ المصدر السابق، ص 12.

²²⁴ فيلك، مصدر سبق ذكره، ص 9-11.

²²⁵ "أزمة في الجيش الإسرائيلي .. نفور من التجنيد في الوحدات القتالية"، وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2017/12/4.

<http://qudspress.com/index.php?page=show&id=38778>

²²⁶ المصدر السابق.

2017م: 67٪

مع أنه في العام 2011م كانت نسبة الحافز 79٪. ويتوقع الجيش أن يُسدَّ العجز الحالي في أعداد المجندين بحلول عام 2023م ، وحتى أن يكون هناك فائض، لكنه يعزو ذلك لما أسماها تغييرات ديموغرافية.²²⁷

تعي الباحثة هنا أن انخفاض الرغبة في الخدمة العسكرية بشكل عام لا سيما في الوحدات القتالية، التي وجدت تعبيرها في أزمة الحافز وغيرها من الأزمات المختلفة مع الجيش، لا يتساوى مع موقف واضح وصريح برفض الخدمة العسكرية ذاتها، لكنه مؤشر قوي على أن صدعاً ما قد حدث في العلاقة بين الدولة وشرائح واسعة من مواطنيها، فالفتور في خدمة الدولة والتضحية من أجلها عن طريق إحدى أهم مؤسساتها ألا وهي العسكرية، يعبر في ثناياه ضمن أمور أخرى، عن حالة استياء من الدولة، وهو الذي لم يكن في الماضي غير البعيد أمراً مفروغاً منه وحسب، بل مفخرة.

المطلب الثالث: الأسباب الإثنية

زعمت الحركة الصهيونية بأن هدفها تجميع اليهود من كل بقاع الأرض لتقيم دولة ديموقراطية "في أرض الميعاد" يتساوى فيها جميع مواطنيها، إلا أن عنصرية اليهود الأوروبيين (الأشكناز) مؤسسي هذه الحركة ضد الشرق والشرقي، رسمت ممارساتها قبل وبعد إعلان الدولة. ففي عام 1936م كتب زئيف جابوتنسكي وهو من أهم المنظرين الصهاينة، مقالة بعنوان "الشرق"، حمد فيها الله أن اليهود الأوروبيين ليس لهم أي قاسم مشترك مع الشرق، وأنه لا بد من كنس كل مخلفات الروح الشرقية من أرض إسرائيل، وأوصى اليهود بطيِّ معافطهم عند المرور بأحياء شرقية لئلا يغطيها الغبار بأي طريقة كانت.²²⁸ كما أن الصحافة الإسرائيلية كانت تنعت المهاجرين اليهود الشرقيين (ويُسمون المزراحيم أو السفارديم أو اليهود العرب)، بأبشع النعوت، ففي عام 1949م ، كتبت أنهم في قمة التخلف والجهل، لا قدرة لهم على الروحانيات، ومنقادون لغرائزهم المتخلفة والوحشية.²²⁹

²²⁷ "IDF faces motivation, manpower slump", Ynetnews.com, 5/12/2017.

<https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5052485,00.html>

²²⁸ حليجل، علاء، "الشرقيون يتهمون!"، قضايا إسرائيلية، عدد 2، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2001، ص 61-62. (نسخة الكترونية).

https://www.madarcenter.org/index.php?option=com_dropfiles&format=&task=frontfile.download&catid=414&id=117&Itemid=100000000000

²²⁹ المصدر السابق، ص 62.

هذه النظرة الدونية بل الإحتقار للمزراحيين تسبب في معاناتهم حتى قبل هجرتهم لإسرائيل، ففي معسكرات الإنتقال التي أقامها الصهاينة في شمال إفريقيا لتسهيل هجرة المزراحيين، كانت الأوضاع مزرية، على عكس تلك التي أقيمت للأشكناز، وعندما عدل بعض المزراحيين عن قرار الهجرة بعدما وصلت أنباء عن سوء معاملتهم في إسرائيل، أخذ البعض الآخر الى سطح المراكب بالقوة.²³⁰ ظنّ المهاجرون الشرقيون أنه سيتم استقبالهم بحفاوة في إسرائيل، لكنهم بدلاً من ذلك شعروا بمذلة كبيرة، لأنه بمجرد نزولهم من الطائرات، رُشوا بمادة ال "دي دي تي" ²³¹ التي هي مبيد حشري، على اعتبار أن البلاد العربية والإسلامية التي قدموا منها، تنتشر فيها الأمراض.

نُقلوا للعيش في "معبروت"، جمع "معبراه"، و" هي عبارة عن مخيمات سكن مؤقتة أقيمت خصيصاً لاستيعاب أفواج المهاجرين في إسرائيل في سنوات الخمسين ... من أجل توفير احتياجات المهاجرين للسكن حتى يتمكنوا من الانتقال الى بيوت ثابتة"²³²، والعيش في قرى نائية وضواحي المدن، بالإضافة الى "بلدات التطوير" التي أنشأتها إسرائيل في مناطق ريفية وحدودية بعيدة عن المركز، هدفت لتعزيز الحدود ضد الهجمات العسكرية العربية وأي محاولات من اللاجئين الفلسطينيين للعودة لوطنهم، وبالتالي تعزيز الحدود تم أساساً على حساب أرواح المزراحيين.²³³ وفي الحالات التي أسكنوا فيها في بيوت قائمة، كانت لعائلات فلسطينية سابقاً، فقد عملت سياسة استيعاب المهاجرين وقتها على زج أعداد كبيرة في مسكن واحد، على اعتبار أن هذا وضع طبيعي بالنسبة لتلك العائلات، إضافة لسياسة التشتيت التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية، فقد وزعت مجموعات المزراحيين عبر البلد، ضد رغبتهم، ففرقت العائلات والمجموعات.²³⁴ كذلك طالبتهم الوكالة اليهودية في المعبروت بإعالة أنفسهم بأنفسهم بسبب شح الموارد، وهي التي وفرت المسكن والمأكل في مخيمات المهاجرين الأولى، وهنا كانت بداية الضائقة الاقتصادية وحالات الفقر بين المزراحيين،²³⁵ خصوصاً أنه " تم الزج فعليا بكل المثقفين والمتعلمين وأبناء الطبقة الوسطى من الشرقيين في أعمال يدوية بعيدة عن مجالات تخصصهم".²³⁶

²³⁰ شوحت، إيلا حبيبة، "اليهود الشرقيون في إسرائيل: الصهيونية من وجهة نظر ضحاياها اليهود"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 9، العدد 36، 1988م، ص 3-4.

<https://tinyurl.com/y7heolwx>

²³¹ حليجل، "الشرقيون يتهمون!"، مصدر سبق ذكره، ص 61.

²³² غانم، هندية، "رواية" متساوون ومتساوون أكثر" لسامي ميخائيل، قضايا إسرائيلية، عدد 62، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2016، ص 132. (نسخة الكترونية).

https://www.madarcenter.org/index.php?option=com_dropfiles&format=&task=frontfile.download&catid=598&id=883&Itemid=100000000000

²³³ شوحت، مصدر سبق ذكره، ص 5.

²³⁴ المصدر السابق، ص 5.

²³⁵ غانم، مصدر سبق ذكره، ص 132.

²³⁶ المصدر السابق، ص 132.

رغبت المؤسسة الصهيونية الإشكنازية استخدام المزارحيم كأيدي عاملة رخيصة لينافسوا العرب الفلسطينيين، استكمالاً لبناء الدولة، واستمراراً في التمييز العنصري، فاستخدموا في أعمال غير ماهرة مثل عمال بناء، تسوية الأرض في مشاريع الزراعة الممكنة، ثم بروليتاريا صناعية، ووجدت أحياناً أوضاع كان فيها المزارحيم المتعلمون عمالاً غير مهرة، بينما عمل الأشكناز الأقل تعليماً في مواقع إدارية عالية. تُسمى هجرة اليهود لإسرائيل "علياه"، وتعني حرفياً صعود، على اعتبار أنها متميزة عن غيرها من الهجرات العادية في بُعدها الديني، فتصف الباحثة الإسرائيلية المزارحية من يهود العراق إيلاً شوحط بعد هذه الأمثلة وغيرها أن ما حدث مع المهاجرين الأشكناز كان فعلياً "علياه"، كان تحسناً فردياً وجماعياً، كان حلاً للإضطهاد وحماية للثقافة، بينما ما اختبره المزارحيم كان "يريداه"، أي انحداراً، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، خسارة لهويتهم وتراثهم،²³⁷

نظام التعليم الإسرائيلي كذلك مشوبٌ بالتمييز العرقي، فالمدارس في الأحياء الأشكنازية أعلى مستوى، وأفضل مُدرسيناً من المدارس التي يدرس بها معظم المزارحيم، والمُصنفة من قبل وزارة التربية أنها "لمن هم بحاجة لتطوير"، وهو نظام يوجه الطلبة الأشكناز لمواقع مهمة في مهن الياقات البيض، والمزارحيم لمواقع دنيا من الياقات الزرق، كما أنه يعيد إنتاج نفسه، على صعيد التعليم وباقي الأصعدة.²³⁸

نجد في حادثة أطفال اليمن المخطوفين مثلاً صارخاً لاحتقار اليهود الأوروبيين لحياة الشرقيين، فقد حُطف حوالي 600 طفل يماني من أهلهم لكي تتبناهم عائلات أشكنازية لم تُرزق أطفالاً، وقيل للوالدين إن الأطفال قد توفوا، ضمن مؤامرة اشترك فيها أطباء وممرضون وحتى الحكومة، وأصدرت شهادات وفاة مزورة لإسكات الآباء، الذين شكّوا في صحة الأقوال، بما أنهم لم يُعطوا جنث أطفالهم "الموتى" لدفنها.²³⁹

كان متوقعاً أن يصل الوضع بالمزارحيم أن يحتجوا ويطالبوا بإحقاق حقوقهم، لكن عندما قام بالفعل نشطاء من حي وادي الصليب في حيفا عام 1959م بتظاهرة للدفاع عن مصالح الشرقيين، وقعت مواجهات عنيفة بين الشرطة والمتظاهرين، انتشرت بعدها مظاهرات ونشاطات أخر في عدة

²³⁷شوحط، مصدر سبق ذكره، ص 6-7.

²³⁸المصدر السابق، ص 9-10.

²³⁹المصدر السابق، ص 4.

مناطق من البلاد قبل أن تخدم، ويُعتقل معظم النشطاء المركزيين فيها. وعلى الرغم من أن الوعي المجتمعي لمشاكل المزراحيين قد ازداد نتيجة هذه التظاهرات، إلا أن وضعهم لم يتغير بصورة حقيقية.²⁴⁰

بقيت العلاقات الأشكنازية- المزراحية على حالها حوالي عقداً من الزمن، ثم عادت فاشتعلت عام 1970م، بعد أن رأى الشرقيون الامتيازات الاقتصادية التي تمتع بها المهاجرون الجدد (وقتها) من الاتحاد السوفييتي (سابقاً)، والاستقبال الحار الذي حظوا به من قبل السلطات والإعلام، فزادت مشاعر الحنقة لديهم. نشأت حركة "الفهود السود" في نهايات عام 1970م وبدايات عام 1971م من مجموعة شبان من أصل مغربي من حي المصراة الفقير في القدس، لم يتجاوز معظمهم عامهم العشرين ومنتسبين من المدارس الابتدائية، بالإضافة إلى قضائهم فترات مختلفة في مؤسسات للشبيبة الجانحة وبالتالي لم يخدموا في الجيش، كما لم يعملوا في وظائف ثابتة، ومنهم من لم يعمل أبداً،²⁴¹ فكانت خطوة جديدة في النضال الشرقي.

اختاروا الاسم استلهاماً من "حزب الفهود السود" (Black Panther Party) للأمريكيين الأفارقة الذين سبقوهم في مطالب العدالة الاجتماعية للسود في الولايات المتحدة، من تعليم وسكن ووظائف عمل وتدريب تاريخهم الحقيقي ودورهم في المجتمع الحاضر (وقتها)، كما إيقاف التمييز في المعاملة بناء على العرق، خصوصاً وحشية معاملة الشرطة وظلم محاكم القضاء. طالب الفهود الإسرائيليون بالتعليم والسكن والمساواة مع المهاجرين الجدد، ورفع الأجور وتخفيض الضرائب لمعيلي العائلات الكبيرة، والقضاء على الفقر ومؤسسات الشبيبة الجانحة، وإيجاد البدائل عنها مثل المدارس المهنية والزراعية، وتمثيل الشرقيين في جميع المؤسسات؛ طالبوا بحصة متساوية من الكعكة وإلا فلن تكون هناك كعكة.²⁴²

مظاهرات ونشاطات الفهود عرّت بشكل كامل أمام المجتمع الإسرائيلي حالة الفقر والظلم واليأس التي يعيشها المزراحيين، لكن ذلك لم يمنع المؤسسة الحاكمة من محاولة التصدي لهم بالوسائل

²⁴⁰ حليل، علاء، "ثلاثون عاماً على حركة الفهود السود: انتفاضة اليهود الشرقيين"، قضايا إسرائيلية، عدد 4، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2001، ص 61. (نسخة الكترونية).

https://www.madarcenter.org/index.php?option=com_dropfiles&format=&task=frontfile.download&catid=404&id=159&Itemid=1000000000000

²⁴¹ حليل، "ثلاثون عاماً على حركة الفهود السود.."، مصدر سبق ذكره، ص 61-62.

²⁴² المصدر السابق، ص 63.

المختلفة، من تصويرهم في الصحافة بالمنحرفين والحثالة واتهامهم بمحاولة تقسيم الأمة، الى تدابير العصا والجزرة المعروفة من محاولات شراء واحتواء، أو مضايقات وسجن وتعذيب.²⁴³ ليس مستغرباً بعد هذا أن يستخدم المزراحيم تعابير "الدولة الأشكنازية"، و"الصحف الأشكنازية" و"الأحزاب الأشكنازية"، وأحياناً "الجيش الأشكنازي"، كما ليس مستغرباً أن يفرّ الكثير منهم من الجيش لأنهم لا يريدون "إعطاء أي شيء لهذه الدولة الأشكنازية".²⁴⁴

لاحظ الدكتور مؤير عمور، وهو باحث إسرائيلي مزراحي، ومحاضر في جامعة كونكورديا (Concordia university) الكندية، أنه بالنسبة لجهاز التصنيف والاختيار العسكري للمجندين والمجنّدات الجدد، يحصل الشريون بشكل عام على علامات متدنية مقارنة مع الأشكناز، مما يؤهل الأشكناز للمناصب العليا في الجيش، على عكس الشريين؛ كما أن هناك تقارباً كبيراً بين الأصل العرقي وبين العلامات المتدنية والتهرب والتغيّب عن الخدمة العسكرية.²⁴⁵ يصفهم عمور بالرافضين الاجتماعيين، ويقول إنهم لا يعتبرون أنفسهم مدينين للمجتمع الإسرائيلي أو الجيش بشيء، فالجيش سلطة قمعية والمجتمع كيان غريب غير عادل ولم يعطهم شيئاً، وبالتالي لا يحق له المطالبة بأي مقابل.²⁴⁶

حرص الجيش الإسرائيلي، كما يوضح بروفسور يورام بيرري، أن تبقى التركيبة الاجتماعية للنخبة العسكرية في الجيش من النخب القديمة، أي رجال اشكناز علمانيون من حركة العمل؛ وبفضل إمكانية تحويل المكانة العسكرية العالية الى نظيرتها المدنية، لم يعكس الجيش المنظومة الطبقيّة للمجتمع الإسرائيلي فقط، لكنه ساعد على استنساخها، بحيث خلق حلقة مفرغة تُحدّد فيها الخلفية الاجتماعية نوعية الخدمة العسكرية، كما تؤثر الخدمة العسكرية على ثبات الوضع الطبقي في المجتمع.²⁴⁷ لكن بعد التغيرات التي حدثت في إسرائيل مع التحول للرأسمالية والعلمنة، وتأثيرها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وما نتج عنها من أزمة الحافز للتجنّد والخدمة في الوحدات المقاتلة، بعزوف الشبيبة الاشكنازية العلمانية من الطبقات المتوسطة والعليا، التي سبق الحديث عنها، وَجَدت مجموعات أخرى في المجتمع، كانت تُعتبر هامشية، فرصتها لتملأ هذا الفراغ، وتجد طريقها الى

²⁴³شوحط، مصدر سبق ذكره، ص 12-13.

²⁴⁴شوحط، مصدر سبق ذكره، ص 13.

²⁴⁵عمور، مصدر سبق ذكره، ص 42.

²⁴⁶المصدر السابق، ص 43.

²⁴⁷بيرري، مصدر سبق ذكره، ص 55-56.

النخبة العسكرية؛ ومن ذلك الموقع، تستطيع أن تحاول التأثير على الهوية الجمعية، وتدفع بمصالحها قُدماً، وتُحسّن من مكانتها الاجتماعية؛ ومن هذه المجموعات الصهاينة المتدينون، والمهاجرون، والشرقيون، والنساء.²⁴⁸

بالنسبة للمهاجرين الروس الذين قَدِموا في نهاية الثمانينيات، وهم يُعتبروا ضمن الاثنية الأشكنازية، فقد كانت هناك تقديرات أولية بشأنهم تفيد بعدم رغبتهم بالالتحام بالمجتمع الإسرائيلي أو الجيش، وبالفعل كانت هناك توجهات تعارض الخدمة العسكرية، لكن التوجه الآخر رأى في دخول الجيش منفعة، سواء لأسباب قومية أو للمكاسب المادية، فمُنذ انتفاضة الأقصى عام 2000م، ارتفع معدل تجنّدهم في الجيش عن وزنهم النسبي في عدد السكان.²⁴⁹

أما المزراحيين فقد بدأت نسبتهم تزداد بشكل واضح في جميع فئات الضباط في الجيش في منتصف التسعينيات، حتى وصلوا لأن يكون ستة من بين ثمانية عشر جنراً في رئاسة أركان الجيش من أصل شرقي في العقد الأول من القرن الحالي.²⁵⁰ وقد أدرك الجيش أن لديه مخزوناً جديداً مهماً من شبان ذوي قدرة عالية وحوافز عالية للعمل، وإن كانت منطلقاتهم مختلفة، فرأى من المصلحة أن يهتم بدوره بتشجيعهم من خلال استثماره في تلامذة الثانوية المتفوقين في بلدات التطوير.²⁵¹

نرى من هذا أن التمييز العنصري ضد المزراحيين في إسرائيل تمخض عن تيّارين متناقضين، رأى أحدهما منطقاً في التسرب والتهرب من الجيش لأنه لا يرغب في إعطاء أي شيء للدولة الأشكنازية، بينما تمسك الآخر بالجيش كوسيلة لكسر الحلقة المفرغة التي يدور فيها، فيُحسّن من وضعه الفردي كبدية لتحسّن الوضع الجمعي. كما أن حالة "انفصام الشخصية" التي أنتجت حياة في مجتمع أشكنازي فرض رؤيته وثقافته، عرّف العربي على أنه العدو، والشرقي على أنه رجعي متخلف، أجبرت هذه الحالة المزراحيين على رفض وكرهية "جزئهم العربي"، ومحاولة التماهي والتوافق مع الثقافة الجديدة السائدة، بدافع الحاجة للتأقلم، فنتجت عن ذلك المغالاة في التوجهات القومية، من منطلق محاولة اثبات أن المزراحي ليس العربي الذي لا يؤمن جانبه، بل على العكس، هو أكثر "يهودية" من الأشكنازي.

²⁴⁸المصدر السابق، ص 57.

²⁴⁹بيرري، مصدر سبق ذكره، ص 58.

²⁵⁰المصدر السابق، ص 59.

²⁵¹المصدر السابق، ص 59-60.

عانى اليهود الأثيوبيون الذين يُطلق عليهم "الفلاشا" بعد جلبهم الى إسرائيل في الثمانينيات وبداية التسعينيات، ما عاناه الشرقيون في الخمسينيات، بل زادوا عنهم بسبب لون بشرتهم الأسمر، والتشكيك في يهوديتهم. فقد رفضت المؤسسة الدينية الإسرائيلية الاعتراف بيهوديتهم، وطالبتهم بعبور عملية التهوديد المشددة، ما اعتبروه إهانة وعنصرية، وأكثر من ذلك رفضت المؤسسة الطبية قبول دمائهم المُتبرّع بها خوف المخاطرة من أن تكون ملوثة بمرض الإيدز، فألقت بها في القمامة.²⁵² والحقيقة أن التمييز ضدهم وصل حتى الى الجيش، حيث كانت سياسة الجيش تعمل على تشتيت الأثيوبيين داخله ولا يطورون ثقافتهم، مقارنة بالمهاجرين الروس، الذين أُسّح لهم بصورة غير رسمية المحافظة على ثقافتهم المحلية.²⁵³ يُميّز ضد الأثيوبيين أيضاً بأنهم يعيشون ضمن تجمعات سكنية محددة، في بيئة فقيرة تفتقد للكثير من الخدمات المتوفرة لليهود البيض، وتنتشر بينهم البطالة.²⁵⁴

خرج الأثيوبيون الفلاشا في مظاهرات عديدة منددة بالتمييز العنصري ضدهم كما فعل قبلهم الشرقيون، ففي يناير عام 2012م، اقتحم نحو ثلاثة آلاف منهم مقر الكنيست للاحتجاج، بعدما رفضت تجمعات لليهود البيض بيع أو تأجير بيوت لليهود الأثيوبيين، وكان أحد الشعارات التي رفعوها: "دمنا الأحمر يصلح فقط للحروب"،²⁵⁵ في إشارة منهم الى أن العقد المجتمعي غير المكتوب الذي يُفترض أن يُساوي بين دم ودم، بمعنى أن يشرك وبصورة كاملة المجموعة التي تضع حياتها على المحك لأجل الدولة ومواطنيها، قد خُرق من قبل الدولة. ظهر هذا الخرق بشكل صارخ في نيسان عام 2015م، عندما صورت كاميرات فيديو شرطياً أبيض ينهال بالضرب المبرح على جندي أثيوبي، واسمه دماس بيكدا، يرتدي زيّه العسكري، دون أن يقترب أي ذنب، وقد انتشر هذا الفيديو بشكل واسع، وأثار سخط الأثيوبيين فاندلعت إثره مظاهرات واحتجاجات واسعة وعنيفة في الشارع الإسرائيلي. ما زاد من غضب الأثيوبيين أنها لم تكن الحادثة الوحيدة، فاعتداءات الشرطة والعنف البوليسي الممارس ضدهم أصبح روتينياً، لكن قبل الحادثة بأسبوع، وقعت حادثة أخرى لشاب حريدي تجنّد في الجيش، أُعْتدي

²⁵² "اليهود الشرقيون في إسرائيل"، برنامج تحت المجهر، قناة الجزيرة، تاريخ الحلقة: 1999/08/19.
<http://www.aljazeera.net/programs/infocus/2005/1/10/اليهود-الشرقيون-في-إسرائيل>
²⁵³ لومسكي- فيدر، عدنه، وإيال بن- آري، "من "شعب في الزي الرسمي" الى "أزياء رسمية مختلفة لشعب"- الاحتراف والتنوع في الجيش الإسرائيلي"، قضايا إسرائيلية، عدد 28، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2007، ص72.
²⁵⁴ "نظرة على الإسرائيليين من أصول إثيوبية"، سكاى نيوز عربية، 2015/5/4.
²⁵⁵ نظرة-الإسرائيليين-أصول-إثيوبية-742995-<https://www.skynewsarabia.com/world/742995-نظرة-الإسرائيليين-أصول-إثيوبية>
المصدر السابق.²⁵⁵

وَبُصِقَ عَلَيْهِ فِي الشَّارِعِ، فَهَبَّتْ قِيَادَةُ الْجَيْشِ وَطَالِبَتِ بِمَعَاقِبَةِ الْمُعْتَدِينَ عَلَى الشَّابِّ، لَكِنْ فِي حَالَةِ الْأَثْيُوبِيِّ، لَمْ يَحْرُكْ أَحَدٌ سَاكِنًا، بَلْ تَمَّ إِغْلَاقُ مَلَفِ التَّحْقِيقِ ضِدَّ الشَّرْطِيِّ وَلَمْ تُوجَّهْ لَهُ لَائِحَةُ اتِّهَامٍ.²⁵⁶

حدا كل ما سبق لأن يقرر 322 شاباً أثيوبياً توقيع ونشر عريضة يرفضون فيها الخدمة العسكرية في الإحتياط، في سبتمبر عام 2016م، حتى تتوقف أنواع التمييز العنصري ضدهم، وقد فندوا لائحة اتهام طويلة شملت تظلماتهم ضد مراكز الاستيعاب، والمدارس التي يتعلمون فيها والتي هي في الدرك الأسفل، وأخرى ترفض انضمام الطلاب الأثيوبيين إليها، واتلاف تبرعات الدم السابقة الذكر، والفصل في أماكن السكن، والمقابر، وحتى الخدمات الدينية التي تقدمها المحاكم الدينية (الحاخامية)، ناهيك طبعاً عن العنف البوليسي المتكرر، خصوصاً ان كثيرين من هؤلاء الجنود الموقعين ذاقوا على جلودهم شخصياً الاعتداءات والإهانات، وبالتالي قيل إن الدعوات لرفض الخدمة بدأت من هناك. وصل هؤلاء الجنود الى نتيجة حتمية مفادها أن كل ما فعلوه سابقاً من احتجاجات ومظاهرات ومشاركة في لجان وجلسات مع ممثلين حكوميين لتغيير الوضع، لم تؤت ثمارها، فلم يبق سوى الاحتجاج برفض الخدمة؛ فليس الجيش هو البقرة المقدسة كما حُذروا، بل يرون أنهم هم كبشر، هم المقدسين.²⁵⁷

المطلب الرابع: الأسباب الضميرية

الفرع الأول: الموقف اللاعنفي (Pacifists)

"تعرف منظمة العفو الدولية المعارض على أداء الخدمة العسكرية بدافع الضمير بأنه أي شخص مؤهل للتجنيد لأداء الخدمة العسكرية أو للتسجيل لأداء الخدمة العسكرية، ولكنه يرفض تأدية الخدمة العسكرية أو المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في الحروب أو النزاعات المسلحة لأسباب نابعة من الضمير، أو استناداً إلى اقتناع عميق يستند إلى دوافع دينية أو أخلاقية، أو إنسانية أو فلسفية أو ما شابه ذلك من الدوافع. وينطبق هذا التعريف بالمثل على الأشخاص الذين يرفضون الخدمة في جميع الحروب والأشخاص الذين

²⁵⁶ "لن نخدم في الجيش طالما بقيت العنصرية في إسرائيل "حالة طبيعية""، تقارير، وثائق، تغطيات خاصة، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2016/09/20.

/المشهد-الإسرائيلي/تقارير،-وثائق،-تغطيات-خاصة/6076-لن-نخدم-في-الجيش-طالما-بقيت-العنصرية-مدار-https://www.madarcntr.org/ في-إسرائيل-حالة-طبيعية

²⁵⁷المصدر السابق.

يرفضون المشاركة، بشكل مباشر أو غير مباشر، في حروب أو نزاعات مسلحة بعينها (المعتضون الانتقائيون).

كما ترى منظمة العفو الدولية أنه يندرج في عداد المعتضين على الخدمة العسكرية بدافع الضمير أي شخص يخدم فعلاً في القوات المسلحة ولكنه يرفض الاستمرار في الخدمة لأسباب نابعة من الضمير، أو نابعة من اقتناع عميق".²⁵⁸

يتضح من التعريف السابق، أن هناك فئتان مما يُسمى بالرافضين الضميريين، تُعرف إحداهما باللاعنفية، أي أنها تنبذ العنف وترفض التجنّد في أي جيش وحمل السلاح والمشاركة في أي حرب مهما كانت أسبابها، بل محاولة إيجاد حلول بالطرق السلمية (pacifist)، والأخرى لا تمنع من حيث المبدأ الإنخراط في جيوش أو حروب، لكنها تمنع إذا رأت مخالفة للضمير فيما تفعله، وبالتالي رفضها أسبابه منبعا سياسياً أو أخلاقياً، ويُعرفون بالانتقائيين (selective refusal). منظمة العفو الدولية لا تفرّق بين الفئتين من حيث الاعتراف بالحق الإنساني لكليهما في الرفض والدفاع عنهما، لكن هذه النظرة ليست عالمية تماماً كما سنرى في حالة إسرائيل، وبالتالي فيما يختص بهذه الدراسة، نفرّق بين الرفض الضميري اللاعنف، والرفض الضميري الانتقائي.

إحدى نتائج أهوال الحرب العالمية الأولى كانت تأسيس المنظمة العالمية لمناهضة الحروب (War Resisters' International) واختصاراً WRI، عام 1921م في هولندا، ومقرها في لندن في بريطانيا، لتسعى في نشر أيديولوجيتها اللاعنفية، بأن الحرب جريمة ضد الإنسانية، وبالتالي وجب على البشر أن يرفضوا مساندة أي حرب برفض المشاركة فيها بأي شكل من الأشكال، بل ومحاولة إزالة كل مسببات الحروب.²⁵⁹ وبانتشار فروع عديدة لهذه المنظمة في جميع بلدان العالم، كان أن الرافضين الأوائل للخدمة العسكرية في فترة اليشوف اليهودي قبل الإعلان عن الدولة، من ضمن أولئك المهاجرين الأوروبيين إلى فلسطين الذين حملوا معهم هذه الأفكار.

²⁵⁸ "إسرائيل: ثمن المبادئ: سجن المعتضين ضميرياً على أداء الخدمة العسكرية"، تقرير منظمة العفو الدولية، رقم: MDE 15/049/1999.

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde15/049/1999/ar/>

²⁵⁹ الموقع الرسمي على الانترنت للمنظمة العالمية لمناهضة الحروب.

https://www.wri-irg.org/en/network/about_wri

والخدمة العسكرية (الإسرائيلية) الإجبارية بدأت حقيقة في فترة اليشوف، فكان متوقّعا من الشبان اليهود التطوُّع للانضمام إما للفرقة اليهودية في الجيش البريطاني في فلسطين المنتدبة، أو للهاجاناه،²⁶⁰ وكانت سلطة اليشوف تسيطر على تنفيذ هذا الأمر عن طريق الضغط المجتمعي، من خلال النظر للقدرة على الانضمام للجيش على أنها امتياز، بعد أن كان اليهود في أوروبا مضطهدون وعُزّل لا يملكون قدرة الدفاع عن أنفسهم ومجتمعاتهم، كما أنها أمست حاجة ملحة بعد الهجرة لفلسطين، بما أنهم يعيشون في محيطٍ معادٍ يرفض وجودهم فيه كونهم اغتصبوا أرضه، ويتوقعون قيام حرب في أي وقت.

إضافة إلى الضغط المجتمعي، نفذت سلطة اليشوف رؤيتها في تجنيد الشعب عن طريق الضرب والتهديد بالضرب لمن رفض، إضافة لإغلاق كافة أبواب العمل في وجوههم بوضع أسمائهم على قائمة سوداء.²⁶¹

كتب ديفيد إنجل (David Engel) في العام 1943م، وهو مهاجر من المانيا إلى فلسطين قبل الحرب العالمية الثانية، إلى المقر الرئيسي للمنظمة العالمية لمناهضة الحروب (WRI) في لندن، كما كتب إليها غيره كثيرون، يشكي الأوضاع الصعبة وعدم القدرة على الحصول على عمل بعد رفضه الخدمة العسكرية بسبب قناعاته اللاعنفية، وقد طُرد مرتين من مدن إقامته، ثم قرر في يناير عام 1946م إنشاء فرع للمنظمة في فلسطين، بات يعرف بـ War Resisters' International- Israel section أو (WRII)، ضم عديد الرفضين الضميريين في ذلك الوقت، ولعب دوراً بارزاً في محاولة الدفاع عن حقوقهم.²⁶² كان من ضمن المجموعة المؤسسة الأولى إلى جانب إنجل، ناتان خوفشي (Nathan Chofshi)، وجوزيف أبيليا (Abileah Joseph)، من أهم أسماء الرفضين في ذلك الوقت.

لكن في مايو من نفس عام التأسيس، قرر إنجل الاستقالة كأمين السر، بسبب عدم مشاطرته الرأي السائد للبقية، بأن فرع المنظمة يجب أن يكون صهيونياً.²⁶³

²⁶⁰ Blatt, Martin, Uri Davis, and Paul Kleinbaum, *Dissent & Ideology in Israel: Resistance to the Draft 1948-1973*, Ithaca Press, London, 1975, p:37, 49.

²⁶¹ Blatt، مصدر سبق ذكره، ص37، 49.

²⁶² Simoni, Marcella, “ “Hello Pacifist” War Resisters in Israel’s First Decade”, *Quest. Issues in Contemporary Jewish History*, Journal of Fondazione CDEC, issue 5, 2013.

<http://www.quest-cdecjournal.it/focus.php?id=335>

²⁶³المصدر السابق.

برغم أن معظم الرافضين الأوائل اشتروا في مبدأ اللاعنافية، وهو بحد ذاته انشقاق عن التيار المجتمعي السائد، إلا أن معتقداتهم تباينت من النقيض إلى النقيض، فمنهم من كان نباتياً، ومنهم من اعترض على مبدأ وجود الدول بحد ذاته، ومبدأ المشاعر القومية، إلى رفض المؤسسة العسكرية، بل إلى مغزى الصهيونية بحد ذاتها. فنائان خوفشي، آمن بما أسماها الصهيونية الروحانية اللاعنافية، التي اعتبر أن لا علاقة لها بإقامة دولة يهودية على "أرض إسرائيل"، ورفض من حاولوا إدخال روح العنف إليها، ولم يعتبر أن لليهود فقط حقوق في فلسطين بل العرب أيضاً، وبالتالي في رأيه كان لا بد من حل؛ رأى أن الصهيونية هدفها الهجرة لفلسطين، والعمل في الزراعة، تحصيل القوات من عمل اليمين، وإعادة إحياء الروح اليهودية العبرية، وأن الصهيونية ومناهضة الحرب والعنف، وُجدا على أرضية الدين اليهودي والضمير.²⁶⁴ حاول خوفشي هنا أن يُوفق بين مبدأي اللاعنافية والصهيونية، اعتبر في تحليله السابق أن للجماعات اليهودية حقوق في فلسطين، ولم يفسر كيف يمكن لليهود بهجرتهم لفلسطين ألا يعتدوا على حقوق الشعب الموجود، حتى لو لم يُقيموا دولة يهودية.

حاول كثير من الرافضين الأوائل، أن يوفقوا كما حاول خوفشي، فمثلاً قال الرافض جوزيف، إن لديه رؤية مسيحية بالنسبة للصهيونية، أن يكون الشعب اليهودي مثلاً للأمم في التعايش بسلام مع الجار، وأنه لم يكن من حق اليهود اغتصاب الأرض عنوة، بل كان من المفترض من الصهيونية أن تطلب الإذن من إخوتهم العرب بالعودة إلى البلاد، لأنه لا يرى حقاً تاريخياً لليهود هنا؛²⁶⁵ لكن على الرغم من سمو إنسانية هذه النظرة، إلا أنها تبقى روحانية سطحية لا واقعية، ولا تتناقص فرضية رفض العرب لهذا "الطلب" مثلاً.

أما شالوم فالقومية (Nationalism) في نظره جريمة ضد الإنسانية، والوضع المثالي هو إزالة كل الكينونات القومية، لكن بما أنها موجودة فعلاً، فيعتبر أن للصهيونية أيضاً الحق في الوجود؛ يرى أيضاً أنه كان لا بد لليهود أن يؤمنوا لأنفسهم مكاناً وبالتالي كان "من الطبيعي أن ينحوا العرب جانباً"، لكن في نفس الوقت، ليس للسكان الأصليين العرب ولا يجب أن يكون عليهم واجب أخلاقي لأن يدفعوا ثمناً لحل المشكلة اليهودية.²⁶⁶ يظهر مما سبق التناقض واضحاً في آرائه.

²⁶⁴ Blatt، مصدر سبق ذكره، ص: 24-26، 30.

²⁶⁵ المصدر السابق، ص: 52.

²⁶⁶ المصدر السابق، ص: 56-57.

مسألة عدم التوافق هذه كانت من الأهمية بمكان، بحيث تطرّق لها بعض الصهاينة البارزين، مثل آرثر روبين (Arthur Rupin)، الذي قال عام 1928م إنه يصعب توافق الصهيونية مع الأخلاق، وعام 1936م اعترف بأنه ليس فقط صعباً بل مستحيلاً، بسبب أنه ببساطة في عملية توطين اليهود على الأرض، بالضرورة سوف يُقتلع الفلسطينيون.²⁶⁷ الفيلسوف والكاتب والمفكر الصهيوني مارتن بوبر (Martin Buber)، الذي كان مدافعاً شرساً عن حل الدولة ثنائية القومية، وأصبح معروفاً أكثر كخائن للصهيونية وليس كقائد لها، قال في نهاية المطاف، إنه قَبِلَ دولة إسرائيل كخاصته، وإنه لا يوافق مع مَنْ يعترضون على الشكل الواقعي والحقيقي الذي اتخذته " الإستقلال اليهودي".²⁶⁸

وُجِدَت هذه النظرة المشتركة التي لم تستطع برغم الأفكار التي ربما تُعتبر تقدمية في ذلك الوقت، إلا أن تُعتبر أن لليهود حقاً في فلسطين وفي الهجرة إليها، وحاولت إيجاد تبريرات في قناعات عدة مثل الأخوية الإنسانية بين جميع البشر، والحق لأيّ كان بالهجرة لأي بقعة على الأرض، وأن الأرض ملك للساكنين فوقها وليس لنظام حاكم، لكنها وقفت عند نقطة الاعتراف بأن الأرض هي ملك لسكانها الأصليين فقط، ولهم وحدهم. لكن في مقابل هذه النظرة المشتركة والتي هي صهيونية بامتياز، وُجِدَ رافضون رأوا أن الصهيونية بتعريفها البسيط هي تحويل فلسطين الى دولة يهودية، ما يقود بالضرورة الى الاعتداء على الحقوق السياسية والاجتماعية للشعب الموجود فيها، وبالتالي كانوا لا-صهيونيين بشكل واضح.

بعد إعلان إسرائيل لنفسها كدولة عام 1948م، أشرفت وزارة الدفاع على موضوع رفض الخدمة العسكرية، وكان تعامل السلطات مع الراضين عشوائياً تماماً، وتختلف طرائق المضايقات من حالة لأخرى، فمنهم من حُبس لفترات قصيرة، وآخرون حُرّموا من الطوابع الخاصة بالمواد الغذائية في فترة التقشف حتى منتصف الخمسينيات، وآخرون مُنعوا من السفر بسبب مصادرة جوازات سفرهم أو عدم منحهم تأشيرة مغادرة؛ كما أن الحلول والتسويات المُقترحة من قبل السلطات اختلفت أيضاً، فهناك من أعتقهم بشكل كامل، وهناك من عرضت عليهم الخدمة في وحدات غير قتالية، أو خدمة بديلة.²⁶⁹ كما أنه في كل الحالات حتى حرب عام 1967م، كان تعامل السلطات ليئناً أكثر مع الذين رفضوا

²⁶⁷ Blatt، مصدر سبق ذكره، ص 141.

²⁶⁸ المصدر السابق، ص 141.

²⁶⁹ المصدر السابق، ص 17.

الخدمة قبل خضوعهم لعملية التجنيد، مقارنة بأولئك الذين رفضوا بعد تجنيدهم، ومع الذين لم يجذبوا وسائل الإعلام.²⁷⁰ كذلك نرى أن الرفض كان عملاً فردياً.²⁷¹

يمكن أن نعتبر أن جوزيف أبيليا كان أول رافض ضميري لا-عنفي حوكم بمحكمة عسكرية في حادثة الدولة في عام 1948م، واعتُبر حكمها لئناً لكن بكلمات قاسية لا تخلو من سخرية، فقد حكمت أن يؤدي واجبات لا تحتاج لاستخدام القوة ولا تسيء الى ضميره، في وقت تحارب فيه الأمة من أجل حياته، وأن يدفع غرامة مالية؛ في نهاية المطاف تم تسريحه من الخدمة لأسباب صحية، وهو ما اعتبره محاولة لحفظ ماء الوجه.²⁷²

الرافض اللاعنفي الأبرز في حقبة الخمسينيات كان أمنون زخروني (Amnon Zichrony)، الذي اعتُبر وضعه صعباً، فهو من جهة وُلد في إسرائيل على عكس خوفشي وأبيليا، ما غير نظرة السلطات لمجموعة الرافضين الضميريين، كأفراد غربيي الأطوار من مواليد الخارج، ومن جهة أخرى رفض الخدمة بعد تجنيده وليس قبله، فقد تم تجنيده عام 1953م، لكنه رفض القسّم وحمل السلاح، فتم نقله لخدمة غير قتالية في المجال الطبي، وهو ما رفضه أيضاً، وبدأ إضراباً عن الطعام قبل عدة أيام من بدأ محاكمته العسكرية عام 1954م، التي لم يفتتح فيها القضاة بمبادئه اللاعنفية، وأصدروا أمراً بحبسه، لكنه أدخل للمستشفى إثر تدهور حالته الصحية نتيجة الإضراب، الذي استمر 23 يوماً. منظمة مناهضي الحروب وكذلك فرعها الإسرائيلي وقفنا الى جانب زخروني، بإرسال رسائل للمسؤولين ومطالبة شخصيات معروفة بالتدخل، كما نُظِم احتجاجٌ عالمي لأجله، فحازت قصته على تغطية إعلامية كبيرة محلياً وعالمياً، حملت معها متعاطفين معه كما منتقدين له، لكن المجتمع الإسرائيلي عرف بوجود رافضين ضميريين إثر إضراب زخروني. في عام 1955م، تم تسريح زخروني على خلفية الأسباب الضميرية.²⁷³

كان هناك تساهلاً أكبر في فترة الستينيات في التعامل مع الرافضين، لكن ذلك توقف فجأة بعد حرب واحتلال عام 1967م، في محاولة السلطات توطيد الأراضي المحتلة جديداً، إضافة لحقيقة أن شعبة

²⁷⁰المصدر السابق، ص 18، 94.

²⁷¹المصدر السابق، ص 94.

²⁷² Simoni، مصدر سبق ذكره.

²⁷³المصدر السابق.

القوى البشرية تم نقلها من وزارة الدفاع الى الجيش، فتغيرت السياسة العشوائية في التعامل مع الراضين، وعادت العقوبات المشددة كما كان الوضع في العقد الأول بعد نكبة عام 1948م.²⁷⁴

الفرع الثاني: المواقف الأخلاقية والسياسية، الرفض الانتقائي (Selective Refusal)

يمكن لنا أن نعتبر أن الراضين اللاعنفيين كانوا حقيقة البذرة الأولى للراضين الانتقائيين، فهم كانت لهم أفكار ومواقف سياسية وأخلاقية متقدمة عن تلك السائدة في المجتمع فيما يتعلق برؤيتهم لليهودية والصهيونية وحل المسألة اليهودية والعرب والفلسطينيين وحقوقهم؛ بل أكثر من ذلك بعضهم كانت له منظومة أخلاقية أعلى من تلك التي سنها في الراضين الانتقائيين. جوزيف بالإضافة للأسباب اللاعنفية، رفض أن يطلق النار على زملاء الطفولة العرب الذين شاركهم مقاعد الدراسة،²⁷⁵ وموشيه رفض مبدأ الصهيونية بإقامة دولة يهودية في فلسطين أو أي مكان آخر، لأن هذا بالضرورة هزيمة للسكان الأصليين.²⁷⁶

كما أن WRII التي ضمت معظم الراضين الأوائل، كانت لها من الناحية النظرية، مواقف مساندة لبعض الحقوق الفلسطينية مثل الانسحاب من الأراضي المحتلة، وعودة اللاجئين، ودولة ثنائية القومية، فكانت تنتقد سياسات الدولة، لكن كونها صهيونية بامتياز، حال دون وقوفها بشكل فعلي ضد المؤسسة الحاكمة، بل كانت تطالب أعضائها بالعمل على مشاعرهم وتطوير معرفتهم فقط، وألاً يتدخلوا أبداً في السياسة.²⁷⁷ التحليلات السياسية والمواقف الأخلاقية السابقة والتي جاورت اللاعنفية، طُمست تحتها لأن الرفض اللاعنفى هو رفض شامل، وبالتالي لا تكون هناك جدوى من الخوض في تفاصيل.

بذرة أخرى للرفض الانتقائي زُرعت قبل حدوثه بأكثر من عشر سنوات، ففي أكتوبر من عام 1956م، ارتكب الجنود الإسرائيليون مجزرة كفر قاسم عندما قتلوا بدم بارد 47 قروياً فلسطينياً كانوا عائدين من عملهم في الأرض الى قريتهم التي فرض عليها الجيش الإسرائيلي منع التجول، دون أن يعلموا بذلك؛ صاغ القضاة الذين حاكموا الجنود مرتكبي المجزرة مصطلحاً جديداً يصف نوعاً من الأوامر، قالوا إنها الأوامر التي "يرفرف فوقها علم الغير-قانونية الأسود"، (black flag of

²⁷⁴ Blatt، مصدر سبق ذكره، ص 18، 94.

²⁷⁵ Blatt، مصدر سبق ذكره، ص 50.

²⁷⁶ المصدر السابق، ص 65.

²⁷⁷ المصدر السابق، ص 74.

لأعماله،²⁷⁸ بمعنى أن الغير-قانونية لهذه الأوامر لا تأتي من نص القانون- فلا قانون هنا يمنع الجنود من إطلاق النار بل على العكس، طاعتهم للأوامر تقضي بإطلاقها- إنما لأن الضمير ينهى عنها.

تعلم بعض اليهود درساً تاريخياً قاسياً ومهماً من الجنود النازيين الذين برروا جرائمهم بأنهم "كانوا فقط يطيعون الأوامر"، وهذا الدرس بقي حاضراً في ذاكرتهم بحيث ليس أمراً مستغرباً حقيقة كون كثير من الرفضين، أبناء الناجين من المحرقة (الهولوكوست).²⁷⁹

في عام 1970م، وبعد استمرار إسرائيل احتلال الأراضي المغتصبة عام 1967م، وضمن رؤية شريحة من المجتمع أن هذه الأراضي يجب أن تُعاد، وقمع الشعب الفلسطيني أن يتوقف، أبلغ جنوداً إسرائيليين متوجهون للخدمة السنوية في الاحتياط، قادتهم العسكريين، فيما أُعتبر بداية عملاً عفويًا، أنهم على استعداد لتأدية الخدمة أينما كان، إلا الأراضي المحتلة.²⁸⁰ في نيسان/أبريل من نفس العام، وفي خضم حرب الاستنزاف بين إسرائيل ومصر، نشر طلاب الثانوية العامة المقبلين على التخرج ومن ثم على التجنيد، رسالة علنية إلى رئيسة الوزراء في ذلك الوقت غولدا مائير، يدعونها إلى عدم إغلاق أبواب مبادرات السلام.²⁸¹ العَمَلان السابقان شكلاً من دون قصد أو سابق معرفة لأصحابهما، باكورة أعمال رفض ورسائل طلابية كثيرة ستأتيان بعدهما.

أول رسالة رفض إنتقائي من قبل طلبة ثانويين أرسلت في الثاني من أغسطس عام 1971م، إلى وزير الدفاع موشيه ديان، يرفض فيها أربعة طلبية الانخراط في الجيش الإسرائيلي، معللين ذلك بأنه جيش احتلال، وبالتالي يُفضي إلى دائرة من القمع والمقاومة والإرهاب، وأنهم يرفضون تماماً المشاركة في قمع أمة أخرى، لأنهم يرفضون أن يُلحقوا بغيرهم ما لحق بأبائهم وأجدادهم في السابق. جيورا نومان

(Giorah Neuman) هو فقط من استطاع البقاء على موقفه الرفض من بين الأربعة، وحوكم بسبب ذلك وسُجن أكثر من سنة، سُمح له بعدها بتأدية خدمة مدنية في مشفى. كادت عائلة نومان كلها أن

²⁷⁸ Kidron, Peretz, Refusenik! Israel's Soldiers of Conscience, Zed Books, London and New York, 2004, p.2. Kidron²⁷⁹، مصدر سبق ذكره، ص 6.

²⁸⁰ المصدر السابق، ص 3. ²⁸¹الغازي، يوسف، "الشبان اليهود، رافضو الخدمة العسكرية: يفضلون زجهم في السجن على ألا يكونوا محتلين.."، قضايا إسرائيلية، عدد 5، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2002، ص43.

تقضي في المحرقة النازية، هاجروا بعدها الى فلسطين، فكبشوا اختيروا الاحتلال والاضطهاد، عكسوا الأخوية الإنسانية والمساواة بين البشر بغض النظر عن الدين أو العرق أو غيرها بشكل قوي في تربية نومان.²⁸² حازت قصته على تغطية إعلامية واعتبره كثيرٌ من الراضين مثلاً لهم في صموده على مبدئه، ولربما كانت هذه أسباباً إضافية للمحاولات الحثيثة من الجيش لكسره.

اختلفت نظرة الراضين الانتقائيين بعد حرب عام 1967م عن اللاعنفيين سابقهم، كما شرحت الراضة توفاه (Tovah)، في أوائل السبعينيات، في أن اللاعنفيين بنوا رفضهم على مبادئ ونظريات، وآراء سياسية عامة، أما الانتقائي بعد الحرب، فهو يعارض ما يفعله الجيش حقيقة على أرض الواقع، يعارض سياسة فعلية يمارسها الجيش بأوامر من المؤسسة الحاكمة.²⁸³

ردود الفعل منذ بدايات الرفض الإنتقائي كانت عنيفة، فالرفض كفعل أخلاقي وسياسي يتحدى الجيش والمؤسسة الحاكمة، اعتبر تدنيساً للمقدسات، الإعلام التابع للدولة عبّر عن الغضب والاهانة، قادة الجيش زجّوا بالراضين في السجون، وفي بعض الحالات، نُبذ الراضون من قبل الأهل والأصدقاء لدرجة قطع العلاقة معهم.²⁸⁴

وعلى الرغم من أنه كان هناك دوماً توجه من بعض قادة الجيش بمحاكمة الراضين في محكمة عسكرية، حتى تكون هناك فرصة بأن يكون الحكم عليهم بالسجن شهوراً طويلاً، وبالتالي يصبحوا عبرة لغيرهم ممن يفكرون في الرفض، إلا أن الجيش اتخذ فعلياً طريقاً آخر يتسم في ظاهره بالليوننة، بالحكم عليهم بما يُعرف بالإجراءات الموجزة (Summary Procedure)، يكون فيها قائد الوحدة العسكرية بمثابة القاضي، وله صلاحية الحكم بالسجن على الراض مدة لا تزيد عن 35 يوماً، لكن له أن يكرر المحاكمة والحكم إذا استمر الراض على موقفه.

السبب الحقيقي في هذه الإجراءات هو أن المحاكمة العسكرية تعطي الراض حقوقاً أكبر مثل وجود محامي وإمكانية استدعاء شهود،²⁸⁵ فالجيش رأى أن مصلحته في اجتناب هكذا مواجهة. في حقبة السبعينيات والثمانينيات، حقيقة تمزّق الاجماع الوطني حول مسألة الأمن، وانتقاد سياسات الحكومة وسلوك الجيش، جعلت الجيش يختار على مدار سنوات سياسة عدم تضخيم القضية مع الراضين لئلا

²⁸² Blatt، مصدر سبق ذكره، ص 112 - 117.

²⁸³ Blatt، مصدر سبق ذكره، ص 107.

²⁸⁴ Kidron، مصدر سبق ذكره، ص 3.

²⁸⁵ المصدر السابق، ص 4.

ينالوا منبراً للتعبير عن مواقفهم، فترك أمر التعامل معهم لقادة الوحدات المختلفة، بحيث يحاول قادتهم إقناعهم بالعدول عن رفضهم الخدمة، وإيجاد حلول أخرى إذا فشلوا، مثل تغيير طبيعة المهام العسكرية التي يؤديونها أو إعفاءهم من الخدمة،²⁸⁶ فيما عدا كما ذكرنا، صلاحية سجنهم مرات متكررة.

أما بالنسبة للإعلام، فقد ساهم بدوره في تقزيم الظاهرة بما أنه شريك للدولة في صناعة وترويج سياساتها العامة والاحتلالية،²⁸⁷ فهو بشكل عام وباستثناء أحداث مهمة إخبارياً مثل إطلاق عريضة "شجاعة الرفض" (سنأتي على ذكرها لاحقاً)، يتجاهل ظاهرة الرفض، ومثال على ذلك وفيما بات يُعرف بـ "مؤامرة الصمت"، أمر رئيس المحطة التلفزيونية الإسرائيلية الثانية، بتقليل التغطية حتى "لا تتضخم ظاهرة هي عبارة عن حادثة عابرة وتعبير هامشي".²⁸⁸

يكفل القانون الدولي الحق في الرفض الضميري، فالمادة 18 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" تعطي الحق لكل إنسان في حرية الفكر والضمير والديانة، والمادتان 2 و3 من نفس العهد، تؤكدان صراحة على تطبيق جميع الحقوق التي يكفلها العهد بدون تمييز بين الرجال والنساء؛ كما أن "اللجنة المعنية بحقوق الإنسان"، وهي هيئة مؤلفة من خبراء تشرف على تطبيق أحكام العهد من قبل الدول، عبّرت عن رأيها في الإعتراض على الخدمة العسكرية بدافع الضمير، بأنه ممارسة مشروعّة للحق في حرية الفكر والضمير والديانة.²⁸⁹ إسرائيل صدقت على العهد الدولي عام 1993م، وبالتالي أصبحت مُلزَمة باعتماد تشريعات تكفل هذه الحقوق.²⁹⁰

انتقد تقرير منظمة العفو الدولية السابق الذكر، والذي نُشر عام 1999م، عدم اعتراف القانون الإسرائيلي والسياسة الإسرائيلية بحقوق الرافضين الضميريين (ومن بينهم الإنتقائيون)، وزج كثير منهم في السجون، حيث تبنت المنظمة على مرّ السنين حالات عدد كبير منهم، واعتبرت سجناء رأي، وناضلت من أجل الإفراج عنهم.²⁹¹

²⁸⁶بيري، يورام، جنرالات في مجلس الوزراء: كيف يشكل الجيش سياسة إسرائيل؟، ترجمة حسن خضر، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2007، ص 195، 197.

²⁸⁷منصور، جوني، "رافضو الخدمة العسكرية.."، مصدر سبق ذكره، ص 14.

²⁸⁸ Leon, Dan, "Refusal to Serve: An Israeli Phenomenon and its Implications", Palestine-Israel Journal, Vol. 9, No. 3, 2002.

<http://www.pij.org/details.php?id=133>.

²⁸⁹تقرير منظمة العفو الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 3.

²⁹⁰المصدر السابق، ص 4.

²⁹¹تقرير منظمة العفو الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 1.

على الرغم أن القانون الإسرائيلي لا يعترف بحق الرجال في الرفض الضميري، إلا أن وزير الدفاع قرر عام 1995م، ولربما كان ذلك محاولة للتماشي مع متطلبات التوقيع على العهد الدولي، تشكيل لجنة داخلية تابعة للجيش تُعرف باسم "اللجنة المعنية بالاعتراض الضميري"، لها صلاحية إعفاء الراضين لأسباب ضميرية من الخدمة العسكرية، لكن منظمة العفو الدولية رأت عدة مشاكل في أدائها:

- (1) فبدائية تشكك في حيادية عملها بما أنها جسم تابع للجيش وليس مدنياً، وجميع أعضائها باستثناء الاختصاصي النفسي، عاملون في الجيش،
- (2) وهي تطبق تعريفاً ضيقاً للرفض الضميري،
- (3) وليس لها وضع قانوني رسمي، فقد صدر أمر إداري داخلي بتشكيلها والإجراءات المتبعة فيها وهذه لا تُنشر،
- (4) ليست هناك إمكانية للطعن في قراراتها أو استئناف الحكم، (يمكن فقط للراض التوجه للمحكمة العليا، وسنأتي على ذكر حكمها في هذا الموضوع لاحقاً)،
- (5) كثير من الحالات لا تتم إحالتها للجنة أصلاً.²⁹²

من وجهة نظر منظمة العفو الدولية، فإن هذه اللجنة لا ترى أن دورها هو في تقييم نزيه فيما إذا كان الشخص المائل أمامها لديه اعتراض أصيل وحقيقي نابع من معتقدات ضميرية، إنما في كيفية التوفيق بين معتقدات الراض ومقتضيات الخدمة في الجيش، ويتجلى هذا النهج في طبيعة الأسئلة الموجهة للراضين، مثل استعدادهم للمشاركة في أنشطة في الجيش مثل العزف في فرقة موسيقية أو العمل في مستشفيات؛ سُئلوا أيضاً عن رد فعلهم لو حاول شخص قتلهم، كما ذكر عدد من المائلين أمامها أن أسئلة أعضاء اللجنة كانت عدائية وعدوانية.²⁹³

وظيفة هذه اللجنة أيضاً إذا لم تستطع أن توفق بين الراض وخدمة معينة ضمن الجيش، هو وقتها أن تحدد ما إذا كان رافضاً لا عنفياً بشكل كامل أم رافضاً إنتقائياً، فالأول يمكن منحه إعفاء ولو بصعوبة، لكن الرفض الإنتقائي مرفوض في الجيش الإسرائيلي.

أما بالنسبة للنساء، فيتعامل الجيش معهن بشكل أكثر تسامحاً إذا ما قورنّ بالرجال، ربما بسبب أنهن يُعتبرن أقل أهمية في الخدمة العسكرية. على الرغم أنه بحسب قانون الخدمة العسكرية يُسمح

²⁹²المصدر السابق، ص 6-7.

²⁹³المصدر السابق، ص 7-8.

للمرأة تحت البند 39، بالإعفاء من الخدمة لأسباب ضميرية أو تتعلق بالنمط الديني لحياة أسرتها، وتنظر لجنة تسمى "لجنة الإعفاءات" في طلبات المتقدمات، إلا أن ذلك لا يعني أن إسرائيل تقر فعلاً للنساء بهذا الحق، فلا يحق بداية للنساء اللواتي خدمن بالفعل في الجيش التقدم بطلب للجنة، بل فقط قبل استدعائهن للخدمة للمرة الأولى، كما أن الرفضات تواجهن أحياناً مماطلات قبل أن تنظر اللجنة في طلباتهن، وتواجهن صعوبة في الحصول على الإعفاء، وفي الاعتراف رسمياً بهن كرفضات ضميريات، وكما هو الحال مع الرجال، تعتبر اللجنة أن دورها هو إيجاد مواءمة بين ظروف الرفضة والخدمة في الجيش، بدل تقييم دوافعها.²⁹⁴

تجد الباحثة أن المفارقة هنا هي أنه بدل أن تطبق إسرائيل الاعتراف بالحق في الإعفاء الضميري الذي أقرته في قانونها بالنسبة للنساء، والسعي لتعديل القانون لئساوي الرجال بالنساء في هذه النقطة بأن يعطي للرجال نفس هذا الحق، إختارت أن تفعل عكس ذلك في الممارسة الواقعية، فهي تُصعّب حصول النساء على الإعفاء الضميري، وترج بهن في السجن مراراً كما تفعل مع الرجال.

وفي كثير من الأحيان بعد أن يقضي الرفض الضميري (أو الرفضة) عدة أحكام بالسجن، ولا يغير موقفه، يحيله الجيش الى ما يعرف بـ"لجنة عدم اللياقة"، التي شكّلت أساساً للتعامل مع ذوي المشاكل السلوكية الذين لا يُعتبرون لائقين للخدمة في الجيش، فالسياسة الرسمية للجيش لا تقضي بإحالتهم لهذه اللجنة، لكنه واقعيّاً يستخدمها كآلية تتيح له التخلص من مشكلة الرفضين،²⁹⁵ وبالتالي لا يقرّ الجيش بأنه أعفاهم لأسباب ضميرية.

أكدت "لجنة حقوق الإنسان" التابعة للأمم المتحدة على ضرورة قيام الدول بتوفير المعلومات المتعلقة بحقوق الرفض الضميري، ووسائل الحصول على وضع الرفض، لكن في إسرائيل هناك افتقار واضح للشفافية في تعامل الجيش مع الرفضين الضميريين، والسرية التي تكتنف طرائق عمل لجنة الضمير، فيما عدا أن السلطات الإسرائيلية ليس فقط لا تحاول نشر معلومات عن الرفض الضميري، إنما حتى وإن حاول أشخاص سؤال الجيش أو وزارة الدفاع للحصول على معلومات، فإنهم يعطون إجابات غير دقيقة بل ومضللة.²⁹⁶

²⁹⁴تقرير منظمة العفو الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 9.

²⁹⁵المصدر السابق، ص 12.

²⁹⁶تقرير منظمة العفو الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 9-10.

- "لجنة حقوق الإنسان" حددت عناصر حق الرفض الضميري في عدة قرارات لها، وتشمل هذه العناصر: (1) استحداث خدمة بديلة مدنية أو غير قتالية،
- (2) ألا يتم سجن الراضين،
- (3) تشكيل هيئات مستقلة ومحيدة للفصل فيما إذا كان اعتراض الراض نابعاً من معتقدات ضميرية حقة،
- (4) عدم التمييز بين الراضين بناء على معتقدات بعينها،
- (5) إتاحة المعلومات المتعلقة بحق الرفض الضميري دون قيود.²⁹⁷
- وهنا ترى الباحثة أنه باستثناء النقطة الأولى، فإن إسرائيل رفضت الإلتزام بأي مما سبق.

أشارت تقارير منظمات حقوق الإنسان الى الوحشية التي تعامل بها الجيش الإسرائيلي أثناء حرب لبنان عام 1982م، وقمع الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987م- 1993م)، وذلك إضافة لما تناقلته وسائل الإعلام، مما وضع أخلاقيات الجيش الإسرائيلي على المحك، لكن ذلك لم يمنع قيادة الجيش من تبني مفاتحاً أو معياراً أخلاقياً، يرسم الصورة النموذجية التي يُفترض أن يتصرف بموجبها الجنود في المواقف المختلفة ومع الشخوص والهيئات المختلفة.²⁹⁸ وضعه أسا كاشر عام 1994م في كتيب بعنوان: "روح جيش الدفاع الإسرائيلي"، يستقي قيمه الأساسية من عدة مصادر: تراث الجيش الإسرائيلي، تراث دولة إسرائيل، تراث شعب إسرائيل، والقيم الأخلاقية العالمية، وتتمسك القيادة بكل مبادئها التي تعتبرها تعكس إنسانية هذا الجيش وأخلاقياته، بحيث توزع هيئة الأركان العامة هذا الكتيب على الجنود ويتم تلقينهم إياه.²⁹⁹

ويبرر واضعو المفتاح سبب إصداره في تلك الفترة بالذات بوصول الجيش مرحلة بلوغ، وأن بلورة هوية ذاتية هي مركب مركزي في البلوغ، أسوة بالمعايير الأخلاقية التي وضعت لجيوش أخرى في العالم؛ ويرفضون أن يكون إصداره نتيجة لحدث ما، مثل حرب لبنان أو الانتفاضة، فلا يرونه حلاً لأزمة عارضة، بل انعكاساً لروح الجيش الإسرائيلي.³⁰⁰

²⁹⁷المصدر السابق، ص 4.

²⁹⁸منصور، جوني، وفادي نحاس، المؤسسة العسكرية في إسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص 469.

²⁹⁹المصدر السابق، ص 465، و469.

³⁰⁰المصدر السابق، ص 470.

ويتكون المفتاح من خمسة بنود، وأربع وثلاثين قاعدة، وإحدى عشرة قيمة،³⁰¹ من ضمنها التمسك بالمهمة، والتحلي بالمسؤولية، والمثال الشخصي، وحياة الإنسان، وطهارة السلاح (التي تعني الاستعمال المكبوح للسلاح وبالدرجة المطلوبة فقط لمنع إصابة غير ضرورية في حياة الانسان وجسده وكرامته وأملاكه)،³⁰² والمهنية والطاعة وغيرها من القيم. وهنا يكون ملفتاً للنظر مدى التباين في ما هو مطلوب أخلاقياً من الجيش ولو نظرياً، وما هو ممارس على أرض الواقع من قتل وتدمير. كما يلفت انتباه الباحثة، وتجده مستغرباً، ما كُتبت تحت قيمة الطاعة، حيث يُطلب من الجنود صراحة التناكُر للأوامر غير القانونية،³⁰³ وبالتالي، يكون هذا المفتاح الأخلاقي وثيقة رسمية من الجيش نفسه، تُمكن الجندي من الرفض الانتقائي إذا لزم، وتصيب في نفس اتجاه حكم المحكمة السابق ذكره بالنسبة لعدم إطاعة الأوامر غير القانونية.

إرتكبت العصابات الصهيونية المجازر والفظائع الحربية بحق الشعب الفلسطيني، وبعد اتحادها الذي تكوّن منه الجيش لاحقاً، استمر على نفس هذا النهج، وهو لم يتوقف حتى اليوم. من الصعب الحديث عن أخلاقيات للجيش الإسرائيلي في ظل انتهاكات صارخة سابقة وحالية، نذكر منها عام 2004م تصوير أحد ضباط وحدة في جيش الاحتلال للجنود وهو يقومون بالتنكيل بجثة فلسطيني بريء قتل بدم بارد، وطلب قائد الفرقة تصويره الى جانب الرأس المقطوع وفي فمه سيجارة، ثم أعلن الضباط عن بيع الصور وتقديم عدد من الجنود للشراء معتبرين الأمر جذاب ورائع؛ وحادثة أخرى قتل فيها الجنود فلسطينيين وجروهما الى القاعدة العسكرية، ورموهما قرب المراحيض، بحيث كان من يمر بقربهما يشد شعر أو يركل الجثث، ويلتقط الصور؛ بحيث لم تعد ظاهرة التقاط الصور التذكارية مع جثث الفلسطينيين أمراً مألوفاً فقط، بل تعدته الى المنافسة بين الجنود فيمن يلتقط صوراً أكثر وأفضل.³⁰⁴

التصرفات السادية انسحبت أيضاً على تعامل الجنود اليومي مع المدنيين، فعلى سبيل المثال، قد يرفض جنود الاحتلال السماح لسيارات الإسعاف بالمرور عبر الحواجز وإن أُبرزت الأوراق الطبية اللازمة؛ وفي حادثة عام 2004م، اعتُقل خمسة من الجنود فلسطينيين وساقوهما الى بناية مهجورة، وضربوهما

³⁰¹ منصور، جوني، "أخلاقيات الجيش الإسرائيلي في الميزان: تراجع قيمة طهارة السلاح والحفاظ على حياة الانسان"، قضايا إسرائيلية، عدد 16، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2004، ص 24.

³⁰² منصور، جوني، وفادي نحاس، المؤسسة العسكرية في إسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص 472-473.

³⁰³ المصدر السابق، ص 473.

³⁰⁴ منصور، "أخلاقيات الجيش الإسرائيلي في الميزان"، مصدر سبق ذكره، ص 25-26.

وسكبوا البول والروث على وجهيهما، وأطفأوا أعقاب السجائر في جسديهما ثم ألزموهما القفز من الطابق الثاني من البناية.³⁰⁵

من الطبيعي أن تؤدي المهام غير الإنسانية التي يُطالب بها جنود في وضع يقوم فيه شعب باحتلال والسيطرة على وقمع واضطهاد شعب آخر، الى أن ينحدر الوازع الأخلاقي لديهم لدرجة يفقدون فيها حسّهم الإنساني، ثم إن الجنود أنفسهم عبّروا عن كرههم لوظيفتهم التي تبتعد كل البعد عن الوظيفة الأصلية المنوطة بجيش دولة عادية، وهي الدفاع عنها ضد أعدائها، وقالوا إنهم يفضلون العمليات القتالية من أن يقفوا لساعات طويلة عند الحواجز يتقارعون مع الفلسطينيين المارين عبرها،³⁰⁶ وهذا الكره يلعب دوراً في تكوين هذه السلوكيات السادية.

أضف الى ذلك أن المؤسسة العسكرية تشجب رسمياً وظاهرياً تصرفات الجنود وتعد بالتحقيق عن طريق الشرطة العسكرية، كما فعلت في فضيحة صور الجثث، إلا أنها لا تعاقب في نهاية المطاف مرتكبي هذه الجرائم، بل إن ضباطاً في الجيش رفضوا أصلاً شجب الظاهرة، وبرر أحدهم ذلك بأنها جزء من ترفيه الجنود والتقاط الصور هو لغاية التذكار فقط، وضباط آخرون أبدوا تفهمهم لفعلة الجنود، وقلة نادى بالعقاب الفعلي.³⁰⁷ لقد أظهرت معطيات نشرتها منظمة "بيتسيلم" حول الفترة ما بين أيلول/سبتمبر 2000م وكانون أول/ديسمبر 2003م، أنه تم فتح 72 ألف ملف تحقيق في جرائم قتل وسرقات ونهب وتدمير قام بها الجيش أو مستوطنون، لكن قُدمت 13 لائحة إتهام فقط، وتستخدم كل التقارير عبارات موحدة مثل "حدث شاذ"، "خلل مؤسف"، "خطأ إنساني"، "سنحقق".³⁰⁸ هذه الحماية التي يوفرها الجيش تساهم في إلغاء رادع الجنود للتوقف، وتكون قيم مثل طهارة السلاح وحياة الإنسان لا قيمة لها حقيقة. وهنا يكون منطقياً وبديهياً أن يرفض جندي، إنتقائياً، الاستمرار في الخدمة في الجيش الإسرائيلي، أو أن يرفض شاب على وشك التجنيد الانضمام.

ترى الباحثة أن ما سبق بالنسبة لمفتاح الأخلاق للجيش الإسرائيلي، وما سبق الحديث عنه بالنسبة للجنة الضمير والتدابير اللازمة لتوفير حقوق الرفض الضميري، وعدم المساواة بين الرجال والنساء قانونياً في حق الرفض الضميري، يؤكد أن محاولات المؤسسة العسكرية للظهور بمظهر ديموقراطي وإنساني وأخلاقي، لا تتعدى عمليات تجميل خارجية فقط، مفرغة من محتواها الحقيقي.

³⁰⁵ منصور، "أخلاقيات الجيش الإسرائيلي في الميزان.."، مصدر سبق ذكره، ص 30.

³⁰⁶ المصدر السابق، ص 28-29.

³⁰⁷ المصدر السابق، ص 26-27.

³⁰⁸ المصدر السابق، ص 27.

في ديسمبر من عام 2002م، رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية التماس ثمانية جنود برفض الخدمة العسكرية في الضفة الغربية وغزة، بسبب ارتكاب الجيش جرائم حرب، مجادلين أن العمليات العسكرية هناك غير قانونية تحت دستور الدولة (قوانين الأساس) والقانون الدولي. الجنود الثمانية كانوا من ضمن 512 جندياً موقعين على عريضة شجاعة الرفض (Courage to Refuse) التي أعرب من خلالها الجنود أنهم على غير استعداد " للاستمرار في القتال خارج حدود 1967م، للسيطرة على وطرد وتجويع وإذلال شعب بأكمله".³⁰⁹

قالت المحكمة

" إن ظاهرة الرفض الضميري الانتقائي تخلق مشاعر حادة بالتفرقة بين دم ودم، وإن الاعتراف بهذا الرفض في مجتمع تعددي مثل مجتمعنا، ربما يضعف الروابط التي تربطنا كأمة"، وعبرت عن خوفها إن هي وافقت على طلب الجنود، من أنه " البارحة كان هناك اعتراض على الخدمة في لبنان، واليوم الاعتراض على الخدمة في يهودا والسامرة (الضفة)، وغداً سيكون هناك اعتراض على إخلاء هذه المستوطنة أو تلك، وبالتالي جيش الشعب سيصبح عرضة لأن يتحول لجيش كل وحدة فيه تتصرف وفق ضميرها الخاص.. إضافة لأنه سيصبح من الصعب التفريق بين من هو معترض حقيقي وبين من يدعي ذلك لأنه يعترض في الواقع على سياسة الحكومة أو الكنيست".³¹⁰

بعبارات أخرى الرفض الانتقائي في نظر المحكمة مرفوض، وبحكمها هذا أصبح غير قانوني. وعلى الرغم من أن هذا القرار يأتي مناقضاً لحكم عام 1956م في مجزرة كفر قاسم الذي سبق ذكره، وأيضاً ضد المعيار الأخلاقي للجيش، اللذين يطالبان الجنود بعدم الامتثال للأوامر الغير قانونية، إلا أنه بما أن هذه هي المحكمة العليا، فقرارها نهائي، وهو الذي يحكم البلاد.

لكن ما كان مُشجعاً بالنسبة للجنود أن المحكمة اعترفت أن موقفهم هو رفض ضميري وليس عصياناً مدنياً، كما حاولت الحكومة أن تقنع المحكمة.³¹¹

واجه الرافضون الانتقائيون اعتراض الغالبية العظمى من المجتمع الإسرائيلي والسبب الرئيسي في الاعتراض كان اعتبار المجتمع للرفض بأنه عمل سياسي يضغط لتغيير سياسة حكومة

³⁰⁹ McGreal, Chris, "Dissident soldiers ordered to fight in occupied lands", *The Guardian*, 31/12/2002. <https://www.theguardian.com/world/2002/dec/31/israelandthepalestinians.warcrimes>

³¹⁰ Friedman, Randy, "The Challenges of Selective Conscientious Objection in Israel", *Theoria: A Journal of Social & Political Theory*, April, 2006, p.90-91 <https://www.binghamton.edu/israel-studies/Theoria.pdf>

³¹¹ McGreal، مصدر سبق ذكره.

منتخبة، وبالتالي يناقض المبادئ الأساسية للديموقراطية، التي يُفترض أن تُقبل فيها قرارات الحكومة؛³¹² المجتمع نظر للرفض الانتقائي على أنه عصياناً مدني وليس رفضاً ضميرياً، وبالتالي اعتبره غير شرعي.³¹³

الجيش أيضاً في محاربتة لظاهرة الرفض الانتقائي، حاول تقديمها على أن محركها المصالح السياسية وليس الدوافع الضميرية،³¹⁴ كما نبه لخطورة جر الجيش للخلاف السياسي حول الاحتلال، والذي تسبب في ظاهرة الرفض الانتقائي أساساً، حيث يمكن لذلك أن يزعزع أساس الجيش، الذي يُفترض أن يكون فوق حزبي ولا سياسي، خاضع لقرارات الحكومة.³¹⁵

لكن الراضين استخدموا نفس النقطة السابقة للدفاع عن موقفهم، فهم يحتجون على تسييس الجيش، واستغلال الحكومة له بخلق وقائع على الأرض، لتحقيق أهداف سياسية غير مشروعة لا يُفترض أن يُطالب بها الجيش.³¹⁶

كما أنه كانت قد وُجدت أصواتٌ من داخل الجيش أبدت تعاطفاً مع موقف الراضين مثل عامي أيلون، وكان رئيساً سابقاً للبحرية والمخابرات، حيث قال إن الجنود لا يجب أن يطيعوا أوامراً "غير قانونية بشكل صارخ" (blatantly illegal)، وأضاف

"من وجهة نظري عدد الجنود الذين يرفضون أوامراً كهذه هو قليل. مثلاً، أمر قتل فتى أعزل هو غير قانوني بشكل صارخ. أنا قلق جداً من عدد الأطفال الفلسطينيين الذين أُطلقت عليهم النار خلال العام الماضي".³¹⁷ تصريحات كهذه غير مألوفة على التلفزيون الإسرائيلي أساساً، لكنها تأخذ أهمية خاصة عندما تصدر من شخصية عسكرية لها احترامها، وبمبادرة منها.³¹⁸

الفرع الثالث: نماذج من رفض الخدمة العسكرية لأسباب ضميرية إنتقائية في إسرائيل

منذ أن بدأ رفض الخدمة الانتقائي في إسرائيل وهو لم يتوقف حتى الآن، لكن كانت تزداد وتيرته في فترات أكثر من غيرها، مثل حرب لبنان الأولى والإنتفاضتين والحروب على غزة.

³¹²بيري، مصدر سبق ذكره، ص 201.

³¹³المصدر السابق، ص 202.

³¹⁴المصدر السابق، ص 199.

³¹⁵المصدر السابق، ص 202.

³¹⁶المصدر السابق، ص 202.

³¹⁷Leon، مصدر سبق ذكره.

³¹⁸المصدر السابق.

والنماذج التالية هي أمثلة على حالات رفض عديدة، ترتبط معظمها بقواسم مشتركة، بينما اختلفت إحداها عن البقية لدرجة النقيض.

(1) حركة ييش غيفول (Yesh Gvul):

ومعناها "يوجد حد"، تأسست عام 1982م عند اندلاع حرب لبنان الأولى من جنود احتياط رفضوا المشاركة في الحرب، وكتبوا في عريضة رفضهم:

"أنتم تحاولون حل المشكلة الفلسطينية عن طريق الحرب... وأن تقرضوا نظاماً جديداً على الحطام اللبناني، أن تسفكوا دماءنا ودماء الآخرين.. ليس لهذا تجندنا في جيش الدفاع الإسرائيلي؛"

وقد وقع قرابة 3000 جندي على العريضة، سُجن منهم 160 جندياً. ترى الحركة أنه في الدول الديمقراطية، يجب أن يكون لكل مواطن يخدم في الجيش قرار تحديد الخطوط الحمراء بالنسبة له، والأفعال التي تتعدى هذه الخطوط؛ ترفض الحركة مبدأ أن تكون الخدمة العسكرية في إسرائيل على رأس أولويات الواجبات الوطنية، كما تهدف إلى استمالة الرأي العام ضد الاحتلال للأراضي الفلسطينية، والحروب "الإختيارية".

تساند الحركة الرفضين الإنتقائيين معلوماتياً وقضائياً وسياسياً وحتى مالياً، لمن يُسجنون ويواجهون ضائقة مالية أو لعائلاتهم. تنظم المظاهرات من أجل الإفراج عنهم، وتنتشر رسائل رفضهم للتأثير على الرأي العام. كتبت الحركة إعلاناً لرفض الخدمة في المناطق المحتلة في الإنتفاضة الأولى عام 1987م، جاء من ضمنه

".. الإنتفاضة في المناطق وقمعها الوحشي من قِبَل الجيش يؤكدان بوضوح الثمن الفظيع لاستمرار الاحتلال وغياب حل سياسي. نحن جنود في جيش الدفاع الإسرائيلي نعلن أننا لا نقبل بعد اليوم حمل المسؤولية والتواطؤ في هذا التدهور الأخلاقي والسياسي. نرفض أن نشارك في قمع الإنتفاضة والتمرد في المناطق المحتلة"،

وقد وقع على الإعلان 2500 جندياً في الإحتياط، سُجن منهم 180. في عريضة الإنتفاضة الثانية وضحت الحركة أن الحرب التي تشنها حكومة إسرائيل من أجل توسيع المستوطنات، وحمائتها وحماية عنف المستوطنين، ليست حربها.

كما تناهض الحركة المؤسسة الحاكمة في إسرائيل في نقطة أخرى مهمة، وهي سياسة إسرائيل في عدم التحقيق في جرائم الحرب، والنطاق القضائي العالمي (Universal)

(Jurisdiction)، محذرة من أنها إذا تهربت المؤسسات القضائية، سواء المدنية منها أم العسكرية، من مسؤولياتها في التحقيق، فلن تتردد في الاستعانة بأجسام خارجية من أجل معالجة الأمور في المحاكم العالمية والأجنبية.

تنشر الحركة أيضاً كتباً تتعلق برفض الخدمة وتحكي قصص الرافضين، وتوفر "خطاً ساخناً" للراغبين في الحصول على معلومات ونصائح عبر الهاتف، استخدمه المئات على مدى سنوات عملها.³¹⁹

ويُعتبر أن احتجاجات حركة بيش غيفول في حرب لبنان الأولى، بسبب سفك الدم المتواصل هناك، وتأثير ذلك على رأي المجتمع الإسرائيلي، كانت أحد العوامل المهمة في انسحاب إسرائيل من وسط لبنان.³²⁰

(2) رسالتَي الضباط والطيارين:

كُتبت رسائل عدة لرفض الخدمة منذ احتلال عام 1967م، ومازالت، لكننا نذكر هنا هذه الرسائل كنماذج تُعتبر اعتيادية، لأنها تشابه غيرها في فحواها، وغير مألوفة في نفس الوقت، لأنها في وقت نشرها شكّلت سابقة.

أ- رسالة الضباط/شجاعة الرفض (Courage to Refuse):

خلال الإنتفاضة الثانية، أعلن 51 من ضباط وجنود الاحتياط، في كانون ثاني/يناير 2002م، بأنهم لن يشاركوا في الحرب ضد الفلسطينيين وبالتالي سيرفضون الخدمة في الضفة وغزة، على إثر تدمير البيوت في رفح، واغتيال الناشط الفلسطيني رائد الكرمي، وقد كتبوا في رسالتهم:

"نحن جنود وضباط الاحتياط في الجيش الإسرائيلي، الذين تربوا على مبادئ الصهيونية، والتضحية بالذات، والعطاء من أجل شعب إسرائيل، ودولة إسرائيل، نعلن في هذه الرسالة بأننا لن نواصل القتال وراء حدود العام 1967 للسيطرة، وطرد، وتجويع، وإهانة شعب بأسره. ونعلن بأننا سنستمر في خدمة الجيش الإسرائيلي في أية مهمة تخدم أمن إسرائيل. مهام الاحتلال والقمع لا تؤدي هذا الغرض، ولن نشارك فيها".³²¹

³¹⁹الصفحة الرسمية لحركة بيش غيفول على الإنترنت.

<http://yesh-gvul.org.il/english>

³²⁰بيري، مصدر سبق ذكره، ص 197.

³²¹المصدر السابق، ص 196.

أيضاً من ضمن ما كتبوا: "ندرك اليوم أن ثمن الاحتلال هو فقدان الإنسانية في الجيش الإسرائيلي وتدمير المجتمع الإسرائيلي بأكمله. ونحن نعرف أن الأراضي المحتلة ليس {ت} إسرائيل، وأن نهاية المستوطنات التفكير".³²²

وقد انبثقت حركة شجاعة الرفض من موقعي الرسالة،³²³ وغطت وسائل الإعلام الرسالة بشكل واسع، وزاد عدد الموقعين عليها بسرعة كبيرة حتى وصل خلال شهرين إلى 571 شخصاً، صدرت على حوالي 250 منهم أحكام بالسجن في عام 2005م، بحيث كان العدد أكبر من الذين حوكموا خلال حرب لبنان.³²⁴

وقد تسببت الرسالة في قلق بالغ للقيادة، لأنها ذكّرت بتأثير حركة يوجد حد في لبنان في الثمانينيات، وبالتالي فيمكن لهذا الرفض الجديد أن يقلص قدرة الجيش على الفوز في حرب منخفضة الكثافة؛ كما أن الراضين لم ينحدروا من صفوف جماعات هامشية أو يسارية معادية للمؤسسة الحاكمة، بل جاؤوا من أوساط اجتماعية هي من التيار الرئيس في المجتمع، ينتمون لأحزاب الوسط، والطبقات العليا.³²⁵

ب- رسالة الطيارين:

مع بدايات السنة الثالثة لانتفاضة الأقصى، في التاسع من أيلول/سبتمبر عام 2003م، نشر سبعة وعشرون طياراً في جريدة هآرتس، رسالة احتجاج ورفض خدمة، على غرار رسالة الضباط الذين سبقوهم، أعلنوا فيها من ضمن ما أعلنوا:

"نحن، في سلاح الجو، الذين تربينا على الأيديولوجية الصهيونية، والتضحية، والعطاء لدولة إسرائيل، وكنا دائماً في الخطوط الأمامية، على استعداد للقيام بأية مهمة، سواء أكانت صعبة أم لا، للدفاع عن دولة إسرائيل، طوال أسابيع طويلة في كل عام، نعترض على الهجمات غير المشروعة واللاأخلاقية، التي تشنها إسرائيل في المناطق.. نرفض المشاركة في هجمات سلاح الجو على مناطق التجمعات السكنية.. نرفض الاستمرار في إيذاء المدنيين الأبرياء. هذه الأعمال غير مشروعة، ولا أخلاقية، وهي نتيجة مباشرة لاحتلال طويل الأمد،

³²² منصور، جوني، وفادي نحاس، المؤسسة العسكرية في إسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص484.

³²³ الصفحة الرسمية لحركة شجاعة الرفض على الإنترنت.
<http://www.seruv.org.il/english/movement.asp>

³²⁴ بيرري، مصدر سبق ذكره، ص196-197.

³²⁵ المصدر السابق، ص197-198.

يفسد المجتمع الإسرائيلي برمته".³²⁶ وأضافوا: "استمرار الاحتلال يصيب بشدة أمن دولة إسرائيل وحصانيتها الأخلاقية".³²⁷

أثارت رسالة الطيارين صدمة أكبر حتى من رسالة الضباط سابقتها، فسلح الجو هو زبدة المؤسسة الأمنية، يُعدّ نخبة الجيش والمجتمع الإسرائيليّين، وقد هوجم الطيارون في وسائل الإعلام بحدة بالغة، وأتهموا بأن اعتباراتهم كانت سياسية وليست أخلاقية، وطرد قائد سلاح الجو تسعة منهم، كما ناقشت لجنة العلاقات الخارجية والأمن في الكنيست الموضوع، وطالب بعض أعضاء الكنيست بمحاكمة "الخونة".³²⁸

(3) رسالة الطلبة الثواني عشر (Shministim) لعام 2001م:

نُشرت في الانتفاضة الثانية في أغسطس عام 2001م، موجهة الى رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت، أرييل شارون، وقال فيها الطلبة:

" نحن الموقعون أدناه، الشباب الذين ولدنا وترعرعنا في إسرائيل، وسنطلب للخدمة في الجيش قريباً، نحتج على السياسة العدوانية والعنصرية التي تتبناها الحكومة وجيشها، ونعلمكم أننا لا ننوي المشاركة في تنفيذها. نحن نرفض بشدة سحق إسرائيل لحقوق الإنسان. إن مصادرة الأراضي، والاعتقالات، والإعدامات بدون محاكمة، وهدم البيوت، والإغلاقات، والتعذيب، ومنع الرعاية الصحية، هي فقط جزء من الجرائم التي ترتكبها دولة إسرائيل، في انتهاك سافر للاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها. هذه الأعمال ليست فقط غير قانونية؛ لكنها حتى لا تحقق هدفها المعلن- وهو زيادة أمن المواطنين الشخصي. هذا الأمن يتحقق فقط من خلال اتفاقية سلام عادل بين الحكومة الإسرائيلية والشعب الفلسطيني. لذلك سوف نطيع ضميرنا، ونرفض المشاركة في أعمال القمع ضد الشعب الفلسطيني، أعمال يجدر أن تُسمّى بصورة صحيحة أعمالاً إرهابية. ندعو الشباب في عمرنا، والجنود في الخدمة الإلزامية والنظامية والاحتياط، ليفعلوا مثلنا".³²⁹

كانت مجموعات الطلبة الثواني عشر الراضين للخدمة هي الأولى التي تجرأت علناً وصراحة بوصف سياسة الدولة بالعنصرية، والأفعال التي يرتكبها الجيش بالجرائم والأعمال الإرهابية؛ ولو أن

³²⁶المصدر السابق، ص203.

³²⁷منصور، جوني، "رافضو الخدمة العسكرية..."، مصدر سبق ذكره، ص12.

³²⁸بيري، مصدر سبق ذكره، ص203-204.

³²⁹ <http://oznik.com/petitions/010822.html>

الرافض آيال روزنبرغ، وكان جندياً في سلاح الاستخبارات وليس طالباً، استخدم قبلهم في رسالة رفضه التي نشرها عام 2000م، لفظ العمليات الإرهابية، التي اتهم الجيش بأنه ساهم في تنظيمها في مصر في فترة حكومة موشي شاريت.³³⁰

جدد الطلبة نشر رسالة رفض في السنة التي تلتها، 2002م، مكررين ما جاء في الأولى بشكل عام، لكنهم استخدموا تعبير جرائم حرب هذه المرة، واتهموا الدولة بتدمير المدن والبلدات والقرى الفلسطينية، وأن ما تقوم به يؤدي الى معاناة الشعب الفلسطيني وتخويله ويأسه، مما يُفضي الى "الهجمات الإرهابية".³³¹

أما رسالة عام 2005م، فقد زادت عن سابقتها في ثلاث نقاط:
أ – أكدت على الحقوق الأساسية لجميع البشر مثل حق الحياة، والمساواة، والإحترام، والحرية، كقيم أساسية في المجتمعات العادلة، والدفاع عنها برفض الاحتلال.

ب – وصف الجدار بأنه جدار أبارتهايد، والسياسة الحالية (وقتها)، أنها نتيجة رؤية قومية مسيحانية.
ج – إتهام إسرائيل بأنها تهدد ثرواتها لتكريس الاحتلال والمستوطنات على حساب قطاعات واسعة من المجتمع، فمئات الآلاف من مواطنيها يرزحون تحت عبء الجوع والفقر المعيبين، بسبب تدهور الرفاه الاجتماعي والصحة والتربية وغيرها.³³²

(4) عريضة رفض التجنيد في أوساط اليمين والمستوطنين (2005م):

يَعتبر الرافضون الضميريون الإنتقائيون، ومساندوهم من المجتمع الإسرائيلي، كما رأينا من السابق، أن المستوطنين لا يتمتعون فقط بعلاقة مميزة مع الجيش، إنما أن الجيش ابتعد عن الغايات التي أقيم من أجلها، وأصبح أداة لتنفيذ سياسة الحكومة الإستيطانية وأطماعها التوسعية. ومع ذلك، ظهرت في العام 2005م أصوات من المستوطنين ومؤيديهم، تنادي برفض الخدمة في الجيش لأنه في نظرهم يحاول تدمير المشروع الصهيوني الأهم منذ إقامة الدولة، الا وهو الاستيطان؛ فهم رأوا في

³³⁰ منصور، جوني، "رافضو الخدمة العسكرية..."، مصدر سبق ذكره، ص10.

³³¹ <http://oznik.com/petitions/020917.html>

³³² منصور، جوني، "رافضو الخدمة العسكرية..."، مصدر سبق ذكره، ص 11-12.

إخلاء وتفكيك المستوطنات في غزة جريمة ترتكبتها الحكومة، خصوصاً وأن رئيسها شارون هو أحد آباء الاستيطان.³³³ ووقع الشبان على عريضة يرفضون فيها التجنيد جاء فيها :

" أنا الموقع أدناه أعلن انه بالرغم من بلوغي السن القانونية للتجنيد لجيش الدفاع الإسرائيلي، أعارض أن أخدم كجندي في جيش يطرد اليهود من بيوتهم! وأعارض الخدمة في جيش يحارب شعبه، يحرق كُنساً ومعاهد دينية، يدمر حياة عشرة آلاف يهودي في أرض إسرائيل. والذي، أي الجيش، بأعماله يقوي ويشدد الإرهاب والمخربين (ليمحي اسمهم). جيش خاضع لدولة إسرائيل. الدولة التي تهمل مواطنيها وتهتم بأعدائها، والتي تدار من قبل سياسيين ذوي مصالح ضيقة، الذين يخضعون لتأثير شعوب العالم وليس لحاجات الامن والدفاع، جيش فقد بوصلته واخلاقه والاحاسيس... لا توجد لدي دافعية لخدمة جيش يحارب اخوتي اليهود. لن أخدم في جيش الدفاع الإسرائيلي ".³³⁴

إضافة لذلك، جمع طلاب معاهد دينية يهودية تواقيع جنود على عريضة لرفض إخلاء المستوطنات، وقالوا إن العدد وصل الى 8 آلاف توقيع؛ وفي المقابل وزَّع هؤلاء الطلاب كراسية تدعو لرفض الخدمة، قالوا فيها إن " راية سوداء ترفرف من فوق أوامر إخلاء المستوطنات، فأوامر كهذه ممنوع التجاوب معها ".³³⁵ هنا يكون اليمين قد استخدم نفس التعبير القانوني السابق ذكره، لكن هذه المرة على اعتبار أن إخلاء المستوطنات، هي التي ينظر إليها على أنها الأوامر الغير قانونية بشكل صارخ.

تذكر الباحثة هنا أن رسالة الرفض الفردية التي كتبها الجندي آيال روزنبرغ بتاريخ 2000/10/11م، تُعتبر من أقسى رسائل الرفض لأنها تضم تهماً تاريخية ارتكبتها إسرائيل وجيشها، مثل جرائم الحرب والتطهير العرقي عام 1948م عندما قام الجيش بذبح عشرات آلاف الفلسطينيين وطردهم مئات الآلاف، تنظيم عمليات إرهابية في مصر، قصف وذبح الجنود والمدنيين في الأردن ومصر وسوريا على مدى عقود، قتل عشرات آلاف اللبنانيين والفلسطينيين، وغيرها الكثير من الاتهامات.³³⁶

وقد اتخذ يوناتان شابييرا (Yonatan Shapira)، وهو أحد الموقعين على رسالة الطيارين، خطوة أبعد بعدما وصف الجيش الإسرائيلي بالمنظمة الإرهابية، فقد انضم الى ال BDS الإسرائيلية، وتحول الى ناشط من أجل حقوق الإنسان والسلام والحرية كما يقول، وحاول الإبحار لكسر الحصار

³³³المصدر السابق، ص 13.

³³⁴منصور، جوني، "رافضو الخدمة العسكرية..."، مصدر سبق ذكره، ص 13.

³³⁵جرايسي، برهوم، "اتساع ظاهرة رفض أوامر إخلاء المستوطنات"، وثائق وتقارير، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2014/9/8.

<https://tinyurl.com/y9b9utz9>

³³⁶منصور، جوني، "رافضو الخدمة العسكرية..."، مصدر سبق ذكره، ص 9- 11.

المفروض على غزوة، لإدراكه بأنه لا بد بعد الرفض، أن ينضم المرء للكفاح من أجل التحرير، ويقاوم على الجانب الصحيح، وأن يكون جزءاً من الحل، وهو يدرك أن هذه الخطوة الشجاعة التالية، ليست سهلة لكنها ضرورية.³³⁷

وقد أنشأت منظمات أخرى من رافضي الخدمة مثل مقاتلون من أجل السلام (Combatants for Peace)، ومنظمة كسر الصمت (Breaking the Silence)، وأيضاً مؤسسات لمساندة الراضين مثل وجه جديد (New Profile)، وشبكة التضامن مع الراضين (Refusers' Solidarity Network).

إختلاف الآراء بين مجموعات رفض الخدمة العسكرية:

فيما يتعلق بالرفض الإنتقائي، لاحظت الباحثة يوليا زمينسكايا (Yulia Zemlinskaya)، أن هناك اختلافات واضحة في الآراء بين جنود الاحتياط الذين شكلوا غالبية مجموعات رفض مثل بييش غيفول وشجاعة الرفض، وبين الأصغر سناً وهم الطلاب الثواني عشر:

(1) فيما عزف غالبية الجنود على وتر الوطنية والولاء للدولة والتضحية من أجلها، وأكدوا على السجل المشرف لخدمتهم في الجيش كدليل على مساهمتهم في خدمة المجتمع، حتى يتم قبول انتقاداتهم ومعارضتهم للاحتلال، رفض الطلاب هذا العزف، ووجهوا انتقادات أكثر راديكالية وتصلباً من تلك التي وجهها سابقوهم.³³⁸ فترفض تيارات عديدة منهم الثقافة العسكرية المتجذرة في المجتمع الإسرائيلي والتي ترى في الخدمة العسكرية المساهمة القسوى للمجتمع، بل يرون أنهم يآدون واجبهم المدني ويتحملون مسؤوليتهم المجتمعية بصورة أفضل عند تطوعهم للخدمة في المؤسسات المدنية؛ الخدمة المدنية في نظرهم مساوية أو أهم من الخدمة العسكرية، وتثبت ولاءهم للوطن.³³⁹

(2) يرى الجنود في إسرائيل حالة خاصة، بأنها دولة في خطر وجودي، وبالتالي احتياجاتها الأمنية لا بد أن تُستوفى، ولكن ليس عن طريق الاحتلال، فهم على استعداد للاستمرار في الخدمة العسكرية في

³³⁷ <https://electronicintifada.net/content/i-was-part-terror-organization-says-israeli-pilot-turned-activist/14253>

³³⁸ Zemlinskaya, Yulia, "Between Militarism and Pacifism: Conscientious Objection and Draft Resistance in Israel", p:26. https://www.academia.edu/179941/Between_Militarism_and_Pacifism_Conscientious_Objection_and_Draft_Resistance_in_Israel

³³⁹ المصدر السابق، ص 30-31.

المهام التي يرون أنها دفاعية ولا تخالف ضميرهم، لكن ليس في المهام التي تُكرّس الاحتلال. أما الطلاب، فرفضهم الإنتقائي هو "كَلِّي"، بمعنى أنهم يعارضون الإنضمام أساساً للجيش الإسرائيلي بما أنه جيش محتلّ، ويرون هذا الاحتلال كغيره من احتلالات سابقة ولاحقة في أنحاء العالم. وهناك تيارات منهم بطبيعة الحال لاعنفية، وضد-عسكرية بشكل واضح.³⁴⁰

(3) يُعتبر الجنود من "المدرسة القديمة" إذا صح التعبير أيضاً فيما يتعلق بالصهيونية، فالصهيونية السياسية هي التي أسست الدولة وخدمت كأيدولوجيا وطنية بعد ذلك، أما بالنسبة للطلاب، فما بعد الوطنية والصد صهيونية ليست مواقف أيديولوجية معلنة، لكن ترى تيارات منهم أن الصهيونية في صميمها عنصرية وكولونيالية وإمبريالية، فحب الوطن هنا يُستبدل بالإنسانية، وقيمة الدولة الوطنية تُلغى بقيمة حياة الإنسان، الدولة بتعريفها في نظر تيارات منهم أنها وسيلة لخدمة الناس، لا يحق لها المطالبة بحياة شعبها، وجود الشعب أهم من وجود الدولة، سواء كانت يهودية أم لا. الرفض هنا يتعدى الاحتجاج على الاحتلال، فهناك احتجاج على العنصرية والعسكرية المتجذرتان في المجتمع.³⁴¹

(4) التيار المناصر للمرأة بين الطلاب، يرى أن العسكرية التي تتماشى عادة مع الوطنية، تركز على قيم ذكورية أبوية، وبالتالي تُضطهد النساء بطريقة ممنهجة في المؤسسات العسكرية، وتكون النساء بالضرورة في مكانة متدنية في المجتمعات العسكرية.³⁴²

مؤشرات زيادة أعداد رافضي الخدمة:

كما ذكرنا سابقاً فإنه على مدى السنوات الطويلة للرفض الإنتقائي في إسرائيل، كانت تشتد وتيرته في فترات معينة مثل حرب لبنان والانتفاضتين، وتضعف فترات أخرى، لكن بما أن الجيش فقط هو من يملك الأعداد الحقيقية للرافضين، ويرفض الإفصاح عنها، تصعب معرفة ما إذا زادت نسبتهم أم لا عبر العقود. برغم ذلك هناك مؤشرات على هذه الزيادة:

(1) زاد عدد الرافضين بشكل عام، فبعدما كان فردياً ببعض جنود وطلاب هنا وهناك، صارت تُوقَّع العرائض الجماعية الواحدة تلو الأخرى للجنود والطلبة على السواء.

³⁴⁰ Zemlinskaya، مصدر سبق ذكره، ص 28.

³⁴¹ المصدر السابق، ص 29-30.

³⁴² المصدر السابق، ص 30.

(2) صرّح يشاي منوحين، وهو أحد رؤساء ومؤسسي حركة يوجد حد، خلال الانتفاضة الثانية، أنه في فترة الإنتفاضة الأولى، كان الجنود الراضون يعلمون أنه مقابل كل جندي احتياط سُجن بسبب رفضه الخدمة، عشرة جنود آخرين رفضوا لكن لم يُسجنوا، وحوالي خمسة جنود نظاميين؛³⁴³ وقدّر منوحين في العام 2001م أن ظاهرة رفض الخدمة آخذة بالإتساع كاشفاً عن أن عدد الحالات التي يتوجه فيها جنود لمنظّمته يزداد باستمرار.³⁴⁴

(3) زاد عدد المؤسسات المختلفة المساندة لرافضي الخدمة مثل نيو بروفايل.

المبحث الرابع: ردود الفعل على رفض الخدمة العسكرية

المطلب الأول: نماذج من ردود الفعل الرسمية

لم تقف المؤسسة العسكرية مكتوفة الأيدي إزاء رفض الخدمة، فمنذ البدايات في السنوات الأولى بعد عام 1948م، كانت شرطة الجيش تقوم "بغارات" دورية مفاجئة ومتكررة حتى تضبط المتهربين، كانت توقف الناس/العامة في الشارع وتطالبهم بإبراز أوراقهم العسكرية، ومن لم يفعل، تحتجزه للاستجواب.³⁴⁵ وكما ذكر سابقاً في هذه الرسالة، تعامل الجيش والمؤسسة الحاكمة مع الراضين بطرائق مختلفة على مدى العقود، من عشوائية اتخاذ القرارات في الفترة الأولى، والمضايقات المختلفة التي شملت السجن فترات قصيرة، والحرمان من الطواع الخاصة بالمواد الغذائية، ومنع السفر، الى التسويات المختلفة مثل الإعفاء بشكل كامل، أو الخدمة البديلة. تبع ذلك الرفض الإنتقائي الذي أُعتبر تحدياً للجيش والمؤسسة الحاكمة، وتعامل معه الجيش في معظم الأحيان بمحاكمة الراضين عن طريق الإجراءات الموجزة بدل المحكمة العسكرية بهدف تجاوز حقوق الراضين بوجود محامي واستدعاء شهود، وتجنّب مواجهات ليست في مصلحته؛ وصولاً الى محاربته الظاهرة بتهميشها وتقزيمها والتشكيك في دوافعها. إضافة لطرده الراضين من الجيش، بل ومطالبة بعض المسؤولين بمحاكمتهم كخونة.

³⁴³الغازي، يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 47.

³⁴⁴المصدر السابق، ص 52.

³⁴⁵Blatt، مصدر سبق ذكره، ص 44.

كما عبّر العديد من المسؤولين عن نظرتهم السلبية لرفض الخدمة وتخوّفهم من تأثيرها على الجيش والمجتمع، فمثلاً بعد رسالة الطيارين بثلاثة أشهر، وقّع جنود احتياط في "سرية هيئة الأركان"، وهي إحدى الوحدات المختارة في الجيش، في ديسمبر عام 2003م، عريضة لرفض الخدمة، وصف بعدها رئيس الحكومة الأسبق إيهود باراك والذي كان قائد السرية، الخطوة بأنها "خطأ شنيع"، ودعاهم للتراجع عن رفضهم الخدمة في الأراضي المحتلة "فوراً"، بينما قال عضو الكنيست داني ياتوم من حزب العمل، إن "رفض الخدمة العسكرية يلحق ضرراً بالمناعة الاجتماعية.. على الجميع تحمل الأعباء"، أما الوزير آفي ايتام من حزب المفدال اليميني، فقد قال:

"إن الموقعين على العريضة لا يستحقون حمل لقب "مقاتلين"، مضيفاً أن "عريضة رافضي الخدمة تدل على وجود أزمة في المجتمع الإسرائيلي. دون الاعتراف بحقنا التاريخي والمبدئي في هذه البلاد فإن موجة رفض الخدمة ستستمر وحتى انها ستتزايد".³⁴⁶

لم يكثف الجيش بانتقاد رفض الخدمة على الخلفيات المختلفة مثل اعتبار أنه عمل مخالف للقانون، ولاديموقراطي في دولة يُفترض أنها ديموقراطية، بل انتقد دوافع الرافضين في عدم الرغبة بتنفيذ جرائم حرب، حتى من قبل آسا كاشر مؤلف المعيار الأخلاقي للجيش، الذي قال:

"أنا أؤيد الاغتيالات لأنه يوجد لذلك تفسير أخلاقي واضح. من جهتي مسموح تفجير في منطقة سكنية كثيفة مهما كانت، في حالة وجود شخص يخطط لعملية إرهابية، حتى لو قتل عدد ممن حوله لا علاقة لهم بعمله".³⁴⁷

ولم يكن الحال أفضل مع ظاهرة التهرب من الخدمة، والتي تحوي في طياتها على رافضين انتقائيين، لا يرغبون المواجهة الصريحة مع الجيش أو المجتمع، فيقومون بطمس قدراتهم الحقيقية في اختبارات الجيش، أو يلجؤون لشراء شهادات من أطباء غير تابعين للجيش، تفيد بعدم أهليتهم من الناحية العقلية، لكي يعفيهم الجيش من الخدمة، وهذا ما يُعرف بالرفض الرمادي حسبما ترى الباحثة.

³⁴⁶ "عريضة" أفراد السرية" تثبت بشكل قاطع: "حرب سلامة المستوطنات ليست حرب سلامة الدولة"، المشهد الإسرائيلي، عدد 57، السنة الثانية، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2003.

<https://tinyurl.com/y7xovxsp>

³⁴⁷ منصور، جوني، وفادي نحاس، المؤسسة العسكرية في إسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص 484.

وقد كانت هناك تصريحات عدة في عام 2007م، بعد عام على حرب لبنان الثانية، إثر نشر قسم الموارد البشرية في الجيش معطيات أظهرت أن 25% من الشبان في سن 18 عاماً، أي ربع الشبان، لا يتجنّدون للجيش.³⁴⁸ فقد دعا رئيس هيئة الأركان العامة للجيش غابي أشكنازي في ذلك العام، الى شجب ظاهرة التهرب من الخدمة، قائلاً:

" ان المتهربين فقدوا الشعور بالخجل. ومهمتنا جميعاً الآن هي أن نعيد الخجل الى سحنات المتهربين وأن نعيد شعور الاعتزاز إلى الجنود في الخدمة.. التهرب من الخدمة العسكرية ينهش أساس الجيش والمجتمع وينبغي علينا أن نجتث هذه الظاهرة من جذورها"³⁴⁹.

أما وزير الدفاع إيهود باراك فقد أكد على النقطة السابقة بقوله: " ينبغي العودة إلى الأيام التي كان فيها التهرب من الجيش بمثابة وصمة قابيل (وصمة عار) على جبين المتهربين"، وشن هجوماً على ما أسماها " الشرعية التي تحظى بها ظاهرة التهرب من الخدمة العسكرية"، من قبل أطراف من المجتمع مثل محاضرين في الجامعات وصنّاع الرأي العام ونجوم الإعلام الذين يدفعون قدماً أبطالاً ثقافيين تهربوا من الخدمة، معتبراً أن " المجندين ومقاتلي تشكيلات الاحتياط هم الذين يستحقون أن يكونوا الأبطال الحقيقيين للمجتمع الإسرائيلي"، ومتخوفاً من أن الجيش يتحول من " جيش الشعب" الى "جيش نصف الشعب فقط"³⁵⁰.

لم يمنع كل ما سبق أن تكون هناك أيضاً أصوات مساندة وبقوة للرافضين الضميريين الانتقائيين، فقد كتب ميخائيل بن يائير، الذي كان شغل منصب المدعي العام في السابق، مقالة مساندة للرفض قال فيها:

" نحن الذين اخترنا بحماسة أن نصبح مجتمعاً كولونيالياً. اليوم السابع نقلنا من مجتمع أخلاقي على يقين من عدالة نهضته القومية، الى مجتمع يقيم شعباً آخر، ويمنعه من تحقيق طموحاته القومية المشروعة.. الانتفاضة هي حرب الفلسطينيين من أجل التحرر القومي.. يجب علينا النظر في رفض ضباط وجنود الاحتياط للخدمة في المناطق.. رفضهم مشروع، ومعترف به في كل ديموقراطية تخضع لحكم القانون. وفي محكمة التاريخ، سيشار إلى رفضهم باعتباره العمل الذي أعاد الأساس الأخلاقي إلى مجتمعنا"³⁵¹.

³⁴⁸ شلحت، أنطوان، "الحرب أولاً ودائماً! الخطة الخماسية للجيش الإسرائيلي "تيفن 2012"، سلسلة وراق إسرائيلية، عدد 42، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2007، ص 52- 53.

³⁴⁹المصدر السابق، ص 54- 55.

³⁵⁰المصدر السابق، ص 55.

³⁵¹بيرري، مصدر سبق ذكره، ص 200- 201.

المطلب الثاني: نماذج من ردود الفعل المجتمعية

في مجتمع معسكر مثل المجتمع الإسرائيلي، ودولة وُجدت بالحرب والقوة العسكرية، يصعب أن يكون هناك تعاطف مع رافضي الخدمة، فحتى منذ بدايات الدولة، لم يحظ الرافضون اللاعنفيون بتقبُّل، نُظر اليهم باحتقار وازدراء، ليس فقط من قبل العامة، بل المقربين، اعتُبروا في أحسن الأحوال معتدِّين بأنفسهم، وفي أسوأ الأحوال خونة، وفي كل الأحوال مُهمَّشين في مجتمع لا يعتبر اللاعنفية فضيلة.³⁵² وحال الرافضين الانتقائيين كان أسوأ، كما ذُكر سابقاً في البحث، فهُم بتحديدهم الجيش وسياسات الدولة، بل حتى التشكيك من قبل بعضهم بالأيدولوجية التي قامت عليها، واجهوا بالإضافة للمحاكمات والسجن، الهجوم الإعلامي الشرس، والنبذ لدرجة قطع العلاقة من قبل ذويهم.

مع ذلك وبتواصل وتزايد ظاهرة الرفض، بدأت بكسب تأييد شرائح أوسع من المجتمع، وباكتساب شرعية أكبر؛ وظهر ذلك مثلاً في إمكانية نشطاء حركة يوجد حد من توزيع منشورات لهم خلال الانتفاضة الثانية بدون تشويش أو إعاقة، وهو ما علق عليه أحدهم بأنه لم يكن ممكناً في أيام حرب لبنان أو الانتفاضة الأولى، مما يدل على أن حجم الظاهرة قد تغير عما كان عليه سابقاً.³⁵³ أيضاً بدأ تفاعل جمهوري أكبر مع الرافضين، بأن تُرسل لهم ولذويهم رسائل تضامن،³⁵⁴ وأن تُبشر حملات وفعاليات من أهالي الجنود المعتقلين ومناصريهم بهدف إطلاق سراح أبنائهم الذين صاروا يُعرفون باسم "أسرى الضمير"، بمحاولة كسب الدعم المحلي من الشخصيات العامة الإسرائيلية، والدعم العالمي، وصولاً للتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية (أمنستي).³⁵⁵

كما أخذ هذا التفاعل مع ظاهرة الرفض حيزاً واسعاً على الانترنت، بنشر المعلومات حولها، ومقالات الرافضين، ومنتديات الحوار بين مؤيدين ومعارضين، بحيث كُسر "الإجماع الوطني التقليدي" المعارض للرفض. ولوحظ تغير في موقف شريحة كانت خلال حرب لبنان والانتفاضة الأولى معارضة بشدة لرفض الخدمة فأصبحت مؤيدة.³⁵⁶

ومن مظاهر مساندة بعض قطاعات من الرأي العام الحركة الراضية، أن أُصدر

³⁵² Simoni، مصدر سبق ذكره.

³⁵³الغازي، مصدر سبق ذكره، ص 45.

³⁵⁴المصدر السابق.

³⁵⁵أبو عامر، مصدر سبق ذكره، ص 215.

³⁵⁶المصدر السابق، ص 215-216.

" 324 من أعضاء السلك التدريسي، في ست جامعات إسرائيلية، بياناً أعربوا فيه عن تقديرهم ومساندتهم لطلابهم المجندين من رافضي الخدمة، وأكدوا استعدادهم الكامل لمساعدة من يتضرر منهم بسبب موقفه دراسياً أو اقتصادياً".³⁵⁷

ليس معنى ذلك أن التغييرات الحاصلة في المجتمع اتسعت وتجزرت بدرجة أصبح معها الرفض الإنتقائي غير محسوب العواقب، ورسالة ضباط وحدة المخابرات 8200 في سبتمبر عام 2014م دليل على ذلك، فهم رفضوا الخدمة في الوحدة فيما يختص بالأراضي المحتلة، لأن الجيش يستخدم المعلومات التي يجمعونها ليس فقط لحماية الدولة كما كانوا يعتقدون، انما أيضاً ليتجسس على الفلسطينيين الأبرياء، ويستخدم معلومات حساسة عنهم بهدف تجنيد أفراد منهم لخدمة الجيش، ولزرع التفرة في المجتمع الفلسطيني، ولتسديد ضربات جوية تتسبب في قتل عدد كبير من الأبرياء. لكنهم كسابقهم تخوفوا من الاتهامات والانتقادات اللاذعة، والنظرة لهم كخونة، وتهديد مستقبلهم في الجيش ومستقبلهم المهني، كأثمان تُدفع مقابل خطوة الرفض.³⁵⁸ وإثر نشر رسالتهم نُعتوا بالجبناء، وبأنهم أسدوا خدمة لكارهي إسرائيل، بل شبه وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون ما فعلوه بما أسماها المحاولات الدولية لنزع شرعية إسرائيل.³⁵⁹

³⁵⁷ أبو عامر، مصدر سبق ذكره، ص 214.

³⁵⁸ Levy, Elior, "Intel troops: Why we won't serve in occupied territory", *ynet news*, 12/9/2014. <https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4570337,00.html>

³⁵⁹ Ho, Spencer, "IDF condemns objectors, promises 'sharp' punishment", *The Times Of Israel*, 14/9/2014. <http://www.timesofisrael.com/idf-spx-condemns-objectors-assures-sharp-punishment/>

الفصل الخامس : الإستنتاجات

تقاطع مقاطعة إسرائيل من الداخل ورفض الخدمة العسكرية:

تري الباحثة أن العلاقة بين رفض الخدمة العسكرية الإسرائيلية ومقاطعة إسرائيل من الداخل، أنها تبادلية؛ فبداية رفض الخدمة للأسباب الضميرية الإنتقائية، هو سابق تاريخياً وسياسياً لحركة مقاطعة الدولة، فهو بدأ بعد احتلال عام 1967م، وكان بعض من الراضين السابقين هم النواة التي أسست المنظمات والحركات السابقة الذكر في الرسالة وغيرها، التي شرعت بالوقوف في وجه الدولة ومحاربة الاحتلال، أو شاركوا فيها، وهذه نقطة التقاء منطقية بين الطرفين، وكمثال نذكر أن لاسلطويون ضد الجدار كانوا النواة المؤسسة لحركة ال BDS الإسرائيلية.

الإثنان منبعضهما واحد: وهو رفض احتلال شعب آخر، ورفض الممارسات العنصرية اللاديموقراطية للدولة الصهيونية؛ فمن رفض سابقاً ومن يرفض اليوم الخدمة العسكرية لأسباب ضميرية، هو يرفض الاحتلال، ومن يطالب بمقاطعة إسرائيل من الداخل هو أيضاً يرفض الاحتلال والعنصرية لدولته، وبالتالي لا يكون مستغرباً أن ينشط هذا الراض الضميري في إحدى المؤسسات المناهضة للاحتلال أو ال BDS نفسها.

المقاطعة أيضاً تؤثر على رفض الخدمة، فالشباب الإسرائيلي المقبل على التجنيد، مُعرض لأخبار الزخم الذي راكمته الحركة، والنجاحات المتوالية التي حققتها، بالإضافة طبعاً لردة فعل المجتمع والدولة ومحاوله محاربتها، وبالتالي قد يبدأ بسلسلة من الأسئلة والملاحظات النقدية، كما حدث مع سابقه، تفضي الى قراره في النهاية برفض الخدمة، وبهذا تكون الاثنان رافدين لبعضهما البعض.

إن الطريقة التي حاربت بها إسرائيل المقاطعة ورفض الخدمة، متشابهة: تجاهلها في البداية الى أبعد الحدود، بمساندة وسائل الإعلام التي ترفض تناول موضوعها حتى لا تكتسب زخماً أو شرعية، ثم المحاربة القاسية بعد أن تزداد شعبيتها وتبدأ الأمور بالخروج عن السيطرة. واجه مناهضو الاحتلال في المجتمع الإسرائيلي التشهير والتخوين والتشكيك بالنوايا، خصوصاً من قبل المؤسسة الحاكمة، تماماً كما حدث مع الراضين الضميريين. هذا يعني أن الدولة ترى أنها ذات الشيء، وهذه نقطة التقاء أخرى.

أُتهمت ال BDS الإسرائيلية (والفلسطينية كذلك) من قِبَل الدولة، بأن أهدافها الحقيقية محاولة نزع الشرعية عن إسرائيل، برغم أن الناشطين فيها يؤكّدون أن ما يفعلونه هو للمحافظة عليها وحمايتها من نفسها، بإحقاق ديموقراطية ومساواة حقيقيتين فيها، ومنعها عن الاستمرار في احتلال وإذلال واستغلال شعب آخر، وبالتالي دعوتهم للعالم لمقاطعتها تُعتبر في نظرهم نوعاً من المحبة القاسية تهدف الى الإصلاح؛ الحال مشابه للرافضين الإنتقائيين الذين أكدت شرائح واسعة منهم على صهيونيتهم ومحبتهم وولائهم التام للدولة، وأن ضميرهم لا يسمح لهم لا بالمشاركة في جرائم حرب ولا في المساهمة في احتلال يرون أنه يفسد المجتمع، أتهموا أيضاً بمحاولة نزع شرعية الجيش. وفي رأي الباحثة، أن رفض إسرائيل المطلق لأية معارضة لممارساتها الاحتلالية، واتهامها مباشرة بمحاولة نزع الشرعية، حتى وإن كانت من مكوثها الأصيل (الأشكنازي)، ما هو إلا اعتراف ضمني منها بأنها كيان غير شرعي.

شرائح متنوعة من "المكّون اليهودي" في إسرائيل وجدت نفسها في تناقض مع توجهات وسياسات الدولة، لأسباب مختلفة، دينية، وإثنية، واقتصادية، وسياسية، وضميرية، تُرجمت هذا التناقض بأنها رفضت الخدمة في الجيش، بحيث كان هذا الرفض علنياً وواضحاً عند بعض الفئات بما حمل ذلك من عواقب، واتخذ صيغة التهرب والتسرب من الجيش عند أخرى. بالتالي يكون رفض الخدمة العسكرية ليس فقط نموذجاً لمقاطعة الدولة من الداخل، بل نموذج بارز أيضاً.

ومع أن المقاطعة ورفض الخدمة يمكن اعتبار أنهما وجهان لعملة واحدة، إلا أن مفهوم المقاطعة يبقى أشمل، بحيث أن الناشطين فيها، يطالبون العالم بمقاطعة الدولة ككل، وليس فقط أحد عناصرها.

المراجع باللغة العربية:

أبو عامر، عدنان، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي: دراسة في العيوب الداخلية والتحديات الخارجية، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2009.

أديب، أساف، "التسرب من الخدمة العسكرية: القيم المادية تحل محل المعنوية"، سلسلة أوراق إسرائيلية، عدد 42، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2007.

" أزمة في الجيش الإسرائيلي .. نفور من التجنيد في الوحدات القتالية"، وكالة قدس برس إنترناشيونال للأخبار، 2017/12/4.

<http://qudspress.com/index.php?page=show&id=38778>

أسعد غانم ومهند مصطفى، دليل إسرائيل العام 2011، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2011.

" إسرائيل: ثمن المبادئ: سجن المعترضين ضميرياً على أداء الخدمة العسكرية"، تقرير منظمة العفو الدولية، رقم: MDE 15/049/1999.

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde15/049/1999/ar/>

"الإقتصاد الإسرائيلي"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا.

www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7810

بابيه، إيلان، التطهير العرقي في فلسطين، ترجمة أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، 2007.

البحيصي، حمزة، "البوجي: إسرائيل تسجل التراث الفلسطيني باسمها في اليونسكو"، إيلاف، 2010/12/31.

<http://elaph.com/Web/news/2010/12/622016.html>

برغوثي، خلدون، "حملة المقاطعة: أسباب توجس إسرائيل"، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2014.

البطمة، سامية وعمر البرغوثي، "تأثير حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS): البعد الاقتصادي"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2014/4/30.

www.mas.ps/files/server/20141211163924.pdf

بيري، يورام، جنرالات في مجلس الوزراء: كيف يشكل الجيش سياسة إسرائيل؟، ترجمة حسن خضر، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2007.

بيري، يورام، "النخبة العسكرية الجديدة في إسرائيل: لماذا يُعتبر فهم النخبة العسكرية أمراً مهماً؟"، قضايا إسرائيلية، عدد 28، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2007.

بيل أشكروفت وآخرون، دراسات ما بعد الكولونيالية: المفاهيم الرئيسية، ترجمة أحمد الروبي وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010.

"التأمين الوطني: إسرائيل الأفقر بين دول OECD"، عرب 48، 2016/12/15.
<https://www.arab48.com/15/12/2016/Israel-الأفقر/إسرائيليات/أخبار/>

"تعيين وزير من الحريديم الأشكناز في الحكومة يعكس تحولات محدودة تجاه "كيان الدولة" ، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2015/9/9.

الجرابعة، محمود، "حركة مقاطعة إسرائيل: الإنجازات، والمعوقات، والآفاق"، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/7/8.

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/07/2015769545943866html>

جرايسي، برهوم، "اتساع ظاهرة رفض أوامر إخلاء المستوطنات"، وثائق وتقارير، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2014/9/8.
جريدة الدستور، "إصدار كتيب بعنوان "لماذا نقاوم التطبيع؟"، 2013/7/10.

جريس، د. حسان، "المشهد الاقتصادي"، تقرير "مدار" الاستراتيجي 2008، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2008. (نسخة الكترونية).

https://www.madarcenter.org/index.php?option=com_dropfiles&format=&task=frontfile.download&catid=392&id=87&Itemid=1000000000000

حليحل، علاء، "ثلاثون عاماً على حركة الفهود السود: انتفاضة اليهود الشرقيين"، قضايا إسرائيلية، عدد 4، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2001. (نسخة الكترونية).

https://www.madarcenter.org/index.php?option=com_dropfiles&format=&task=frontfile.download&catid=404&id=159&Itemid=100000000000

حليح، علاء، "الشرقيون يتهمون!"، قضايا إسرائيلية، عدد 2، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2001. (نسخة الكترونية).

https://www.madarcenter.org/index.php?option=com_dropfiles&format=&task=frontfile.download&catid=414&id=117&Itemid=100000000000

حمدان، جمال، استراتيجية الإستعمار والتحرير، دار الشروق، بيروت، 1983م.

حيدر، عزيز، "المشهد الإجتماعي"، تقرير مدار الإستراتيجي 2008.

https://www.madarcenter.org/index.php?option=com_dropfiles&format=&task=frontfile.download&catid=392&id=84&Itemid=100000000000

"دعوات مقاطعة إسرائيل تتصاعد بأمركا وأوروبا"، الجزيرة نت، 2016/1/30.

رجبي، ليلي، "السياسة الاسرائيلية تجاه الطائفة الدرزية في إسرائيل (دراسة موضوع التجنيد الإجباري)"، رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس، 2013.

سبيرسكي، شلومو، "ثمن الاحتلال! عبء النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني: صورة ومعطيات شاملة، 2008"، ترجمة سعيد عياش، سلسلة أوراق إسرائيلية، عدد 49، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2009. (نسخة الكترونية).

https://www.madarcenter.org/component/k2/download/53_7baada33833e5e77cef87eae7e358d6d

سعيد، إدوارد، الثقافة والامبريالية، ترجمة كمال أبو ديب، دار الآداب، بيروت، الطبعة الرابعة، 2014.

شاحر، إيلا، الحريديون والمجتمع والسياسة في إسرائيل، ترجمة إسماعيل ديج، دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، دمشق، 2005.

الشريف، محمد، "700 فنان بريطاني ومنظمة 'ميسا' يعلنون مقاطعة إسرائيل"، صحيفة التقرير، 2015\2\15.

شقيح، سنان، "وسط 'زغاريت' فلسطينية.. أكبر جامعة 'كاثوليكية' في امريكا تنضم لمقاطعة إسرائيل وثلاث شركات كبرى"، رأي اليوم، 2016/5/3.

www.raialyoum.com/?p=92961

شلحت، أنطوان، "متى يعلو صوت النضال الاجتماعي في إسرائيل؟"، سلسلة أوراق إسرائيلية، عدد 49، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2009. (نسخة الكترونية).
https://www.madarcenter.org/component/k2/download/53_7baada33833e5e77cef87eae7e358d6d

"عريضة "أفراد السرية" تثبت بشكل قاطع: "حرب سلامة المستوطنات ليست حرب سلامة الدولة"
"، المشهد الإسرائيلي، عدد 57، السنة الثانية، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2003.

عمور، د. منير، "عن الرفض الاجتماعي للخدمة العسكرية في إسرائيل"، قضايا إسرائيلية، عدد 17+18، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2005.

عنبناوي، ربي، 'عمر البرغوثي' أحد مؤسسي حركة مقاطعة إسرائيل (BDS): إسرائيل تحارب حركتنا من خلال وزارة الشؤون الاستراتيجية ووزير المالية الإسرائيلي يحذر من تعاضم الحركة عالمياً"، أفاق البيئة والتنمية، عدد 67، 2014/9/1.
<http://www.maan-ctr.org/magazine/article.php?id=644d0y410832Y644d0>

الغازي، يوسف، "الشبان اليهود، رافضو الخدمة العسكرية: يفضلون زجهم في السجن على ألا يكونوا محتلين.."، قضايا إسرائيلية، عدد 5، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2002.

غانم، هنيذة، "رواية "متساوون ومتساوون أكثر" لسامي ميخائيل"، قضايا إسرائيلية، عدد 62، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2016. (نسخة الكترونية).
https://www.madarcenter.org/index.php?option=com_dropfiles&format=&task=frontfile.download&catid=598&id=883&Itemid=1000000000000

غلبير، يوءاف، "تأملات في "نظرية الأمن الإسرائيلية"..."، الحرب أولاً ودائماً! الخطة الخماسية للجيش الإسرائيلي" تيفن 2012"، سلسلة أوراق إسرائيلية، عدد 42، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2007.

فرنسيس، ريمون، "التطبيع مع إسرائيل.. 'النقابات الفنية' يحظر التعامل مع مهرجان أبوظبي"، اليوم السابع، 2010/11/4.

فيلك، داني، وأوري رام، "صعود حركة الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل وأفولها (حتى الآن): تحليل سوسيو-سياسي"، قضايا إسرائيلية، عدد 45، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2012. (نسخة الكترونية).

https://www.madarcenter.org/index.php?option=com_dropfiles&format=&task=frontfile.download&catid=441&id=553&Itemid=1000000000000

"قرارات تؤكد عمق القلق الإسرائيلي من نجاحات حملة المقاطعة وأفاق تأثيرها!"، تقارير، وثائق، تغطيات خاصة، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2015/4/21.

القطييط وآخرون، العرب ومقاطعة إسرائيل، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2006.

قصية، مازن، المقاومة الشعبية في فلسطين تاريخ حافل بالأمل والإنجاز، مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2011.

كابلان، داني، "الخدمة العسكرية كتأهيل للذكورية الصهيونية"، أبواب، دار الساقى، بيروت، 2001.

"الن نخدم في الجيش طالما بقيت العنصرية في إسرائيل "حالة طبيعية""، تقارير، وثائق، تغطيات خاصة، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2016/09/20.

/المشهد-الإسرائيلي/تقارير،-وثائق،-تغطيات-خاصة/6076-لن-نخدم-في-<https://www.madarcenter.org>
الجيش-طالما-بقيت-العنصرية-في-إسرائيل-حالة-طبيعية

لومسكي- فيدر، عدنه، وإيال بن- آري، "من "شعب في الزي الرسمي" الى "أزياء رسمية مختلفة لشعب"- الاحتراف والتنوع في الجيش الإسرائيلي"، قضايا إسرائيلية، عدد 28، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2007.

مركز أدفا- معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل، "صورة الأوضاع الاجتماعية في إسرائيل خلال العقد بين 1998- 2007"، ترجمة سعيد عياش، سلسلة أوراق إسرائيلية، عدد 49، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2009، (نسخة الكترونية).

https://www.madarcenter.org/component/k2/download/53_7baada33833e5e77cef87eae7e358d6d

المسيري، عبد الوهاب، "الصهيونية: نحو تعريف أكثر تفسيرية-(2) إستعمار إستيطاني إحلالي"، شؤون عربية، عدد 103، القاهرة، 2000م.

معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، مادة رقم 3، البند 3.
http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/Treaty_of_peace_between_egypt.pdf

"مقاطعة إسرائيل الدولية تصل لترجمة الكتب"، الجزيرة نت، 2015/12/17.

منصور، جوني، "أخلاقيات الجيش الإسرائيلي في الميزان: تراجع قيمة طهارة السلاح والحفاظ على حياة الانسان"، قضايا إسرائيلية، عدد 16، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2004.

منصور، جوني، "رافضو الخدمة العسكرية: اخلاقيات الجيش الاسرائيلي في ميزان جنوده"، قضايا إسرائيلية، عدد 20، السنة 5، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2005.

منصور، د. جوني، وفادي نحاس، "المؤسسة العسكرية في إسرائيل (تاريخ، واقع، استراتيجيات وتحولات)"، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2009.

الموسوعة العربية.

"نشاط BDS يثير صراعا داخل إسرائيل وانتقادات حادة انتتياهو!"، تقارير خاصة، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2016/3/7.

"نظرة على الإسرائيليين من أصول إثيوبية"، سكاي نيوز عربية، 2015/5/4.
<https://www.skynewsarabia.com/world/742995-نظرة-الإسرائيليين-أصول-إثيوبية>

"هل ستقع إسرائيل تحت خط الفقر قريباً؟"، ن بوست، 2015/12/12.
<http://www.noonpost.org/إسرائيل-من-الداخل/هل-ستقع-إسرائيل-تحت-خط-الفقر-قريباً؟>

ياهف، دان، "هل دولة إسرائيل ديموقراطية؟!"، قضايا إسرائيلية، عدد 24، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2006.

"اليهود الشرقيون في إسرائيل"، برنامج تحت المجهر، قناة الجزيرة، تاريخ الحلقة: 1999/08/19.
<http://www.aljazeera.net/programs/infocus/2005/1/10-اليهود-الشرقيون-في-إسرائيل>

"2.5 مليون فقير في إسرائيل"، عرب 48، 2016/12/12.
<https://www.arab48.com/2/12/12/2016/مليون-فقير-في-إسرائيل-5-إسرائيليات/أخبار>

"22% من سكان إسرائيل فقراء"، الجزيرة نت، 2015/12/11.
<http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/12/11/22-سكان-إسرائيل-فقراء-من>

English references:

Blatt, Martin, Uri Davis, and Paul Kleinbaum, Dissent & Ideology in Israel: Resistance to the Draft 1948- 1973, Ithaca Press, London, 1975.

“Church of England votes to disinvest in Caterpillar”, Ekklesia Transforming politics and belief, 7/2/2006.

www.ekklesia.co.uk/content/news_syndication/article_06027caterpillar.shtml

El-Ad, Hagai, “ ‘Hi, this is Rona from the Shin Bet’ “, +972 Blog, 27/3/2014.

<https://972mag.com/hello-this-is-rona-from-the-shin-bet/88980/>

Friedman, Randy, “The Challenges of Selective Conscientious Objection in Israel”, Theoria: A Journal of Social & Political Theory, April, 2006.

<https://www.binghamton.edu/israel-studies/Theoria.pdf>

Giora, Rachel, “Milestones in the history of the Israeli BDS movement: A brief chronology”, 18/1/2010.

<http://boycottisrael.info/content/milestones-history-israeli-bds-movement-brief-chronology>

Hattis Rolef, Susan, “THINK ABOUT IT: The economic boycotts against Israel”, The Jerusalem Post, 24/08/2014.

<http://www.jpost.com/Opinion/THINK-ABOUT-IT-The-economic-boycotts-against-Israel-372163>

Ho, Spencer, “IDF condemns objectors, promises ‘sharp’ punishment”, The Times Of Israel, 14/9/2014.

<http://www.timesofisrael.com/idf-spox-condemns-objectors-assures-sharp-punishment/>

<http://bdsmovement.net/bdsintro>

<http://boycottisrael.info/content/milestones-history-israeli-bds-movement-brief-chronology>

<http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=7938>

<http://oznik.com/petitions/010822.html>

<http://oznik.com/petitions/020917.html>

<http://rhr.org.il/eng/about/>

<http://rhr.org.il/eng/about-palestinian-rights-department/>

<http://thespeedymedia.blogspot.co.uk/2011/09/ids-history.html#.WQc0tdLyv1V>

<http://yesh-gvul.org.il/english>

<http://www.coalitionofwomen.org/about-1/about/?lang=en>

<http://www.jewishvirtuallibrary.org/israel-defence-service-law-1986>

<http://www.nkusa.org/aboutus/index.cfm>

<http://www.pacbi.org/atemplate.php?id=54>

<http://www.seruv.org.il/english/movement.asp>

<http://www.whoprofits.org/content/about-who-profits>

<https://www.adalah.org/ar/content/view/9571>

<https://bdsmovement.net/ar/news-مؤسسات-المجتمع-المدني-الفلسطيني-تنادي-بمقاطعة-إسرائيل-وسحب-الاستثمارات>

<https://bdsmovement.net/call>

<https://electronicintifada.net/conyent/i-was-part-terror-organization-says-israeli-pilot-turned-activist/14253>

<https://jewishvoiceforpeace.org/mission/>

<https://www.loc.gov/law/help/haredi-military-draft.php>

https://www.facebook.com/%D7%90%D7%A0%D7%A8%D7%9B%D7%99%D7%A1%D7%98%D7%99%D7%9D-%D7%A0%D7%92%D7%93-%D7%94%D7%92%D7%93%D7%A8-Anarchists-Against-The-Wall-184879698210917/info/?tab=page_info

https://www.wri-irg.org/en/network/about_wri

“IDF faces motivation, manpower slump”, Ynetnews.com, 5/12/2017.
<https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5052485,00.html>

Jones, Ben, “Penelope Cruz, Javier Bardem Denounce Israeli ‘Genocide’ in Open Letter”, The Hollywood Reporter, 29\7\2014.
www.hollywoodreporter.com/news/penelope-cruz-javier-bardem-denounce-721894

Kidron, Peretz, Refusenik! Israel’s Soldiers of Conscience, Zed Books, London and New York, 2004.

Leon, Dan, “Refusal to Serve: An Israeli Phenomenon and its Implications”, Palestine-Israel Journal, Vol. 9, No. 3, 2002.
<http://www.pij.org/details.php?id=133>.

Levy, Elior, “Intel troops: Why we won’t serve in occupied territory”, ynet news, 12/9/2014.
<https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4570337,00.html>

Lis, Jonathan, “ ‘Loyalty-citizenship’ Laws”, Haaretz, 17/11/2011.
<http://www.haaretz.com/israel-news/loyalty-citizenship-laws-1.396117>

Matar, Haggai, “Poverty in the IDF: Thousands jailed for economically motivated desertion”, +972, 18/8/2013.
<https://972mag.com/poverty-in-the-idf-thousands-jailed-for-financially-motivated-desertion/77588/>

McGreal, Chris, “Dissident soldiers ordered to fight in occupied lands”, The Guardian, 31/12/2002.
<https://www.theguardian.com/world/2002/dec/31/israelandthepalestinians.warcrimes>

“ ‘Nakba Law’- Amendment No.40 to the Budgets Foundations Law”, Adalah: The legal Center for Arab Rights in Israel, 2011.
<https://www.adalah.org/en/law/view/496>

Omer-Man, Michael Schaeffer, “Senior Israeli minister: Make BDS activists in Israel ‘pay a price’ “, +972, 16/6/2016.

<https://972mag.com/senior-israeli-minister-says-working-to-make-bds-activists-in-israel-pay-a-price/120084/>

Omer-Man, Michael Schaeffer, “Why it’s scarier this time around”, +972, 17/1/2016.

<https://972mag.com/why-its-scarier-this-time-around/116043/>

“Overview of Anti-Democratic Legislation in the 20th Knesset”, The Association for Civil Rights in Israel, updated: March 2016.

Palmer, Stacy, “Oxfam looks to clear its name in donor controversy”, The Chronicle of Philanthropy, 18/01/2008.

<https://philanthropy.com/article/Oxfam-Looks-to-Clear-Its-Name/192201>

Pappe, Ilan, “Zionism as Colonialism: A comparative view of diluted colonialism in Asia and Africa”, South Atlantic Quarterly, 107:4, Duke University Press, Fall 2008.

Qumsiyeh, Mazin, Sharing the land of Canaan: Human Rights and the Israeli-Palestinian Struggle, Pluto Press, London, 2004.

Rothschild, Leehee, “Israeli interrogated en route home for activism in Palestinian cause”, +972 Blog, 28/3/2012.

<https://972mag.com/israeli-interrogated-en-route-back-to-israel-for-her-activism-in-palestinian-cause/39570/>

Rothschild, Leehee, “Police ban Israeli activists from West Bank demonstrations”, +972 Blog, 11/11,2012.

<https://972mag.com/police-ban-israeli-activists-from-west-bank-demonstrations/59600/>

Simoni, Marcella, “ ‘Hello Pacifist’ War Resisters in Israel’s First Decade”, Quest. Issues in Contemporary Jewish History, Journal of Fondazione CDEC, issue 5, 2013.

<http://www.quest-cdecjournal.it/focus.php?id=335>

“When you do business with Israel, you invariably do business with the Occupation”, Ethical Consumer, November 2015.

www.ethicalconsumer.org/boycotts/boycottlist/israel.aspx

Zemlinskaya, Yulia, “Between Militarism and Pacifism: Conscientious Objection and Draft Resistance in Israel”.

https://www.academia.edu/179941/Between_Militarism_and_Pacifism_Conscientious_Objection_and_Draft_Resistance_in_Israel

Zonszein, Mairav, “In Israel, BDS is winning”, +972, 28/3/2016.

<https://972mag.com/in-israel-bds-is-winning/118198/>

Zonszein, Mairav, “Israel passes ‘dissenter ban’ barring entry to boycott advocates”, +972, 7/3/2017.

<https://972mag.com/israel-passes-dissenter-ban-barring-entry-to-bds-advocates/125675/>